

لابن كمال پاشا على شرح المفتاح
من القانون الاول الى مجاز الى
تنقيح تعم السيد على المتن

من متملكات أذل عباد الله العطوف
أسعد الفقير إسماعيل
عفي عنه

ثم انتقل الى سلك ملك
الفقير بعناية سبحانه
القدير مصطفى كاتب
محكمه صوغ آزحير



شرح مفتاح لابن كمال





القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر
لسبقه في الاعتبار وذلك لكونه اقدم في الاشتقاق
واكثر في الاستعمال او فرق الاشتمال على الخواص والمزايا
اعلم ان مرجع الخبرية اراد بالخبرية ما به يمتاز
الخبر عن قسيميه فعوله واحتمال الصدق والكذب
تفسير لها اي الحكم اراد بالحكم ههنا الحكم بمعنى ايقاع
النسبة او انتزاعها لا الحكم بمعنى وقوعها او لا وقوعها
لا لانه لا يحتمل التوصيف بالاحتمال المذكور لانه ممنوع
او فيه حيثيتان يمكن ان يلاحظ المطابقة واللا مطابقة
بينهما احديهما حيثية كونه حال نسبة بين طرفي
قضية في حد نفسها وثانيتهما حيثية كونه لا
للمخبر ومقصودا للمخبر من كلامه بل لان الخبر لا يتعلق
بالاتفاق بخلاف الحكم بالمعنى الاول وايضا الحكم
المسمى بالاسناد الخبري انما هو الحكم بالمعنى الاول وفي
التصريح من قبل المصنف بان مرجع الخبرية اي الحكم

النسبي هو بحكمه اي بجعله حاكما فتعديته لتضمينه معنى
الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا وذلك المخبر اراد
من هو في صدد الاخبار ولا يلزم فيه ان يكون في صدد
الاعلام كما سيجيء لبعض الافهام لان الاخبار
اعم من الاعلام والافهام في حيز مفهوم اي في
اخباره بنسبة مفهوم فينتظم صورتي الايجاب
والسلب لمفهوم اراد بالمفهوم معنى المعلوم فيعم
الذات المقابل للمفهوم الاصطلاحي واللام فيه للاشارة
الى ان المسند اليه هو العمدة الكبرى لانه الذي يعتمد
في الخبر اثبات صفته او نفيها عنه كما تجده اي الحكم
الذي يجد المخبر حال من الضمير البارز في يحكمه فاعلا له
اي للحكم اذا قال كان ينبغي ان يقول كما اذا
قال زيد اطنب تضمينا لكلامه الاشارة الى ان المختار
عنده كون الحكم المذكور فعلا ثم انه كان ينبغي ان يقول
كما يفعل ذلك اذا قال او انما زاده للدلالة
على ان ما ذكره على حسب ما هو الواقع فكم من خبر لا حكم
من المخبر في الواقع الا انك تفهم الحكم منه فالمرجع حكم توقعه

المخبر او نسترعه بحسب الظاهر وان كان شاكا فيه في
نفس الامر هو لزيد هو ليس لزيد زيادة اللام للتنبيه
على ان الاصل في المسند اليه ان يكون صفة لا الى الحكم معلول انما
الطلقة ليس معلول الغير وفايدة التعميم له التنبيه على عدم الفرق
بين الاشارة الى الحكم معلول له والاشارة الى الحكم معلول الغير
فلا مساغ لان يقال انما خص المشار اليه بالذكر حيث قال
يشير اليه لانه محل الاشتباه دون الذي لا اشتباه
فيه الى حكم اصلا كقولك مسكوك ان زيدا قايم لان مبناه
على ان يكون المراد الاشارة الى حكم معلول للمخبر اذ كونه
مسكوكا انما يتاتى ولك ان تخص اي اورد المثال من النوعين ولانه
على تحقق الاشارة الى حكم معلول في جميع افراد وكل منهما كما يتوهم
كما اذا قال الذي هو لزيد او ليس لزيد فان فيهما اشارة
الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل الجملة
صلة فاوقعه اي اوقع المخبر الحكم والموقع في الحقيقة
متعلق الحكم وهو الجملة لا الحكم نفسه الا انه تسامح والمراد
والنظائر للتفصيل على وجه التمثيل صلة للموصول الذي من
حقه ان تكون صلته انما قيل صلته التي من حقها ان تكون

معلوم

معلومة آه لان المذكور حق الموصول لا حق الصلة
قبل اعتبارها به معلومة للمخاطب يعني ان الاصل
هذا وان كان قد يعدل عنه لامر ما قال بعض الفضلاء والصلة
اما جملة خبرية وشرطها ان تكون خبرية معلومة الا في
مقام التفخيم او التهويل كقوله تعالى فاوحى الى عبده ما
ما اوحى وقوله تعالى وتعدى فغشيهم من اليم ما غشيهم
ثم انه لا خفاء في كون الصلة جملة انما الشان في توصيفها بالخبرية
والظاهر ان وجه نسبتها الى الخبر كونها على صورته ولا ظرفها
ان يكون خبرا قبل ذلك حتى يطلق عليها اسمه باعتبار ما
كان او قال حق انه زيد او الذي ادعيه انه زيد
بفتح ان فيفعل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الى جعله
تصور المشار اليه يحكم له او به والتقييد بهذا
ان الكلام كما يخرج عن التمام بالتعقيب يخرج عنه بالزيادة
ان في ان قام زيد في الشرط وان زيدا قايم بالفتح
فاما التسبب لما بين مرجع كون الخبر محتملا للصدق
والكذب اقتضى ذلك بيان منشائه فلذلك قيده بالغاء
واما اما فقد مر وجهه في حد البيان في كون الخبر محتملا

وقال شارح المدقق حيث قال وما يقال من ان الصلة جملة
خبرية لم يريدوا به انها خبرية حال كونها صلة
بل انها كانت خبرا قبل ذلك منه

فيه تغيير لما في الاصل من التعبير الذي لا يخفى ما في
هذا التغيير من الفصل من جهة التقرير والترتيب
عبارة العلامة السكاكي هذه اذا قال انه زيد
بفتح ان فيفعل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الى جعله
تصور المشار اليه بحكم له او به اذا قال حق انه زيد
وقال الذي ادعيه انه زيد والظاهر منه قيام
الحاجة في صحة التمثيل بالمثالين المذكورين الى
ان قوله تصدر من قبل عن القائل المذكور
انه زيد وليس الامر كذلك كما لا يخفى منه

للصدق والكذب اراد بالاحتمال ما عند العقل من جواز
اتصاف الخبر بكل من الصدق والكذب بدلا من الآخر
ولا يلزمه التردد فانه امر آخر وراء ذلك فهو امكان
تحقق حكمه اي حكم الخبر وهو حكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها
مع كل واحد منهما عبر عن الجواز العقلي بالاحتمال
وعن الجواز النفس الامري بالامكان كيلا يشتبه الحال
ولا يلتبس وجه المقال ولا يخطر بالبال احتمال تعليل الشيء
بنفسه واعلم ان احتمال الخبر للصدق والكذب بمعنى
مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقته له امر ثابت له حقيقة
لا مجاز الى توهم ومنشاؤه احتمال حكمه للصدق والكذب وذلك
لان كلا من الصدق والكذب كما يكون وصفا للحكم حقيقة كذلك يكون
وصفا للخبر حقيقة الا انهما اذا كانا وصفين للحكم يعتبر ان
بمطابقة حكمه للواقع وبعدم مطابقته له ولا شبهة في ان مطابقة
حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له وصفان ثابتان له حقيقة وان
الحكم واسطة في ثبوتهما له من حيث انه حكم بخبر اراد تجريد
الحكم عن خصوصية الطرفين ليتنظم الاخبار التي يمتنع صدقها
او كذبها بخصوصية الطرفين عن خصوصية الخبر لانها ايضا

قد يكون

قد يكون مانعة وقضية وهو ان خصوصية الخبر انما
تمنع اتصاف الحكم بالكذب لا امكان اتصافه به في الكلام
في الامكان لا الوقوع ومرجع صدقه عطف على قوله
مرجع الخبرية اي اعلم ان مرجع صدق الخبر وكذبه وهو تعليله
او كذبه اولا ليتنظم قوله عند الجمهور المطابقة اي
طباق الحكم للواقع واللامطابقة ثم مراد الجمهور بالحكم
المذكور الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها من حيث انه مدلول
الخبر ومعنى طباقه للواقع هو ان تلك النسبة متكيفة بتلك
الكيفية في الواقع وهذا معنى صحيح وكلامهم فيه صريح و
ان الجملة الخبرية تدل بالوضع على كيفية نسبة بين طرفيها
مشعرة باتصاف تلك النسبة بالكيفية المذكورة في الواقع
فتلك الكيفية المشعر بها مدلول الخبر بالواسطة فان تحقق
ذلك المدلول في الواقع فالخبر صادق لوجود مرجع صدقه وهو
طباق الحكم المفهوم من الخبر لما هو المتحقق في الواقع والا
فكاذب لوجود مرجع كذبه وهو لا طباق ذلك الحكم لما
هو المتحقق في الواقع ولا استحالة في تخلف مثل ذلك المدلول لانه
بطريق الاشعار بواسطة المدلول الوضعي والمدلول

الوضع يجوز ان يتخلف عن الدال عليه بطريق ما يكون
مدلولا بواسطة خصوصا اذا كان دالا عليه بطريق
الاشعار عن الدال عليه بطريق الاولى وبهذا التفصيل تبين فساد
ما قيل انه محال ان يكون اللفظ قد نصب ووضع على شيء ثم
لا يحصل منه العلم بذلك الشيء او لا يتكون الشيء دليلا الا ان
العلم لا بدليل عليه لان مبناه الغفول عن جواز تخلف المدلول
اذا كان وضعيا عما يدل عليه مع ان ههنا واسطة
بطريق الاشعار وقد قيل ان مدلول الجملة الخبرية
وضعا هو الحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها ويرد عليه
ان المتبادر اي المفهوم من الخبر هو الحكم بمعنى وقوع النسبة او
لا وقوعها والتبادر امارة الحقيقة ثم ان الاصل مع تاكيد الخبر
وتجريده عن المؤكد اعتبار هذا الحكم لا الحكم الآخر على ما ستقف
عليه ان شاء الله تعالى وقيد الكلام انما يتعلق بمدلوله
الوضعي فدل هذا ايضا على ان المدلول الوضعي للخبر هو
الحكم الذي ذكرناه وهو المتعارف اراد التعاريف الثابتة
لا بين الجمهور لانه قد علم من قوله عند الجمهور وعليه التعويل
اي الاعتماد على ما ستقف عليه وعند بعض اراد به النظام

فتخلف

الابتداع والانتزاع

ومن تبعه والتنكير للتقليل لا للتحقير لانه من مشايخ المعتزلة
ومتقدميهم بالفضل والمصنف من المتعصبين لهم الا انها
المستفاد من التعبير المذكور يحتمل التعظيم كما في قوله
او يرتبط بعض النفوس حمامها اي المطابق الحكم
لاعتقاد المخبر قطعيا كان او ظنيا وان كان
اي اعتقاده خطأ واي لا مطابقته وان كان
اي اعتقاده صوابا او لم يكن اعتقاد اصلا اي لا
عبرة لمطابقته للواقع في صورة الصدق ولا لا مطابقته
في صورة الكذب فلا يلزم الواسطة بين الصادق
والكاذب على مذهبه كما يلزم على مذهب الجاحظ
لاعتباره الطباق للواقع ايضا في الصادق واللاطباق
له ايضا في الكاذب بناء نصب على انه مفعول له وكونه علة
للارجاع دون الرجوع لا ينافيه فانهم قالوا ان هدا
في قوله تعالى تخر الجبال هدا مفعول له مع انه غاية
للاسقاط لا للسقوط على دعوى تبري المخبر عن الكذب
متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها عطف على
دعوى بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد يعني ان حال

السكاكي لان الظاهر من عبارة القائل سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا اشتراط وجود الاعتقاد في الجملة في تحقق الكذب ولا يخفى ما فيه من الفساد

التأويل الذي ارتكبه الشارح المدقق حيث قال العامل معنى قوله ورجعها عند بعضنا في حكم بعض رجوعها الى ما ذكره لاجل البناء منه

كل واحد من العوام والخواص كذلك فلا حاجة الى اثبات
تسليم الغير له ذلك الدعوى والاحتجاج له فلذلك لم يذكر
المصنف رحمه الله تعالى ههنا شيئا وهو ان ما ذكر لا يصلح
مبنيا للقول بتحقق الكذب عند عدم اعتقاد المخبر بما اخبر به
وانتفاء اللازم مما ذكر كفاية المطابقة للاعتقاد في
الصدق لا انحصاره فيها فلا يتم التقريب لكن السؤال
عن قوله تعالى دفعا لما يتبادر الى الاوهام من الاحكام
في المعنى المذكور تكذيبا لليهود انما خصه بالذكر ولم يتعلق
للكافر لانه علم بالصلابة في دينه وبغضه من الاسلام
على ما نطق به نص الكتاب فلا يحتمل ان يكون قوله
الاسلام حق عن اعتقاد اذا قال الاسلام باطل
وقصد تعالى له اذا قال الاسلام حق اراد مسكه
بالعرف العام لا بالاجماع المصطلح كما سبق الى بعض الاوهام
لانه لا يناسب المقام فان حجية الاجماع المصطلح كما تحقق
مخصوصة بالاحكام الشرعية لا يتمشى في الاوضاع
اللغوية كما لا يخفى على من له دربة في علم الاصول المراد
من التكذيب القصد تعالى التعطيع بالكذب والصدق لا قول

كذبت

6

كذبت وصدقت حتى يمكن التأويل بالحمل على التأدب
يتحاشيان اي يتقبلان والتباين في قوله بالبليغ
للصلابة لا للالية كما في قوله النحو عليه بالسقوط
او الغبن عليه به والاشارة بهذا في قوله على
هذا البناء للتحقير وفي التعبير المذكور من حيث انه
يشعر بانه كما يحتمل بتعليع اشارة الى ضعف البناء وقوة
التابع له فان قلت اليس مبنى احتجاج النظام ايضا
العرف العام قلت نعم الا ان في تمام الابتناء عليه
كلاما لاحتمال ان يقال ان التبري عن قصد الكذب وتعمده
لا عن الكذب نفسه ولهذا يقبل عذره ولا يلام عليه
فالضعف في البناء لا في المبنى ولهذا قال المصنف
على هذا البناء وعلى هذا المبنى فافهم هذه الدقيقة
الانيقة واحفظها فانها مما ضاعها الشراح ويستوجبان
طلب تاويل اي في لفظ الطلب مبالغة كما في لفظ يمكن
في قولنا لا يمكن ان يقال في مقام المبالغة في فساد المقول
والفرق بين الايجاب والاستيجاب على ما ذكره الفاضل الشريف
سعد الله سره حيث لا يشار اليه هو ان هذا اذا انتج قد يتخلف عنه

مقتضاه لعدم شرط او وجود مانع بخلاف الاول فانه تام
في الاقتضاء فلا يتخلف عنه المقتضي اصلا والمقتضي فيما
نحن فيه يجوز ان يتخلف فلذلك قال ويستوجبان دون
يوجبان لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون وذلك انه ظاهر الدلالة
فيما ذكره النظام وقد وقع في مقابلة القاطع فلا بد من
تأويله وصرفه عن الظاهر وانما قلنا انه ظاهر الدلالة
عليه لان مضمونه انه تعالى كذب المنافقين فيما حكاه عنهم
والتكذيب لا يتعلق الا بالخبر ولا خبر في الظاهر سوى
قولهم انك لرسول الله وهو مطابق للواقع دون اعتقادهم
فظهر منه ان الكذب عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر
لا عدم مطابقته للواقع فالصدق مطابقته لاعتقاده
دون الواقع اذ لا قائل بالفصل بينهما لا يقال زيادة
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله لدفع احتمال ان يرجع
التكذيب الى الخبر الصريح لان ذلك انما يمشي على مذهب
الجمهور والكلام بهذا المقام في تمامه فلا وجه لبناء ما

عليه

عليه كما لا يخفى وهو اي التأويل نحو قوله والمنافقون
لا اختلاف في ان التأويل ههنا صرف التكذيب عن الخبر الصريح
الى الخبر الضمني الحاصل بالحمل لا الحمل نفسه ان تأويله غير منحصر فيما
ذكر بل وجوه أخر مذكورة في كتب التفاسير فلذلك زاد نا
عبارة النحو على كونه معدودا بانه حول عن صميم القلب
صميم الشيء خالصه المراد خلوص الاعتقاد كما يترجم عنه
اي عن الكون المذكور ولما كانت دلالة المؤكدات
المذكورة على المراد المزبور غير الدلالة المعهودة نزلناها
منزلة تفسير الكلام بلسان آخر فعبر عنه بالترجمة وانما قال
لانه باب البلاغة لان الدلالة المذكورة خطابية
مبنية على عرفهم ان واللام وكون الجملة اسمية
في قولهم لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون التأكيد
ههنا لرد انكار المخاطب لعلم المخبر واعتقاده بمضمون خبره
وما يتك تعرض لهذه الآية يغني في باب الخطاب ان شاء الله
تعالى ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب وانما قال للمخاطب
لان مرجع كون الخبر مفيدا مطلقا غير منحصر في الاستفادتين المذكورتين
فان قول موسى عليه السلام هي عصاي الآية ونحوه من الاخبار

اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى

المفيدة الواقعة في مخاطبات الله خلو عن المبحثين المذكورين بقي
ههنا بحث وهو ان الخبر قد يفيد المخاطب ولا يرجع ذلك الى ما ذكر
كما اذا قلت كسرته فانكسر فان قولك فانكسر لم يفد المخاطب
احدى الفائدتين المذكورتين بل افاد دفع احتمال التجوز
في قولك كسرته ونظايره كثيرة اي الاستفادة منه ذلك
الحكم اي الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها المذكور في
قوله لامكان تحقق حكمه لا يقال الاستفادة فرع الافادة
فكيف يصح رجوع الافادة اليها لان المذكور رجوع كون
الخبر مفيدا لا رجوع افادته وبينهما فرق من حيث ان الخبر
لا يعد مفيدا في العرف ما لم يحصل الاستفادة والتعويل
جعلوا الاستفادة مرجعا لكون الخبر مفيدا اعتبارا للعرف
العام واعراضا عن التدقيق الحكمي الذي لا يناسب المقام
ويسمى هذا فايدة الخبر الاشارة الى الحكم المذكور على ما
افصح عنه عبارة المصنف في تعريف المسند اليه الا ان
كونه فائدة الخبر ليست بحسب ذاته بل بحسب تعلق علم
المخاطب ولذلك شرط في المثال ان لا يكون المخاطب
واقفا عليه قبل سماعه الخبر فلا يخالف هذا قول من قال فائدة

الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما كما
توهم كما اي كالحكم في قولك زيد عالم لمن ليس واقفا
عليه انما نفى الوقوف دون العلم لان المناسب للمقام
حيث جرد المثال المذكور عن جنس المؤكد نفي التردد
وهو يلزم من نفي الوقوف لا من نفي العلم على ذلك
على ما في القضية المذكورة من الحكم بثبوت العلم لزيد
او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم او ههنا لمنع
الخلو لا لمنع الجمع لان تينك الاستفادتين قد تحصلان
معا من خبر واحد ويسمى هذا اللازم فايدة الخبر
الاشارة الى كون المخبر عالما على ما افصح عنه العبارة في
تعريف المسند اليه الا انه ايضا ليس بحسب ذاته بل بحسب
تعلق علم المخاطب فرجع الى الاستفادة كتعريفه كما
اي يعلم المخاطب بكون المخبر عالما بما اخبر به في قولك
لمن حفظ التورية قد حفظت التورية انما قيل به لانه
مما يخفى غالبا فكان علم المخبر به مظنة ان يتردد فيه
المخاطب ولهذا اتى بزيادة التأكيد ههنا فان الخبر
كما يؤكد باعتبار فائدته يؤكد كذلك باعتبار لازم فائدته

قوله كون المخاطب عالما اشارة الى ما تقدم من ان فائدة الخبر ولازمها ... بعلم المخاطب بالحكم وبكون المخبر عالما به

على ما ستقف عليه باذن الله تعالى لمن ليس واقفا على علمك به
اي بحفظ المخاطب التورية لا بد من ذكر هذا القيد ههنا
ايضا لان الاولى تعليل باعتبار وصف اللزوم في الثانية
دون الاولى فان كلا من العلمين المذكورين من قبيل علام
التي لوحظ فيها المعاني الاصلية يمتنع اي لا يمكن ان
توجد بدونها بهذه اذ كلما يحصل للمخاطب العلم بالحكم
الخبر نفسه لا بد ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم
كيف في هذا العلم واسطة في حصول العلم الاول ولو كان
اذا ظن عند المخاطب ان المخبر معتقد بخلاف ما اخبر به
او شاك فيه لا يحصل له العلم من الخبر بمضمونه وهذه
توجد بدونها في ثاني المثالين المذكورين غني عن
بيان هذه المقدمة كما هو حكم اللازم العام لما صرح
بتحقيق الانفكاك من احد الطرفين واللزوم من
عن الطرف الآخر كان حقه التنصيص بوصف العموم
في اللازم واذ عرفت شرع في ضبط بيان الاحوال
التي بها يفيد الخبر خواصه ان الخبر يعني من حيث انه خبر
فيرجع الى ما صرح به في القانون يرجع الى الحكم بعموم مفهوم

وهذا بناء على ما ذهب اليه من رجوع الشرطية الى الحملية
ملائمة تفصيله باذن الله تعالى وهو الذي تسميه ثم يطلق
التسمية بل المسند اي ارباب البلاغة احترازا عن
تسمية النحويين فان الاسناد عندهم انضمام كلمة
الى كلمة اي الكلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم
الاخرى او نفيه الاسناد الخبري لا خفاء في ان
الاسناد فعل المخبر والحكم المسمى هو الحكم بمعنى الايقاع
او الانتزاع ويعضد ذلك تعديته بالباء واعلم ان
الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه
من صفات المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا
اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات
الاسناد تجري في كلا معنييه على السواء واما اعتبارات
المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ
كقولنا شيء ثابت شيء ليس بثابت مثل الثابت
والثابت مجردين عن القيود والاوصاف تجريد الخبر
عما لا دخل له في تحقيق حقيقة المشتركة بين افراده فان قلت
اليس جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة

او نكرة مخصصة قلت نعم الا ان الحق ما قيل اذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت
لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت
جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ اولا فان قلت
هل في قولك شئ ثابت فائدة قلت نعم فانه افاد
ان مجرد الشيئية يكفي في الثبوت كما هو راي المعتزلة
ومنهم المصنف وبما قررناه سقط ما قيل ان التنكير في
شئ يدل على صنعه اي شئ من الاشياء في وقوعه
مبتدأ فانت في الاول تحكم بالثبوت للشئ وفي
الثاني بنفيه عنه لا بانتفاء الثبوت لان ذلك في
الموجبة المعدولة دون السالبة والمقام مقام الفرق
بينهما بالتمثيل فلا يناسبه المسامحة عرفت ان
الاعتبارات الراجعة الى الخبر ثلثة فنون واما عدم
الزيادة عليها فلم يظهر مما ذكر انما المرجع فيه الى
الاستقراء والتتبع فمن يرجع الى الحكم انما قدم
ما يرجع اليه مع تأخره عن المسند والمسند اليه وجودا
لتقدمه عليهما رتبة واعتبارا حيث كان مرجع



الخبرية ومن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه
قدمه على قرينه لانه العمدة الكبرى ومن يرجع الى
المحكوم به وهو المسند لم يقل عند ذكر الحكم وهو الاسناد
لان ما قدمه من قوله وهو الذي تسميه الاسناد
الخبري اغنى عنه اما الاعتبار الراجع الى الحكم اذ
الاعتبار ههنا لانه فن واحد في التركيب حال
والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته
في التركيب اي لا يرجع اليه باعتبار كونه فيتخرج الاعتبار
الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا
في التركيب ككونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا
وقوله من حيث هو حكم حال ثاني اي ما خوذا مع
هذه الحيثية ولما قدم علته في التركيب اندفع
احتمال ان يكون المراد منه الاعتبار الراجع الى الحكم
لذاته من غير التعرض اي لا من جهة التعرض لغير
هذه الحيثية او يدل منها لكونه لغويا او عقليا فانه وظيفة
بيانية ثم يقل لكونه حقيقة او مجازا لما يأتي من ان البحث
عن الحقيقة ليس وظيفة سابقة عنده ويرشدك لما هذا

قوله لما يأتي من ان البحث اه
فلم ادبكون الحكم لغويا
او عقليا لكونه مجازا عقليا



ما فاته المسند اليه لكونه حقيقة او مجازا عقلية وطبيعة
بيانية وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طايفة
من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر
المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه
اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى
التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة
الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند
اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما يأتي تحقيقه في
الفصل الثاني فكونه اي كون الحكم واتمام تعلق كونه
لان زيادة الكلام مشوة بعدم انحصار الراجع الى الحكم فيما
ذكر من كونه تارة مجردا واخرى غير مجرد ولا وجه له لانحصار
فيهما تارة مجردا عن التاكيد بالتكرير ولام الابتداء وان
المشبهة وقد والجاري مجرى القسم نحو الله يعلم
وبهذا التقسيم حقيقة فلا يغني عنه واو القسم وواوه
ولامه ونوني التاكيد واما اسمية الجملة فليست
من المؤكدات على الاطلاق بل عند اقتضاء المقام التاكيد قوله
كنحو زيد عارف واخرى غير مجرد عنه بل مؤكدا بواحد

من المؤكدات المذكورة منفردا كان عن غيره او مجتمعا
معه كنحو عرفت ولزيد عارف وان زيدا
عارف وان زيدا العارف مثال للمؤكد بالاثنين
منها والله لقد عرفت او لاعرفن مثال للمؤكد بالثلثة
والله يعلم انك لرسوله وانت بعد ما تاملت فيما قد
علمت ان هذا المثال ذو الوجهين من وجه يصلح مثالا للمؤكد
بالثلثة ومن وجه آخر يصلح مثالا للمؤكد بالاربعة في
الاثبات متعلق بقوله تارة مجردا الخ وكونه في
النفي معطوف على كونه في الاثبات الا انه قدم متعلق
الكون اعني في النفي غير مؤكد بالتكرير ومقصور اعني
كلمة النفي مرة زيادة الكاف في قوله كنحو زيد ليس
بمنطلق وما زيد منطلقا للاشارة الى كثرة الامثلة
ولا رجل عندي قيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس
وقيل مفتوح لان نافية الجنس تفيد عموما لا تاكيدا
او مرة مؤكدا به اي بالتكرير نحو انا لم ات الكاف
او لا وجه للاشارة المذكورة ههنا كما لا يخفى ليس زيد
منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على كلمة النفي كنحو ليس

زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد والله ما زيد قائماً لما تقرّر ان
يقال ان الباء زائدة داخلة على خبر ليس ونون التأكيد لاحقة بالمسند
الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه او المسند فهذه
اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم تدارك دفعه بقوله
فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري وذلك لان فائدتها تقطعه
عن ان تدرك التكرير وسائر المؤكدات بعد كون الحكم ابتدائياً غير مشوب
بشك وانكار واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه لا حاجة
هنا الى قوله في التركيب لان ما يرجع الى المسند اليه من حيث انه مسند اليه
لا يكون الا حال كونه في التركيب الاحتراز عن نحو الاعلال والادغام
قد حصل بقوله من حيث هو مسند اليه اذ لا دخل لكونه مسنداً
اليه في الاحوال المذكورة من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازاً
بيان لتلك المذكورة او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود
رجوع الاعتبار الى المسند اليه لذاته مع قطع النظر عما عداه
لظهور فساده فكونه محذوفاً كقولك عارف وانت تريد
زيد عارف وذكر الامثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد
لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه لم يتعرض لمعاني
المسند الكثيرة اعتباراتها وما للاختصار في مقام الاجمال

قرر العلامة السكاكي عدم ذكره في التركيب والاحالة المسند على ما يبينه في المسند
منه

كما لان به اليه في قرينة الاتي ذكره والعلامة السكاكي لم يجب في الفرق بينهما حيث ذكره هنا وتركه ثمة وكان ان شرح المحقق غافل عن ذلك عن فرقه المذكور حيث قال عما بيّن ان القيد المذكور لقصد التوضيح والتقرير وكذا الحال في تقييد المسند بالتركيب
منه

قوله لكونه حقيقة او مجازاً قد سبق فيما تقدم على انه ليس وظيفة بيانية ولذلك لم يتعرض هنا للتفصيل المذكور سوى ان شرح المدقق المغفول عنه قال والبحث عن كونه حقيقة او مجازاً وظيفة بيانية
منه

بعد الارشاد وانما اثر الحذف هنا والذكر في المسند اشعاراً
بانه الركن الاعظم مكانه وذكر ثم اسقط والاشعار لا يلزمه الاطراد
ولا يخل ذكر الذكر في المسند اليه بعض المواضع او تابعاً قدم
الحذف على الاثبات لا لان عدم الذكر متقدم عليه لان مبناه على ان
يكون الحذف عبارة عن عدم الذكر وذلك ينافي ما تقدم من التوجيه
لايثاره عبارة الحذف في المسند اليه بل لكونه اغرب في الرتبة
اقتضائها وقدم التعريف هنا والتنكير في المسند رعاية لما (اي حصة)
هو الاصل في كل منهما معرفاً خبر آخر لكونه لا صفة لقوله تابعاً
لان التعريف يعم الثابت المحذوف ومن في قوله من اجزاء
المعاني بيانية والظرف صفة لمعرفاً وتعرفها في
موضعها متعلق بابتنى من التوابع او غير محجوب صفة اخرى
لمعرفاً وكذا قوله مقروناً بفصل او غير مقرون عطف على المعرف
بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقاً ويقارنه غالباً ويذكر الفصل
لاختصاصه به وعدّه من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظاً
واقترانه به في التلفظ اولاً وان كان معناه متعلقاً بهما معاً فانه
تقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له وجه
ايضاً اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت كما حقق في محله

[illegible]

والاثبات في هذه الكلمة في هذا المقام التفهيم بمعنى عدم ايراد المسند او المسند اليه بالكلية في مقام آخر على ما سبق او من في منطلق في ان المسند اليه وفي المسجد قريب قال فيه في قوله وان كان يقتضي الحال في ذكر المسند اليه في حسن الكلام بتركه
منه

بالتوابع المقرون بالفصل بناء على ان المعاني تنبئ عن كثرة المقارنة
وبين التوابع دون الفصل او منكرا مخصوصا او غير مخصوص صفة
لمنكر او قوله متقدما على المسند او مؤخرا خبر آخر لكونه واما اعتبار
الراجع الى المسند من حيث هو مسند فقد نبهت فيما تقدم على وجه
تركه قوله من التركيب ايضا مصدر فعل لازم الحذف وهو
آض بمعنى عاد اي عاد الحيثية المذكورة في المسند الى ترك التعرض المذكور
في المسند اليه وهو عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا اي حقيقة اليه لكونه
متروكا او غير متروك متقدما او مؤخرا خبر آخر لكونه مفردا خبر
آخر ايضا فعلا صفة لمفرد او اسما منكرا او موصوفا مقيدا الكل
من ذلك بنوع قيد او غير مقيد خبر آخر لكونه اي مقيدا الكل من الفعل
والاسم المنكر والموصوف بنوع قيد بما يناسبه او جملة اسمية او فعلية
او شرطية او ظرفية قدم الاسمية رعاية للوضع الطبعي من تقدم ذكره
الذي على ذكر الصفة ليقترن بالفعلية بما يرجع اليها من الشرطية والظرفية
وقدم الفعلية على اعتبار افراده لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل
على النسبة الحكمية هذا اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون
عشرة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة
اخرى اما اذا انتظمت مع اخرى الانتظام اقتران المتناسبين

والعاطف

رد على الشارح المدقق في قوله
وان لا بد ان يجعل اخرى على محل الاول
لان الكلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع
والعجب انه ادخلها على التابع في قوله لما سنذكره
من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي
وتكذيبه مع ما هو بالنقل من ائمة اللغة
ومع ذلك كيف ينكر دخولها على التابع

المعطوف عليه كما قاله الشارح
المدقق لما عرفت انه يدخل على المعية
منه ومن المغني

والعاطف اذا الكلمة اما وكلمة مع لا يلزمها الدخول على المتبوع بل
على ذلك قوله تعالى ان الله معكم وقول الشاعر ومن يتق الله فان
الله معه فتأمل لانه فيه على اولوية حمل اخرى على الجملة الاولى
فيقع اذ ذاك الانتظام حاصل اي يقع في زمان حصوله
اعتبار سادس ما ذكر في رابع خبر مبتدا محذوف اي هي
في رابع او بدل من اعتبارات اعلم ان الفصل والوصل يجريان
في الجمل الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل يجريان يوجدان
في جملة واحدة ايضا وكذا اكثر من احوال الوسط ظرفية تعم
الانشاء الا انه لما ذكر بابه في قانون الخبر لاصالته وتقدمه في
الذكر اكتفى به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما ينبه
عليه في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية ولا يسمح
الكلام في جميع ذلك الاشارة الى ما ذكر من فنون الاعتبارات
الاربعة الفصاحة حق الفصاحة الا بالتوقف المتعلق الى الحال
اذ لا اعتداد لتلك الاعتبارات الا عند مطابقتها لمقتضى الحال فبالجر
اي لا تجده اي اذا كان كذلك فملتبس بالحرى عدم اتخاذ
مقتضى الحال ظهريا الظهر الذي تجعله بظهر اي ومنه قوله
تعالى واتخذتموه وراءكم ظهريا اراد بها ذكر استحقاق تعلق الحال

الظهري منسوب الى الظهر والكسر
في شك مندرس تغيرات النسب
نحو حتى المنسوب ... وكذا الملعب
اليه مجازا متفرعا على الكناية

ان يكون نصب العين على طريقة قوله تعالى وما انزلنا عليك القرآن
لتشقى نفي نزوله عليه السلام للشقاء والمراد اثبات نزوله عليه
السلام للسعادة وهذا الاسلوب بديع قلما يجري عليه الا من قدمه
راسخ في البيان فنقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان مقامات
الكلام وكان مقتضى السياق ان يقال ان الاحوال المقتضية للكلام الا
انه قصد التنبيه على ان المقام والحال متحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار
متفاوتة التفاوت ينتظم التغاير والتباين فلذلك آثره في مقام
الجمع بينهما بعبارة واحدة فمقام الشكر ومقام التهنئة ومقام المدح
ومقام الترغيب يباين مقام الشكاية ومقام التعزية ومقام الذم
ومقام الترهيب عبّر عن التفاوت بين المتقابلين في غاية الخلاف
بحيث لا يصير احدهما الآخر بنوع من الاعتبار بالتباين وعن التفاوت
بين المتقابلين لا في غاية الخلاف حتى يجوز ان يصير احدهما الآخر
باجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بالتغاير فعال كذا لمقام
الابتداء فصله عما تقدم لان معرفة هذه المقامات ومقتضياتها
مما تشتد اليه الحاجة لصاحب علم المعاني بخلاف معرفة تلك المقامات
ومقتضياتها فان الحاجة اليها ليست بشديدة لصاحب هذا
العلم بل لصاحب علم المحاضرة ومقام البناء على السؤال ومقام

لمقام والحال

الكلام

16

الكلام مع الذكي يغاير مقام البناء على الاستخبار او الانكار
ومقام الكلام مع الغبي ومقام الجد في جميع ذلك جار في مقام الهزل
حتى هذا الكلام الشامل للكل ان يذكر ههنا وجميع ذلك معلوم
للكل بسبب يعني لا اختصاص لعلمه بالبليغ بل يعمه كل من بلغ الى حد
كمال العقل وكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر وهذا القدر ايضا
معلوم للكل بسبب اعلم ان ما يجب اعتباره على البليغ من مقتضيات
الاحوال على نوعين احدهما ما لا مدخل لاختياره فيه والثاني ما لاختياره
نوع دخل فيه والمصنف لما فرغ عن النحو الاول شرع في بيان النحو
الثاني ثم اذا شرع في الكلام وذلك ان البليغ الذي يريد
الشروع في نظم الكلام في مقام ما لم يجتهد في استخراج ما هو المناسب
لذلك المقام من وجوه الكلام ولم يتضح عنده واحد منها على البلاغي
لا يلزمه بحكم البلاغة نظم الكلام على ذلك الوجه فثبت ان لاختياره
نوع مدخل في هذا النحو من مقتضيات المقام وانما فصله عما قبله بايراد كلمة التراخي
لبعد درجته عنه فان هذا امر دقيق في هذا العلم ولا حظ فيه لغير صاحبه
بخلاف ما ذكر قبله فان لصاحب علم المحاضرة ايضا حظا فيه ثم انه
نبه بقوله اذا شرع في الكلام على ان تدارك هذا يتعين بعد الشروع
هكذا ينبغي ان يلاحظ معنى ذلك الكلام ولا يلتفت الى ما ذهب اليه

او بام الناظرين في هذا المقام فلكل كلمة مع صاحبتها يعني للمبتداء
مع الخبر وللفعل مع الفاعل وللظرف مع المظروف وللبدل مع المبدل منه ولسائر
التوابع مع متبوعه مقام مخصوص بها لا يليق به غيرها ولكل حد ينتهي
اليه الكلام يعني لكل فاصلة ومقطع مقام مخصوص من مقاطع الكلام يختلف
بحسب اختلاف المقام وذلك يظهر عند التامل في الفواصل والقوافي في
اواخر السور ورؤس الآيات وخفاء وجه المطابقة لمقتضى الحال
في بعض الفواصل من الكلام المعجز قد اشتبه الحال على كثير ممن له كعب
عال في هذه الصناعة منها قوله تعالى حكاية عن النبي عليه السلام
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
ذهب بعضهم الى ان فيه تقديما وتأخيرا ومعناه ان تعذبهم فانك
انت العزيز الحكيم وان تغفر لهم فانهم عبادك وقد اعرضهم فانك
انت الغفور الرحيم وروي ان قارئا قرأ غفور رحيم بدل عزيز حكيم
في قوله تعالى فان زللتم بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله
عزيز حكيم فسمعه اعرابي لم يقرأ فانكره وقال ان كان هذا الكلام
الله فلا يقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لانه اغراء عليه
ومن الناظرين في هذا المقام القاصرين عن الوصول الى
المرام من قال في شرح هذا الكلام المذكور اي لكل مرتبة من ابنا

الايجاز



الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها ولم يرد
ان عبارة ينتهي اليه باياه وكذا تخصيصه الايجاز والاطناب
بالذكر فيما ياتي الكلام بقوله والايجاز معها والاطناب لما
اشار الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات ارغب الاعتناء لها
فقال وارتفاع شان الكلام في زيادة عبارة اي اشارة اليها
ان المراد الذي يعتقد به لا ما يتم التنازل منزلة اصوات الحيوانات
في البلاغة والحاطة فيها بحسب مصادفته المقام بما
اي ملتبسا بما يليق به اي بذلك المقام من الاعتبارات
التي يقتضيها فما كان مصادفته اياه بالوجه المذكور اتم
فشانه في البلاغة اعلى واما ارتفاعه في الحسن والقبول الحاصل
فيه فبحسب اشتماله على الخواص والمزايا فالذي زيادة
اشتماله عليها اوسع شانه في الحسن القبول ارفع وهذا
التفاوت يعني التفاوت بحسب الاشتمال على الخواص والمزايا يوجد
في الكلام المعجز كما يوجد في غيره بخلاف ذلك التفاوت يعني
التفاوت بحسب المطابقة لمقتضى الحال فانه مخصوص بغير المعجز
لا يوجد فيما هو المعجز وذلك لان في وجه الا القصور في المتكلم
بعدم اقتداره على احاطة جميع ما يليق بالمقامات من الاعتبارات

المناسبة لها ومرجع التفاوت الآخر الى القصور في المقام حيث
لم يتحمل ما تحمله مقام كلام فوقه من الخواص والمزايا والتفاوت
بين قوله تعالى تبت يدا ابي لهب وقوله تعالى يا ارض
ابلعي ماءك الآية من هذا القبيل اي من قبيل التفاوت
الناشي من قصور المقام على ما نبه عليه من قال

در بیان و در فصاحت کی بود یکسان سخن
گرچه گوینده بود چون جاحظ و چون اصمعی
در کلام ایزد بیچون که وحی منزل است
کی بود تبت یدا چون قیل یا ارض ابلعی

لا من قبيل الاول والعلامة الشاكي لعدم وقوفه على الفرق
بين الاعتبارين المذكورين اعتبر في احدهما ما هو المعتبر في
الآخر فوقع فيما وقع فتدبر وتلك الاعتبارات التي يقتضيها
المقام مقتضيات الاحوال لما عرفت ان الحال والمقام
عبارتان عن معنى واحد واعلم ان الظاهر من الكلام المذكور
هو ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ذكره الكلام مشتملا
عليه من الوجوه التي فصلها والظاهر مما ذكره في تعريف
ايضا من قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره سوا ان يكون

مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا
تحت المقتضى اندراج الجزئي تحت الكلي لان المذكور حينئذ هو الكلام
لا الوجوه المذكورة من الحذف والتقديم وغير ذلك وبينهما تنافي
ظاهر الا ان الراجح هو الاول لان التفصيل الآتي ذكره صريح فيه
فلا بد من تاويل معارضه باعتبار التغليب في الذكر او عموم المجاز
فان كان مقتضى الحال اطلاق الكلام ام يقيل اطلاق الحكم لعدم
استفادة الغرض المطلق به اعلم ان اقتضاء الحال الاطلاق الكلام
مثلا ليس اولا وبالذات بل بواسطة اقتضائه امرا معنويا لابد
في افادته من الاطلاق المذكور هو المقصود اصالة وذلك
الاطلاق انما يقصد لافادته وهذا معنى ما قيل ان مقتضى
الحال على الاطلاق معتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ ومن
فهم منه معنى آخر فرد عليه فدائرة رده على الفهم لا على المعنى
فبلاغة الكلام بتجريده عن المؤكد اي عن ذلك الجنس
وان كان مقتضاه بخلاف ذلك فبلاغة الكلام بتحليته بشيء من
ذلك الجنس بحسب المقتضى ضعفا وقوة واولى مراتب
المقتضي للتاكيد السؤال المبني عن التردد تحقيقا كان ذلك
او تنزيلا كما اذا كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر

وان كان مقتضاه طي ذكر المسند اليه فبلاغة الكلام تركه اي ترك
ذكره وان كان المقتضي اثباته على وجه من الوجوه المذكورة
فيما سبق ولفظ المقتضي يروى بصيغة الفاعل وبصيغة المفعول
ووجهها ظاهر فبلاغة الكلام وروده على الاعتبار المناسب له
وكذا فصله عما قبله لانه كان جزءا من الكلام ان كان المقتضي
ترك المسند فبلاغة الكلام وروده عاريا عن ذكره تنبيه
بقوله عن ذكره دون عنه على ان المتروك في الحقيقة ذكره لا نفسه
وانما اضيف الطي الى التعبير تنزيلا له ونبيانا لانحطاطه عن
درجة المسند اليه وان كان المقتضي اثباته مخصصا بشي من
المخصصات المذكورة فيما تقدم فبلاغة الكلام بنظمه على
الوجه المناسب من الاعتبارات المتقدم ذكرها من التعريف
والتقييد بالوصف ونحوه وكذا فصله عما قبله لانه نوع
آخر من الحال ان كان المقتضي الفصل او الوصل سواء كان
بين جمل وجملتين او بين جملة وما يتبعها واعلم ان القطع
الواقع في الكلام وعدمه اذا كان باقتضاء المقام يقال
لها الاقتضاب وحسن التخلص ثم ان كلا من الفصل والوصل
قد يكون من الفاصل جملة واحدة وقد يكون من جملتين وقد يكون

بين

17

بين جمل كما بين القضيتين وبهذا التفصيل تبين وجه العدول عن
عبارة العلامة الشيخ والايجاز معه اي مع واحد من الفصل
والوصل او الاطناب بطي بعض الكلام كله كان او اقل
او لا طيه فبلاغة الكلام بتاليفه التاليف الجمع على
ولذلك يقال هذه الكلمة لا تتالف مع هذه ولا تاتلف مطابقا
لذلك وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله لا بد
يجري مجرى لا محالة وهو من البد وسعة ما بين اليد والجنب
اي لا سعة ولا تجوز فاستمع تفريع ما تقدم وشروع
في مقدمات ما يناسب تمهيدا لاتمام التفصيل المذكور لما يتلى
عليك التلاوة الاتيان بالشي في اثر الاخر والقراءة
ولا يخفى ما في هذا التعبير من التوقير عبا بل هذا الفن تنزيلها
منزلة الاحاديث المروية باذن الله تعالى اي تيسيره
وقد مر وجه تفسيره به وقد رتب الكلام ههنا اي في
مقام التفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة فما كان
هذا معلوما بالتصريح السابق لا بالتفصيل اللاحق لم يكن وجه
لان يقال كما ترى فلذلك ترك الفنون المذكورة ابوابا
لذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب وانما عنونها بالفنون

قوله للتأليف

لا بد

التلاوة

بالفنون وجه العنوان

الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري فقدمه في
صدر الكتاب وجه الظرفيه الفن الثاني في تفصيل اعتبارات
المسند اليه الفصل في مقام التفصيل لا يخلو عن حسن موقع
الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند لما كان كل
من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للكلام متعين المقام
واعتبار افما سبباله قال اولا اذ الكان المقتضي فصلها
او وصلها ومن حيث ان له امورا تتعلق به ككون الفصل
لكمال الاتصال او الانقطاع وكون الوصل للتوسط او دفع
الايهام او غير ذلك في اعتبار مناسب للمقام قال هنا
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكون
الكلام الايجاز والاطناب ولذلك قال والايجاز والاطناب
اي اعتباراتها وقبل ان تمنح هذه الفنون حقها
اي قبل ان تشرع في المنح وهو الاعطاء وكانه نظر الى
ان الشروع يلزم مما يكون قبل تمام المشروع فيه يكون قبل
الشروع فيه ولا يخل امر الانتظام او يبطل حكم الالتزام فهم
سر هذا الكلام في الذكر بتحرير ما فيها من المسائل وتنويرها
بالشواهد والدلايل تنبهك على اصل استعمال الاصل

لامر الشاسب شبه على حكم تجيهي يتبنى عليه الثبات على مزاولة
العلوم ومقاساتها رجاء ان تحتظي بخطوة كاملة ولذة
وافرة لتكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بسطا
هو السماع وفي بعض النسخ المعوّدة لتكون اي انت على ذكر
منه اي من ذلك الاصل والمشهور ان الذكر بالكسر ما يكون باللسان
ولذلك قال حقها في الذكر وبالضم ما يكون بالقلب لهذا قال على
على ذكر منك وهو انه ليس من الواجب كمال المقام مقام
نفي الكون الآتي ذكره لانفي وجوبه الا انه بني الكلام على
امر دقيق وهو ان الشيء ما لم يجب لم يتعين فكني بنفي وجوب
الكون عن نفيه والمراد بقرينة المقام وسياق الكلام تفضيله
الناشي على الدخيل اذ به يتم التقريب ويحصل الترغيب
في التقليد وهذا التفضيل بحسب الغالب فلا ينافيه فضيلة
الدخيل على الناشي نادرا وبنا الكلام على الغالب في مثل
هذا المقام شايع ذايع في صناعة العلم ان لم يتعلق بكيفية
عمل كان مقصودا في نفسه ويسمى علما وان كان متعلقا بها
كان المقصود منه ذلك العمل ويسمى صناعة في عرف الخاصة
وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها اي الرجوع

في مباني مسائلها واستخراج فروعها منها الى مجرد العقل
اي من غير دخل للوضع والاصطلاح والالف والعادة كما في الطب
واما العلوم الحكمية فليست من قبيل الصناعة ان يكون الدخيل
فيها اي المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها يقال
هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم كالناشي
عليها من نشا في بني فلان ومولدي ومنشائي فيهم
وتعديته بعلى لتضمنه معنى جُبل اي كمن كان بمنزلة المجبول عليها
في استفادة الذوق منها الذوق حالة ادراكية شبيهة
ذوق الطعوم كانها عيان بعد برهان وفي المعلقات التعليمية
ايضا ذوق وهو ادراك شبه الكشف والمشاهدة فكيف
اي فكيف يجب اذا كانت الصناعة كصناعة البلاغة
مستندة الى تحكمات عرفية اي منسوبة الى عرف البلغاء
فان ما عندهم من دلالة رابعة هي التي تبتني عليها كثير من اعتباراتهم
مبناها ذلك العرف المنسوب اليه من الاعتبارات على نوعين
احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك والانكار
والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات
المرسلة ادعاءً واعتبار التضاد وعلاقة في بعض الاستعارات

تحقيق الدخيل

الناشي

الذوق

واراد

واراد بالتحكم هذا النوع من الاعتبار وانما خصه بالذكر لظهور
تاثير الاستناد اليه في التفاوت بين الدخيل والناشي وانما عدل
عن عبارة الاصل وهي الى تحكمات وضعية اي منسوبة الى الوضع
والاصطلاح مثل كون اللام وان للتاكيد لعدم التاثير
للاستناد الى التحكمات الوضعية المذكورة في التفاوت المزبور
واعتبارات الفية اي امور ينظر اليها وتراعى
منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم والتاليف
والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا اذا ابعد شيء قرب لطلب
الاستمرار والاعتياد واين تذهبون للاستقلال فلا
على الدخيل اي اذا كان الامر كذلك فلا باس على الدخيل
في صناعة علم البلاغة لم يقل علم المعاني لعدم اختصاص ما ذكر
للدخيل فيه بل عام شامل للدخيل في قسميه ان يقلد صاحبها
الناشي فيها كالمجتهد تقليد ويقبل قوله منقوله وان لم يعلم وجهه
وهذا الكلام كالذي تقدم من قوله فنا الحري ان لا نتخذه
ظهريا في كونه محوكا على منوال قوله تعالى ما انزلنا عليك
القرآن لتشقى فلا تتجه عليه ان يقال كان ينبغي ان يقول
الدخيل في صناعة لا لان المقام مقام الترغيب على التقليد

والحث عليه وانما قال في بعض مناواة لان اكثر ما يتوصل
باولتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق والتعاطي
جمع الفتوى وهو جواب الامر الحادث ومنه المفتي والتقليد
الاخذ بقول الغير وكلمة الشك في قوله ان فاته الذوق
هناك للايذان بان حق المنتسب الى هذه الصناعة ان
يكون صاحب ذوق كامل وان من قصر ذوقه عن ادراك
لطائف اعتباراتها لا ينبغي له الانتساب اليها وانما فاته
او اسبقه وانفلت منه ففي عبارة فات اشارة الى ان
الراغب في هذه الصناعة لابد ان يكون طالب الذوق
الا ان يتكامل له على مهل اي بتؤدة مستمرا على ذلك التعليم
الى وقت ان يتكامل على تأنٍّ وانتظار في المواظبة على الاشتغال
بهذه الصناعة موجبات الذوق الذي هو ملاك
الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق
السليم والطبع المستقيم وكان شيخنا شرف الملة
والدين الطيبي استاذ المصنف وصدر الافاضل
اورد على دعواه شاهدي عدل من كلام شيخه ومن كلام
شيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واثنى على شيخه تعديلا له وتزكية

والتعاطي

التقليد

ملاك الامر في علم المعاني

شيخ المصنف واستاذه الطيبي وشيخ الكل عبد القاهر الجرجاني

لاحتياجه

لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكي لكل لسان
وضمن ذلك تأنيس الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال
موجبات الذوق ببيان انه طريقة معهودة فيما بين ارباب
هذه الصناعة واصحاب اسبابها ودفع ما عسى ان يخطر
بالبال من الاحالة المذكورة عن قصور من الاستاذ او
استقصاره التلميذ ذلك الامام في نسخة الاصل رفع
على البدل والاحسن النصب على المدح لن تسمح آثر
لن على لم ولا لانه على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له
مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى
الاعلام ولا ايثاره طريقة القلوي في مدحه اطلق المثل في قوله
بمثله الادوار ومن لم يتنبه له قيده بقوله في هذه
الصناعة ونسبة ترك السماحة الى الزمان على طريقة
قول الشاعر: هيهات لم يأت الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل، مجازية متعارفة وما مصدرية
دار الفلك الدوار كان المناسب لقوله لن تسمح
ان يقول ما يدور وانما عدل عنه الى ما ذكر للتنبيه على ان
دور الفلك بمعزل من نسبة الزمان اليه بالمضي

والاستقبال فافهم بسر هذا المقال تغمده الله تعالى يقال
تغمدت السيف اى ادخلته فى غمده بغفرانه الغفر والغفر
والمغفرة الستر والغفارة والمغفرة ماخوذان من ذلك
المراد ستر الذنوب اى احاطه الله بالستر من جميع الجوانب
ولا يخفى ما فى الجمع من بينهما من المبالغة المناسبة للمقام ثم انه
جعل المغفرة لقوة الرجاء كانها كانت فلذلك اتى بصيغة
الماضى فى مقام الطلب بجعلنا خبر كان وفى الجمع بينهما
اشعار بالاستمرار بنا سبه لفظ كثيرة فى قوله نجتنى كثيرا
من مستحسنات الكلام يقال احاله بالدين على فلان
كان بيان جهة الحسن كان له فى ذمة الاستاد فاحاله به
عند المطالب على الذوق والواو فيهما اى فى كثير
من المستحسنات على الذوق والواو فى ونحن للحال من
بجعلنا حينئذ اى حين ما كان بجعلنا على الذوق لقصور
الادراك ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا اعنى نحن نتتبع
اى نطلب واشتهر فى عدة فى جماعة من شعب علم الادب
قد مر بيان علم الادب مع شعبه وفنونه وصبغ بها

يده كنى به عن اتخاذها صبغة اصله الصباغ فان صبغ

ايد

اليد يلزمه لا عن الاشتهار بها بسبق التصريح به ولا يخفى
ان المصباح بعد طلوع الصباح ولم يرد به التعبير عن جعلها
ملكة راسخة رسوخ الصبغ فى محله والا لقال واصطبغ بها
او حينئذ حقه ان يضيف الصبغ الى نفسه لا الى يده وعانى
فانى فيها وكده قصده وكده تعبه قال فى الاساس
يكد نفسه يتعبها وها كلمة تنبيه وهو ضمير الشان
او مبهم يفسره قوله الامام عبد القاهر عطف بيان
قدس الله روحه من التقديس بمعنى الطهارة والمراد
تطهيره من الذنوب فى دلائل الاعجاز اسم كتابه
كم يقيد بهذا ابتاويل كما هو الظاهر او بدونه على ما
جوزه البعض ولا حاجة الى تقدير القول بهذا اشارة
الى الاحالة على الذوق :. الفن الاول من المعلوم
اى مما لا يحتاج الى البيان وان غفل عنه بعض الاذهان
ان حكم العقل اى الذى يحكم به العقل حال الطلاق
التى هو معمول بحكم العقل ويكفى فى صحة الظرفية كون
المحكوم به فيها كما فى قولك رميت الصيد فى الحرم
والطلاق التى كناية عن عدم ما من شانه ان يمنع

على وفق المراد

من التكلم فيندرج فيه ضيق المقام وفوت التمام وغيرهما من
الموانع لاصل الكلام او اتمامه وتطبيقه على المرام وتخصيصه
بقيد السكوت لا يناسب المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام
وهو ان يفرغ المتكلم الافراغ سبك الجمل لما يعني في
الظرف في قالب الافادة القالب آلة يصب
فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكله وتتقيد بمقداره
والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو هذا القيد الاخير
ففيه اشعار بان الكلام بعد تحقق اصل الافادة فما احترز
عنه اثنان لا ثالث ومن غفل عما سيق له الكلام ثلث
الاقسام ما ينطق به حقيقة كان او حكما لا بد من
هذا التعميم ليشمل المقدر الذي في باقي الكلام ودلالة عليه
فان الحكم المذكور شامل له ايضا تحاشيا عن الحشو
بمعنى الناحية ومعنى حاشا انه صار في حشا اي في ناحية
ويلزمه التجانب على ابلغ وجه ويستقيم على فايدة هذه
المبالغة عن وصمة اللاغية اي عن ذات لغو ونحو
مثل تامر ولابن لصاحب التمر واللبن وذلك لان الكلام
اذا كان زائدا على قدر الحاجة يكون مشتملا على اللغو

وان كان ناقصا عنه يكون عند البلغاء بمنزلته في اللغو في
عدم الاعتبار به ولتعميم المحترز عنه بهذا قصد المبالغة
المذكورة آنفا واللغو ما لا يعنيك من قول او فعل [illegible]
والهذر الوصمة العيب فاذا اندفع في الكلام مخبرا
تفرع على ما مهده من الاصل لا تفصيل له فلذلك اتى بالكلام
بدل ما ينطق به وبالمخبر بدل المتكلم فان كلا من البدلين المذكورين
اخص من اصله مندرج تحته ولما كان المعتبر قصد الاخبار
سواء كان للنفي طلب او تابع وهو كما يكون بالجملة الخبرية
كذلك يكون بالجملة الطلبية على ما تحقق خبرا في اواخر القانون
الثالث اطلق الكلام والاخبار وقيد الشارح بكونه مخبرا
اي قاصدا للاخبار لان اللزوم المذكور على تقدير الشروع
في الكلام بذلك القصد ومن حمل الكلام على الجملة الخبرية
والاخبار على الاعلام لمن طلب فقد [illegible] على كثير
الخطاء في كل من معاني كلامه ثم لما ان في التعبير عن الشروع
في الكلام بالاندفاع فيه اشارة الى ان شان البليغ
ان يشرع في المقال باقتضاء الحال لا بالايقاع بما
يخطر بالبال من سواحل التوهم والخيال لزم انه

يكون قصده اي مقصوده والملزوم صفة هو الانتزاع
المذكور في حكمه بالمسند للمسند اليه سواء كان ذلك
في صورة الخبر او في صورة الطلب في خبره ذاك اي
الذي انتزع افادته الضمير للمتكلم وانما لم يقل للمخاطب
كما قيل في الاصل لما عرفت فيما تقدم ان الافادة له غير مقصودة
في كل خبر بل المقصود ان يكون جزؤه على طريقة الافادة
متعاطيا متناولا مناظرها متعلق الافادة وهو التركيب
وما فيه من التصرف بحذف ما حقه الاثبات وتقديم ما
حقه التأخير وغير ذلك ومن قصره على التركيب فقد قصر
ومن زاد عليه قوله وما يضم اليه من المؤكدات بدل وما فيه
من التصرف فقد ترك المهم واتى بما لا حاجة اليه لان اطلاق
التركيب يتناوله كما لا يخفى بقدر الاقتصار لا زايد ولا
ناقص اي شيئا عن اللايقية فاذا القي الجملة الخبرية
تفصيل للتنويع المذكور في صورة الخبر لانه المقصود بالبحث
في هذا القانون وتقسيم له الى الابتدائي والطلبي و
الانكاري وبيان لما يليق بكل منها من الاعتبار الخطابي
وانما بني الكلام على افادة فايدة الخبر لانها الاصل المنظور

وبيان



الذهن

وبيان الاقسام الثلاثة المذكورة فيها الى من هو خالي الذهن
الذهن قوة للنفس تقتدر بها على اكتساب العلوم وقد يطلق
على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وهو المراد ههنا عن
يلقي اليه اراد به الحكم خاصة لا مجموع الجملة الخبرية لان
الخلو عن الطرفين مطلقا ليس بشرط ههنا وقد نبه على ان
المقطع صفة هو الحكم مع خلوه عنه ان لا يكون معتقدا به ولا
بنقيضه ولا مترددا فيه لحضور طرفاه لم يقل طرفاها كما
قيل في الاصل لان طرفية المسند والمسند اليه بالنسبة الى الحكم
ونسبتهما الى الجملة الخبرية ثانية لا بالطرفية وفي التعبير المذكور
تنبيه على ان المراد حضورهما بهذه الحيثية لا من حيث انهما
زيد وقايم مثلا ولا شبهة في ان حضورهما بالحيثية المذكورة
لا يوجد في خالي الذهن بالمعنى المذكور قبل الاخبار ضرورة
ان حضورهما بتلك الحيثية لا ينفك عن الشعور بالنسبة الحكمية
ونوع تردد فيه ومن ههنا تبين ان قوله ليستحضر دون
ليحصل للاشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده
الا انهما غابا بل لان حصولهما غير كاف لان الشرط حضورهما
والحصول قد ينفك عن الحضور وانما قال عنده دون فيه

رعاية لعبارة المصنف وينتقش في ذهنه الغرض الاصلي من
الالقاء المذكور انما هو انتقاش الحكم وارتسامه في نفس
من القي اليه وحضور الطرفين عنده مقصود لاجله وقد نبه
على هذا فيما يأتي على ما ستقف عليه استنادا احدهما
على الآخر ثبوتا او نفيا اراد به تفصيل ما هو المقصود من الحكم
الذي عبر عنه بما يلقى اليه ولذلك لم يكتف بارجاع الضمير
اليه بقوله وينتقش كفى في ذلك الانتقاش حكمه ذكر
الحضور والانتقاش كلاهما في مقام التعليل لما قلنا آنفا
ان الاول ايضا مقصود ضرورة ان الشيء لا يتم بدونه ثم حقق
الشيء بالذكر في جواب الشرط المذكور تحديدا لما هو الغرض
الاصلي والمقصود بالذات عن غيره ويتمكن لمصادفته اياه
خاليا اي من شانه ان يتمكن ولا باس في عدم حصول
التمكن في بعض المواد لمانع لان الكلام خطابي مبناه الاخذ
بالغالب وما هو الغالب وهو معطوف على مضمون ما سبق بالمناسب
كانه قال يحصل الاستناد المذكور ويتمكن اتاني هواها
قبل ان اعرف الهوى اي قبل عرفان الهوى فمضي
الاستقبال غير معتبر وعرفان الهوى كناية عن الابتلاء

لان

لان المانع عن تمكن هواها هو الابتلاء بهوى غيرها لا معرفته
الهوى وتصوره والهوى حسن موقع الشيء من النفس مع
الميل اليه فصادف قلبي خاليا فتمكنا هذا على وفق
الرواية وفي بعض النسخ فصادف قلبا وهو الذي يقتضيه
الدراية لما في التنكير من الفخامة وفي التوصيف بالاضافة
وصحة اللاغية فتمكنا الجملة عن مؤكدات الحكم تفريع
على قوله وتمكن لا على كون لان الاستغناء المذكور لا يحصل
بمجرد الكفاية المذكورة وما وقع في البيت استشهاد
معنوي لتقرير دعوى التمكن وقد قرر انه لا يضر بها عدم
حصول التمكن في بعض المواد لوجود مانع ولك ان تقول
انما اسند الاستغناء الى الجملة لا الى المخاطب لانه
مع خلو ذهنه قد يحتاج الى المؤكد لا قوتها ولكن لا عبرة
به لعدم ظهوره عند المتكلم ويسمى هذا النوع من
الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدائي به من غير اعتبار طلب
او انكار فاذا القاها الى طالب بما يلقى اليه اراد
الحكم خاصة لا الجملة باسرها وقد مر ما يتعلق بهذا
متحير فيه طرفاه قد مر وجه التذكير فتذكر عنده

الجملة مع ما فرع عليه صفة كاشفة للمتحير دون الاستفاد
ظرف متعلق بعقيده اى متجاوزين الاسناد فانه ليس
عنده فهو منه بين بين اى بين الاثبات والنفي
في تفريعه على ما قبله دلالة ظاهرة على ان حضور الطرفين
بدون حضور الاسناد يورث التردد والحيرة فيه
ومن ههنا ظهر وجه ما اشار فيما سبق بقوله لحضور
طرفاه عنده من ان شرط خالي الذهن ان لا يحضر
الطرفان عنده بل يكون ذلك بالقاء الجملة الخبرية
اليه ومن غفل عن تلك الدلالة ولم يتنبه لهذه الاشارة
اعترض واجاب فاخطاء في السؤال وما اجاب في
الجواب قوله فهو مبتدا وخبره بين بين وضميره منه
للاسناد وهو في موقع الصفة لمحذوف تقديره بين بين
اي هو كائن بحيل من الاسناد واللام في لينقذه
متعلقة بالتى اي لينقذ المتكلم المخاطب كما يشهد له المساق
ويقتضيه الاتساق فان ما ذكره في قرينه الاتي ذكره
على هذا النسق عن ورطة الحيرة الورطة البلية
التى لا مخلص منها واصلها الهوة الغامضة وذكر العلامة

الزمخشري

الزمخشري في الاساس المستحسن جواب اذا وايثاره
على وجب للاشعار بالفرق بينه وبين ادنى مراتب
الانكار فان التاكيد يجب هناك دون ههنا لضعفه
الى ج جدا تقوية الحكم بادخال اللام ودخولها في الجملة
ظاهر لفظا ومعنى بخلاف قدرتها فانه غير متصل بالجملة اتصالها
فلهذا قدم قوله في الجملة على قوله او ان حقه
ان يعطف بأو لا بالواو لان المراد التقوية باحدهما
لا بهما وايراد كونها تمثيلا لا تخصيصا وقدم اللام في
الذكر مع الاصالة في التاكيد لان المقام ليس بقوي
في اقتضاء التاكيد نحو لزيد عارف قد سبق ان
الجمع بين او التي التمثيل لكثرة الامثلة بل لتعدد انواع
المثال وان زيدا عارف حقه ان يعطف بالواو
الجامعة لا باو الفارقة ويسمى هذا النوع من
الخبر طلبيا لانه خبر اعتبر منه الطلب ممن التى اليه
واذا القاها اي حاكم فيها اي من له حكم في الجملة التى
القيت اليه حاضرا كان كما في صورة الخطاب او غائبا
كما في صورة الكتاب بخلافه اى بخلاف حكم المخبر

بان يكون الحكمان في طرفي النقيض وانما اعتبر هذا القيد
لان معنى تسمية هذا النوع من الكلام انكارا عليه
لنيره تعليل لاثباتا وفي عبارته اشارة الى ان
المتبادر الى العقل فهم هو الحكم الصحيح والحكم الفاسد انما يكون
بالانصراف عنه لعارض اي الحكم لنفسه استوجب
جواب اذا وقد ذكرنا فيما سبق وجه الفرق بين اوجب
واستوجب فقد ذكر ذلك اي ما ذكر من الحالة
فان التاكيد مقتضى بالاستيفاء الحكم المذكور ولهذا اعدل
عن عبارة الاصل تاكيدا اجتنب ما اشرب ما
مصدرية اشراب الثوب الصبغ اذا تداخله الصبغ
اي دخل في اعماقه استند الى مفعوله الاول المخالف
الانكار اي حال المخالف دون المخاطب لان المعتبر
الكلام قد يكون حال السامع دون المخاطب ايضا الحال
يتحقق بالحاضر في اعتقاده متعلق بحسب اي كما
كانها بمقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المخبر
فان مبنى ذلك على قدر الانكار عنده لتنزيل حكمه
معقول له لا استوجب غير ترتيب الاصل رعاية للاصل

انكار ثانيا

اشراب

فيستتر الود المذكور فيه

الخ

الترتيب فان المفعول له حقه ان يتقدم مع ما يتعلق على
المفعول له وبهذا القدر من البعد عن العامل لا يخل بالفصاحة
كنحو قولك اني صادق لمن ينكر صدقك انكارا
وقولك اني لصادق لمن يبالغ في انكاره اي في
انكار صدقك وقولك والله اني لصادق كائنا
على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة
الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وان
شئت اي شئت ان تعرف ان صحيح اللائحة
ما ذكر من الاتيان بزيادة التاكيد عند زيادة الانكار
فتامل في كلام رب العزة علت كلمته لا لمحسن
موقع ما بين العبارتين يقال تاملت الشيء اذا نظرت
اليه مستبينا له اتى بالتامل لان استخراج الوجه الذي
ذكره نوع خفاء يحتاج الى تدقيق النظر حتى خفي على
مثل صاحب الكشاف فذهب الى ما ذهب اذ
ارسلنا عطف بيان او بدل من كلام اليهم اي
الى اصحاب انطاكية اثنين يحيا ويونس والثالث
من هذا من قوله وما انتم الا بشر انهم رسل الله تعالى

وعليه جمع من المفسرين وكانوا على شريعة عيسى عليه
السلام او بعثوا على انهم خلفاؤه كهارون ويوشع
عليهما السلام في زمن موسى عليه السلام فكذبوهما فعززنا
بالتشديد قويناهما من عزز المطر الارض لتلبد وشددناها
وبالتخفيف غلبنا وقهرنا وكلاهما قراءة والمفعول على
الاول المرسلان وعلى الثاني المرسل اليهم بثالث
هو شمعون عليه السلام فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا اي لا مزية لكم علينا يقتضي اختصاصكم
بما تدعون وما انزل الرحمن من شيء اي وحيا من
السماء ان انتم الا تكذبون فيما تدعون قالوا
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ربنا يعلم استشهاد
بعلم الله جار مجرى القسم في التأكيد كما تقول شهد الله
وعلم الله حيث قال اي قال الله تعالى على سبيل الحكاية
عن رسل عيسى عليه السلام متعلق بتأمل اي تأمله من
هذه الجهة وكان الظاهر ان يقال حيث قالوا الا انه
قصد التنبيه على ان ذلك الاعتبار البليغ في الحكاية عن
قولهم موافقا لفعلهم ومطابقا لمقتضى مقام مقالهم واما

المحكي فقد كان بلغ آخر مجال الاعتبارات الخطابية فيها غير
معلوم لنا اولا انا اليكم مرسلون اتى بالكد في الكلام
في المرة الاولى لظهور انكارهم مضمون الخبر من تكذيبهم الاثنين
سابقا والمعتبر في تاكيد الخبر ظهور الانكار عند المتكلم لا
صدوره من المخاطب في الوقت واضح فلا حاجة الى تنزيل
تكذيب الاثنين منزلة تكذيب الثالث وبما قررنا تبين
انه لا دقة في نظر صاحب الكشاف بل لا صحة له عند التحقيق
وثانيا ربنا يعلم اصلح بذكره في عبارة الاصل من
المختل انا اليكم لمرسلون لما نفوا الرسالة وبالغوا
في ذلك قابلوا انكارهم بمزيد التأكيد بقولهم ربنا يعلم وبزيادة
اللام كيف يتقرر متعلق بتأمل على تضمين المعرفة اي
تأمله متعرفا تقريره المتناهي الكامل ما القي اليك من
ان التأكيد يكون بحسب الانكار ويسمى هذا النوع
من الخبر انكاريا لانه خبر القي الى منكر لرد انكاره واخراج
الكلام في هذه الاحوال يعني من القي اليه الكلام من خلو
ذهنه وتردده وانكاره على الوجوه المذكورة يعني
وجوه الكلام من كونه مجردا عن التأكيد ومؤكدا به استحسانا

أو وجوبا يسمى إخراج مقتضى الظاهر على مقتضى ظاهر الحال
ويقابله خلاف مقتضى ظاهر الحال وكلاهما مقتضى وإضافة
الإخراج إلى مقتضى الظاهر لأدنى ملابسة وهي موافقته
إياه وإنه أي إخراج مقتضى الظاهر مطلقا من قبيل التصريح
لم يقل يسمى بالتصريح لأن المسمى به هو الأمر الكلي
المقابل للكناية والإخراج المذكور من أفراده لا نفسه
واعلم أن لكل واحد من هذه الوجوه اعتبارين أحدهما
اعتبار الإفادة بحسب المقام والبحث عنه في علم المعاني
والثاني اعتبار الدلالة بحسب الكلام والبحث عنه في علم
البيان والدلالة بحسب الكلام قد يكون باعتبار خطابي
وكون الإخراج المذكور من قبيل التصريح وكون مقابله
من قبيل الكناية بناء على الدلالة الخطابية ولما كان فيه
نوع خفاء صدر الكلام بأن وسيأتي لهذا الكلام تتمة
كما تقف عليه في موضعه والذي أريناك أي وضحنا
لك استعارة الإراءة للإيضاح وقد أفصح عنه نسبته
الأعمال إلى البصيرة وهي للقلب كالبصر للعين حيث قال
إذا أعملت فيه البصيرة أي جعلتها متصرفة فيه

استوثقت من جواب أبي العباس يقال استوثقت
من كذا إذا صار منه على ثقة بهذا على وفق ما في الأساس
والمراد تأييد الجواب المذكور بما قرره لا تأييد الجواب
الكندي هو أبو إسحق المتفلسف حين سأله طرف
للجواب والسؤال بمعنى الاستفسار وهو دليل على أنه
مستفهم لا معترض ولا معارض ودلالته على أن التأكيد
لأنه يوجبه قوة الشبهة وكذا عبارة أخذ لأن دلالتها
على رسوخ تلك الشبهة في نفسه واللازم من ذلك كله شدة
الحاجة إلى الاستفسار عن النقطة في هذا الفن وهو نفي
اعتقاد الكندي أبو العباس المبرد ويشهد لذلك
ركوبه إليه وملازمته إياه على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز
إلا أنه جوز جوازا مرجوحا أن يكون الكندي معترضا حيث
قال بعد نقله القصة وإذا كان الكندي يذهب عليه
هذا حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض فما ظنك
بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا
بباله والمصنف رحمه الله أخذ بالأول نظرا إلى دلالة الحال
وحملا لأمر الكندي على الصلاح قائلا إني أجد في كلام

الكندي

الوجوب حشوا زايدا لا حاجة اليه في تمام المراد ويقولون
عبد الله قائم استيناف لبيان ما ذكره ثم يقولون ان
عبد الله قائم ثم تقولون ان عبد الله لقائم اداة التراخي
استعيرت للبعد بين الكلامين لاشتمال الاخير منهما حشوا
في زعم المتكلم والمعنى واحد اسقط قوله فان الالفاظ
متكررة لسقوطه عن درجة الفصاحة وذلك ان قال
الاشارة الى جواب ابي العباس بل المعاني مختلفة
اضراب عن قوله المعنى واحد والفاء في فقولهم للتفصيل
عبد الله قائم اخبار عن قيامه يعني انه لمجرد الاخبار
والاصل الاخبار مشترك بين الثلثة وقولهم ان
عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله
لقائم جواب عن انكار منكر قيامه لم يرد ان الكلام
المؤكد لا يكون الا جوابا عن انكار منكر او سؤال سائل
لانه قد يؤكد الكلام لمزيد الاهتمام واظهار كمال الوثوق
ولوفور نشاط المتكلم وكونه عن صميم قلبه والرد على ظنه
الباطل الى غير ذلك من المقتضى الى تناسب التاكيد بوجه
خطابي بل اراد بيان فايدة من فوايد التاكيد اذ بذلك

العذر

العذر يتم الجواب ويندفع الشبهة وخص بالذكر ما هو الشايع
في الاستعمال الشايع من بين معانيه الخطابية
ثم انك ترى ختم الكلام المذكور بهذا ثم شرع
في كلام آخر بثم تنبيها على قوة الانقطاع بين الكلامين
وكمال بعد احدهما عن الآخر فكانه قطع الكلام السابق
ولا تخلطه بالكلام اللاحق فانه ليس من جنسه بل اعلى
منه شانا وابعد منه رتبة المتلقين السحرة التي
بالكسر العجيب ومنشاء غير متعلق باتي العجايب التي ربما
تدخل في حد خوارق العادات ومن ههنا يقال له الساحر
والسحرة الاخذة وكل ما لطف ماخذه ودق فهو سحر
ثم غلب على الصنعة المعروفة وهو المراد ههنا وفي قوله
ان من البيان لسحرا او قوله في هذا المعنى تعبيره
عبارة منهم في قول صاحب الكشاف ومن ثمه ترى المتلقين
السحرة منهم كانهم تناسون التشبيه ويضربون عن توهمه
صفحا اذ ليس المراد منه بيان موضع سحرهم لان سحرهم في
كلامهم البليغ لا في البلاغة بل بيان تمكنهم منه وثبات
قدمهم فيه وقد خرج به الكلام عن الاستعارة الى حد

التشبيه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود بقوله من الفجر على ما يأتي تحقيقه باذن الله تعالى
ينفثون الكلام النفث النفخ مع ريق ومنه
النفاثات في العقد وهذا بمنزلة الترشيح في الاستعارة
المرشحة لا على مقتضى الظاهر كثيرا اراد كثرته في نفسه لا
بالنسبة الى مقابله وذلك اشارة الى النفي المفهوم
ذكر تنزيل العالم منزلة الخالي الذهن وعكسه لا يتصور ولم يذكر الغير
تنزيل العالم منزلة السائل لا لظهوره كما توهم بل لانه لا يمتاز
عن تنزيله منزلة الخالي الذهن ان ترك التاكيد او عن
تنزيله منزلة المنكر ان لم يترك ثم ذكر تنزيل غير السائل
الخالي الذهن منزلة السائل وتنزيل المنكر منزلة السائل
مندرج في تنزيل المنكر منزلة غير المنكر وعكسه وان كان متصورا
لكنه لا يظهر لان امارة ترك التاكيد ودلالته على ضعفه
لجواز ان يكون ذلك لعدم لزومه ثم ذكر تنزيل غير المنكر
عالما كان او سائلا منزلة المنكر ثم ذكر عكسه وهو تنزيل المنكر
منزلة غير المنكر سائلا كان او خالي الذهن بلا فرق بينهما
ولا مجال للتعميم للعالم لانه غير متصور على ما مر فالصور

الاربع التي ذكرها المصنف رح مندرجة تحتها الاقسام
الواقعة والتي يجوز وقوعها على قانون البلغاء تسعة
بحسب المفهوم واربعة بحسب الصدق ومن وهم انها
تسعة فقد وهم واعلم ان تصور تنزيل الجاهل منزلة
العالم انما هو في صورة الاخبار واما في غير صورة الاخبار
فمنقول بل واقع كما في الاوصاف المجهولة المنصوبة على المدح
فان حقها ان يخبر عنها الا انها تنزل منزلة المعلوم فتخرج
مخرجه لنكتة لا تخفى على الفطن اذا اخلوا المحيط الفايدة
الخبر عدل عن عبارة الاصل رعاية لما هو المقصود
وبلازم فايدته انما اعتبر هذا العلم ايضا ليظهر التنزيل
المذكور ويتعين اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فانه على
تقدير عدم تحقق العلم الثاني يحتمل ان يكون الاخبار لافادته
كما في نحو حفظت التورية فلا يتعين الاخراج المذكور ومن
ثم تنبيه لهذا زعم ان الاول كاف في التوجه للتنزيل للمبالغة
ثم ان الخالي الذهن عن العلم بالفايدة في عرفهم على ما مر اليه
الاشارة هو من لا يكون الاسناد منتقشا في ذهنه
ولا يكون الطرفان حاضرين عنده اذ لو كان الاول

يكون عالما او منكرا ولو كان الشيء يكون سائلا فلا
يتناول له يجب بمعناه العرفي الا بجا بهو المراد علما
تميز عن نسبة المحيط الى المستمر فيه كان يمكنه ان يقول
اذا احلتوا العالم بفايدة الخبر وبلازم فايدته واما
عدل الى ما ذكر مبالغة في اثبات العلمين المذكورين له
كيلا يتوهم ان التنزيل المذكور لقصور في علمه بهما حتى
الخالي الذهن عن ذلك اشارة الى العلم ارادوا الخلو
عن الاستناد وطرفيه وقد عرفت وجهه لاعتبارات
خطابية الخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور تعريف الخطابة
فيما يراد تصديقهم به بقدر الامكان ويقابله البرهان
والاعتبارات الخطابية ما يناسب تلك الصناعة
ولا يلزم ان تكون مفيدة للظن كما توهم مدرجها
اي موردي تلك الاعتبارات تجهيله بوجوه مختلفة
بعضها راجع الى المنزل كتقديم المقوح وبعضها راجع
الى المنزل كعدم علمه بعلمه ويندرج تحته السؤال عن مفعوله
الجملة واما الذي يرجع الى تضعيف علمه فلا يناسب
المبالغة في اثباته كما كان ما ذكر من تنزيل العلم منزلة

الجاهل لنقطة الاستبعاد واحتيج الى الاستشهاد فقال وان
شئت اي وان شئت شاهدا لما ذكر فعليك
بكلام رب العزة وما ذكره استشهاد معنوي لا تمثيل
للمسئلة ولذلك قدمه على تمامها وهو قوله فيسوقون الكلام
الى هذا او قدم نظير هذا ولقد علموا اي اليهود لمن
اشتراه اي استبدله بكتاب الله تعالى والتفسير لما
يتلو الشياطين واللام الاولى للتاكيد القسمي والثانية لام
الابتداء لتعليق فعل العلم ما له في الاخرة من خلاق
نصيب ولبئس ما شروا به انفسهم عطف على
جملة القسم والجواب او على الجواب وعطف الانشاء على
الاخبار كثير لو كانوا يعلمون جواب لو محذوف اي
لارتدعوا عن تعلم السحر والشعوذة وايثار كتبه او لكان
خيرا لهم كيف تجد صدره حال من ضمير عليك واستيناف
في موضع جواب الامر وكيف حال من تجد اي واجدا
اول الكلام المذكور وجدانا متنافيا عجيبا ظاهرا مكشوفا
بلا شبهة يضعف اهل الكتاب بالعلم اي بعلم ما
ذكر على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم

لان لولا اسناد الشيء لا اسناد غيره حيث لم تعملوا بعلمهم تعليل
للنفي المذكور فكان فيه دلالة على ان العلم الذي لم يعمل به ليس بعلم
بل حجة على عالمه فهو ادار من الجهل واقبح وفيه تأمل ونظيره
اي نظير القول المذكور في النفي والاثبات اي في نفي الشيء
واثباته لامر خطابي وان لم يكن هو العلم قوله تعالى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى وذلك انه تعالى اثبت الرمي له
عليه السلام لانها صدرت منه ونفاها عنه لان اثرها الذي
لا يطيقه البشر فعل الله تعالى فكان الله هو الرامي وكانه عليه السلام
لم يكن له مدخل فيها اصلا هذا على وفق ما في الكشاف واما على ما ذكره الامام
البيضاوي من ان المعنى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة فلا يكون نظيرا له اذ حينئذ
لا يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد فلا يتحقق تنزيل الموجود منزلة المعدوم
لامر خطابي وهو ظاهر وان خفي على الناظر في هذا المقام فان قلت على ما
ذكرت من توجيه الكلام يلزم ان لا يطابق مضمون الكلام للواقع فيلزم الكذب
وكلام الله تعالى منزه عنه فلا بد من المصير الى التوجيه
بنحو ما ذكر قلت الكلام المنزل لامر خطابي على وجه
لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي
بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام

والمعتبر

32



والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود من الكلام وبه يندفع
الشكوك والاوهام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة
للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام وقوله تعالى وان نكثوا
ايمانهم من بعد عهدهم قال الامام الراغب النكث مثل النقض
وهو فسخ المبرم لكنه يقال في المتلبد كالاكسية والاخبية
والعهد كل امر شانه ان يراعى كاليمين وطعنوا في
دينكم عابوه وازدروه فقاتلوا ائمة الكفر اي فقاتلوهم
والعدول عن الضمير للدلالة على انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة
والتقدم في الكفر احقاء بالقتل انهم لا ايمان لهم اثبت
لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع النكث عليها ثم نفاها
حيث لم يراعوها ولم يفوا بها وللقائل ان يقول انما نفاها
بعد النكث فالمراد نفي الوثوق بها فلا يكون من قبيل ما نحن فيه
فيسوقون الكلام عطف على احلوا عدل عن الماضي
الى المضارع لا لتأخر السوق عن الاحلال لانه ليس بمتأخر
بل لاستحضار صورته لما فيه من الغرابة الى هذه اي الى
المحيط علما مساقه الى ذلك اي الى الحال الذي يعتريه
اعتباره تقديم المفتوح فانه لا يكون الا فيه مقام فتح

سائل فيه تغيير لتعبير العلامة الكاكي لان مقتضى المقام ان يرد الاقسام
المذكورة على وجه يكون في موقع التفصيل للنفث المذكور وينتظم الكلام على هذا
النظام ولا يخفى على النحرير ان حق التحرير ان يكون الاقسام متقاطعة على
على وجه يفهم استقلال كل منها في تحقيق النفث المذكور وذلك بالعطف
باداة التنويع ثم ان المناسب مقابلة اقاموا باخلوا الاقامة وقدموا
لان الاتمام المذكورة ايضا لا رخطائي تمشى بتقديم ما ذكر بمقابل ما
قدموا اليه فيه ايضا تغيير لتعبيره ولا يخفى وجهه على الفطن
من تلويح فيه ايضا تغيير لتعبيره ولا يخفى ما فيه من الفضل على ما في
الاصل وانما خص التلويح بالذكر لانه الشايع في الاستعمال ولا يمتنع
ان يقع ذلك بسبب آخر غير التلويح كظهور امارة التردد وباعث
السؤال وقد نبه على ذلك بزيادة عبارة الملوح لم يرد ان ما قدمه
يجعل المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه
ذلك ولذلك قال يلوح اي يشير من بعيد للنفس التي تقطن
يقظتها استعارة لجودة تهيئها للتأييد وعليها الى حكم ذلك الخبر
ثم ان فيه اشعارا بان ليس مطلق قدموا مما يعلم به خصوصية الخبر بل ما
يناسبه بحكم ذلك الخبر متعلقة بيلوح فتبركها اي تترك
الملوح النفس مستشرفة له للحكم الاستشراف

وقف

القالب

الاستشراف

القالب التحير الاستشراف وضع اليد فوق الجبهة ليحفظ العين
من شعاع الشمس عند المبالغة في رؤية الشيء استعير بهنا للتوجه التام
والتطلع زيادة اهتمام يتمثل بتكلف الميل وتردد وحقه ان
يتوارد باداة الفوقانية مستغنيا اي خبير النفس لانه الانسب
لسياق الكلام حيث قال بين اقدام للتلويح واحجام لعدم
التصريح والاحجام بتقديم الحاء على الجيم مقابل الاقدام
فلا تتميزون عطف على اقاموا وقد مر وجه العدول عن الماضي
الى المضارع وحقه ان يذكره على وفق قرينه وقد قدم في الاصل
عن موضعه في صياغة تركيب الكلام وسبكه لهما اي للسائل
وغير السائل غير عبارة الاصل وهي للكلام بينهما ولا يخفى ما في البدل
من الفضل ثم انه بدل لفظ الصب بالسبك لكونه مما تقدم من عبارة
الصياغة وتأخر من عبارة القالب قوله في قالب احد
لان السبك صب الجواهر المذابة مخصوصه وعدل عن لفظه
لما فيه من تطويل بلا طائل فيخرجون الكلام تغير لقوله لا يميزون
وتفصيل لعدم التمييز المذكور ولفظ الكلام انسب للمقام من
عبارة الجملة الواقعة في الاصل اليه اي غير السائل
مصدرا بان انما خصها بالذكر لان تاكيد هذا النوع يكون مما

الصب المذاب بالسبك والقصب

وقف

خاتمة بحسب الاستعمال ويرون سلوك هذا الاسلوب عطف
على قوله فيخرجون الكلام والفاء جزء من المعطوف عليه كما في
قوله تعالى ولا جنبا عطف على قوله وانتم سكارى والواو جزء
من المعطوف عليه لا على يخرجون حتى يلزم اعتبار الفاء في المعطوف
ولا معنى له والاسلوب على ما ذكره الازهري في التهذيب الطريق
واستعير ههنا للفن فقد شبه بالسلوك في امثال هذا المقام
زيادة عبارة امثال للاشارة الى كثرتها والمراد من المقام
مقام التلويح وفي الاشارة المذكورة غنى عن الاشارة الى
التعدد وتجنب الجزئيات بايراده على صيغة الجمع من كمال
البلاغة واصابة المحز اي موضع الحز وهو القطع عبارة عن
فعل الامر على ما ينبغي ويليق وهو ههنا تطبيق الكلام بمقتضى
المقام على الوجه الاليق الاوفق او ما ترى الواو
للعطف على مقدر اي أتنكر ما ذكرنا وما ترى بشارا يعني
انه شاهد عدل لثبوت المدعى ولا وجه للانكار بعده بشار
هو ابن ابي برد الاعمى من شعراء سيف الدولة العباسية
كيف سلكه في رائيته اي في مطلع تلك القصيدة
وهو قوله بكرا صاحبي قبل الهجير بكرا يعني بادرا في

دون

34

وقت فكان ذكره الجوهري ووافقه الجزيري وفي وهم
انه يعني ذهب بكرة فقد وهم وما فهم انه حينئذ يكون التقييد
بقوله قبل الهجير لغوا لان الهجير الهاجرة وهي بين الضحوة
والظهر صرح به صدر الافاضل ان ذاك النجاح في
التبكير النجاح الظفر والفوز بالمطلوب حين استحسنوا
اي استحسانه اي جعله [illegible] التشبيه ائمة صناعة
البلاغة اراد بهم المتقدمين المقتدى بهم في البلاغة
والفصاحة المتشددين بفطرتهم بخلقتهم وجبلتهم
لما تطبيق مفاصلها باتيانهم الكلام البليغ على الحسن بما ينبغي
والكل بما يليق وهم الاعراب الخلص قال الازهري
رجل اعرابي اذا كان بدويا صاحب نجعة وانتواء و
ارتياد للكلاء وتتبع لمساقط الغيث سواء كان من
العرب او من مواليهم ويجمع الاعرابي على الاعراب والاعاريب
والخلص جمع الخالص وقال الامام الراغب الخالص كالصافي
لكن الصافي يقال فيما لم يكن فيه قبل شوب ودون خالص
فانه لا يقال الا فيما كان فيه شوب فزال منه من [illegible]
الضب واليربوع اسقط عبارة كل الواقعة في

الاصل لعدم مناسبتها المقام وزاد التوبيخ فيهما لان جعلهما
ان يذكرا موقعين وغير ترتيبه بتقديم الضب على اليربوع
لان الحرش عبارة عن صيده خاصة قال ابن فارس
وحرشت الضب اذا مسحت جحره وحركت يدك
ليظن انك حية فيخرج ذنبه فتأخذه انتهى فعطف
اليربوع على الضب كعطف ماء على تبنا في قول الشاعر
علفتها تبنا وماء باردا وتصحيح الكلام المذكور على هذا
الوجه من خصائص هذا الشرح ووصفهم بعدم المعرفة بالاعاجم
نسبا وصحبة فان القول الاول صريح في الاول وهذا
القول كناية عن الثاني وانما وصفهم به لان مخالطتهم
لا تخلو عن ايراث النقصان في الفصاحة ثكلتهم في
بلاغته صفة حارش يقمع الهناء مواضع النقب
مصراع صار مثلا يضرب فيمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء
مواضعها اللائقة بها والهناء القطران والنقب بضم النون
وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب
قطعا متفرقة دون المولدين قال الزمخشري في الاساس
غلام مولد وجارية مولدة وهي التي ولدت عند العرب

الحرش عبارة صيد الضب

غلام مولد وجارية مولدة

ونشأت

ونشأت مع اولادهم وتأدبت بآدابهم ومن المجاز كلام مولد
ليس من اصل لغتهم وشاعر مولد الذين قصارى امرهم
غايتها وآخرها في مضمار البلاغة المضمار موضع مسابقة الخيل
لانه تضمر من اجله كذا قال العكبري في شرح مقامات الحريري
اوان الاستباق اي حينه الامام اذا استفرغوا المجهود فيهم
بذلوا غاية طاقتهم الاقتداء باولئك اشارة الى
الاعراب الخلص ومن الشواهد ما لحن فيه اي في صدد
بيانه من حسن هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة
شهادة غير مردودة لكون الراوي ثقة والمروي عنه
معتمدا تقبيل خلف الاحمر اسقط ما في الاصل من قوله
رواية الاصمعي اذ لا انتظام له مع قوله على ما روى الاصمعي
وهذا ظاهر وان لم يتنبه له الناظرون في هذا المقام بين يدي
بشار بحضر ابي عمرو بن العلاء فيه تعظيم له اذ كان
من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك ينافي تعظيم
بشار لانه على ما قاله الشيخ المرتضى كان تقدما في
الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من
المجودين حين استنشداه اي ابو عمرو وخلف

استنشداه

بشارا واما الاصمعي فانما هو راوي القصة قصيدة بيدة
اصل القصيدة علي ما ذكر في الاساس من القصيد هو
المخ السمين المكتنز الذي يتقصد اي يتكسر اذا استخرج
من قصبته لسمنه كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح
والغث للردي منه علي ما روي الاصمعي هو ابو سعيد
عبد الملك بن قريب وكان خلف الاحمر استاده وكذلك
عمرو بن العلا من ان خلفا قال لبشار بعد ما انشد
القصيدة في الاساس انشدني شعرا انشاوا حسنا
لان المسد يرجع بالنشيد صوته كما يفعل المعرف لو قلت
يا ابا معاذ كنية بشار مكان ذاك النجاح في التبكير
في الاصل لم يذكر في التبكير وحقه ان يذكر لانه مذكور في
قوله فالنجاح في التبكير واما لفظه بكرا المذكور في الاصل
فلا حاجة اليها اي لا يخفي كان احسن لان المقام مقام
التعليل دون التاكيد لعدم ظهور مقتضاه فقال بشار
انما قلتها يعني قصيدته اعرابية اي منسوبة الي
اعراب البادية والمراد ان يكون منظومة علي طريقتهم
وحشية غير مانوسة اراد بها عدم كونها متعارفة

عند اهل الامصار فقلت ان ذاك النجاح في التبكير
اداة التاكيد واسم الاشارة لم يعهدا عندهم في مثل هذا
المقام فلهذا كان الكلام وحشيا كما تقول الاعراب
البدويون البدوية منسوبة الي البدو والبدو بمعني
البدو والبادية والنسبة الي البدو بدوي بجزم الثاني
والي البادية بادي كذا قال الامام الواحدي ولو
قلت فالنجاح في التبكير بهذا اقتضي السياق وفي الاصل
بكرا فالنجاح وانما عدل عنه لما فيه من العدول عن سنن
السياق كان كلام المولدين في الاصل كان هذا
والمقام مقام الافخار ولا يشبه ذلك الكلام عطف
علي خبر كان وكذا قوله ولا يدخل اي وكان غير مشابه
للكلام المخلص غير داخل في معني القصيدة اي فيما قصدته
بها من كونها اعرابية وحشية فقام اي خلف
الاحمر وقبل بشارا علي ما تقدم بيانه فهل تخوي
ما جري في الاساس عنت ذلك عن تخوي كلامه فيما
تتشمت من مراده بما تكلم به ولا اختصاص له بالكلام عن ع
ولذلك يضاف الي الحال ويقال تخوي الحال ولما كان بعض الفقه

وهو التقبيل المذكور حكاية حال في كذ عبارة النحوي الشاملة
للحال والقال دون المعلوم المغني ومن لم يتنبه لهذا قال نحوي
الكلام لحنه اي معناه الذي يُفطن له منه بين بشار
وصاحبيه بما حلف الاحمر وابو عمرو بن العلاء
وهم راجع الى بشار وصاحبيه من فحولة جمع
فحل وهو القوي من الابل شبه به الكامل البليغ
هذا النوع يعني فن البلاغة ومن المهرة المتقنين
المهرة جمع ماهر وهو الحاذق في صنعته والاتقان الاحكام
والنشرة المؤخذين التأخيذ من الاخذة وهي
رقية او خرزة تستجلب بها محبة القلوب الا راشحة
استثناء مفرغ في موقع الخبر لنحويا جري ولتوهم استقباح
بل زيد قائم قد تغير رفع راشحة وهو نسخة المصنف وعليه
الرواية اي النصب على معنى بل تجد بتحقيق البناء
صلة الفعل يقال رشحت القربة بالماء اذا اترشح منها
الماء ولما كان تصرف خلف في قول النحوي في التبكيت بتبديل
ان بالفاء واسقاط ذلك كان جواب بشار ناظرا الى
مجموعهما والاخفاء في ان تاثير الاسقاط المذكور في كونه

الكلام

الكلام اعرابيا وحشيا اقوى واظهر من تاثير التبديل المزبور
في دلالته نحويا القصة على ما ذكر ليس بصريحة وان كان يجيء
عنهما بالترشيح ما انت منه على ريبة وهو تنزيل غير
السائل منزلة السائل لبعد التلويح ومنه متعلق بمحذوف
اي ما انت على شيء منه على ريبة والريب ان تتوهم
في الشيء امرا ما ثم ينكشف عما توهمت منه والاسم منه
الريبة على الكسر وقيل لي عطف على ما قدر اي رجع
الى نفسك وقيل مثل بشار لفظة مثل مقحمة للتعظيم
كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو مبتدا وخبره اذا خاطب
مع جوابه وقد تعمد اي وقد تكلف في التعقيد حال
في المعنى من غير خاطب أن يهدر يقال هدر البعير
اذا ردد صوته في حنجرته بشقشقة في الاساس
يقال للفصيح شقشقة واصلها لهاة الفحل ولا يكون
الا للعربي سكان مهافي الريح جمع مهفى وهو
اسم مكان من هفت الريح اذا هبت اراد بها
البادية مطلقا والسكون فيها كناية عن كون الشخص
بدويا عربيا كان او غيره من ما ضغ استقط في

الاصل من لفظة كل لان المقام يأباه التيهوم والشيح
نبتان في البادية وخصهما ان يذكر موقعين وصفهما
كناية عن كونه اعرابيا لانهم يشتهرون به اذا حاج
بكرا متعلق باقراه ولا حاجة الى التأويل اذ ام تجعل
اذا معافة الى ما بعدها محرضا التحريض الحث على
الشئ صاحبه في الاصل صاحبيه منشأه الغفلة
عن ان العرب تخاطب الواحد خطاب الاثنين وذلك
هو المناسب لكون الكلام على اسلوب غريب يعلى
التشمير من قولهم شمر ازاره تشميرا اي رفعه
عن ساق الجد اضافة الجد الى الساق للملابسة
في شان النشار المنافرة اقراه لا يتصوره
الفاء للعطف على محذوف اي اتفطنه واهملا عن
حال صاحبه او انتبئ به الظن واذ قال البحر على
الجزاء لانكار ترتبه على الشرط لا لترتب الانكار عليه
لان قوله فيهات يأباه حائما حال او مفعول ثان
على تضمين التصور معنى الظن حول التنكير ثم التناج اضافة
حول الاهل التنكير على الحكاية فيتجانف عن التأكيد

العرب تخاطب الواحد خطاب الاثنين

في نسخة الاصل بالرفع معطوف على لا يتصور فان التجانف وهو
التباعد مترتب على عدم التصور وقد يروى بالنصب
ولا وجه له سواء كان جوابا للنفي لان ذلك التصور سبب
للتأكيد لا للتجانف او الاستفهام على معنى ايكون منك
ظن عدم تصوره فتتجانف لان ظن المنفي طلب لا يكون
سببا للتجانف نشا رمد ار النصب على سببية الاول
للثاني ولا يتلقاه بانتهاشا اي يعدو فاعله ضمير عدم
التصور ونظيره اي ونظير قول شارح التأكيد لتقديم
التلميح فغنيتها في الاساس غناه وتغنى مثل كلمه
وتكلم والضمير للابل وهي لك الحداء الواو للحال
ولما راي صاحبه حام حول هل لها غناء ازال تردده
بان قال ان غناء الابل الغناء بالكسر والمد
هو الالفاظ المترتبة بصوت متناسب الاجزاء
الحداء في القاموس حدي الابل بها حدوا او
حداء زجرها وساقها اي سوق الابل الغناء لها
وقوله تعالى هذا اولى مما في الاصل من قوله في التنزيل
لان حقه ان يعطف على مدخول مولد نظيره لا عليه

غناء

حداء

ولا تخاطبني في الذين ظلموا نهي عن الدعاء على ابلغ وجه بالنهي
عن المحاج ومن لم يتنبه لهذا قال اي لا تدعني في استدفاع
العذاب منهم ولما اورث هذا النهي تحير نوح نزل منزلة
السائل عن مآل امرهم فقيل انهم مغرقون ولا دخل في
ذلك التنزيل لما تقدم من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا
ولهذا احتيج الى السؤال عنه وقوله تعالى لم يقل فكذا كالحج
الاصل لانه لا يناسب العطف على مدخول قوله ونظيره
وما ابرئ نفسي عن السؤال ان النفس لامارة
بالسوء احد التاكيد من لتنزيل المخاطب منزلة السائل
والشح لكون الحكم في حد نفسه مما يستبعد سواء اريد
بالنفس الحقيقة (جنس) او نفس يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها
وقوله تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم التسكين
ما تسكن النفس وتطمئن به وقوله تعالى يا ايها الناس
اتقوا ربكم (اليوم) لما لوح الامر بالاتقاء بجنس ما اخبر به نزل
المخاطب منزلة السائل عن خصوصيته فقال ان زلزلة الساعة شيء عظيم
الساعة من الاعلام الغالبة للقيمة (الزلزلة) وامثال ذلك كثيرة قال الامام
النظير اخص من المثل لان اصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه

السكن

الفرق بين النظير والمثل

واذا

واذا صادف ما اريناكه اي واذا صادف ما اريناكه
من تنزيل غير السائل منزلة السائل سواء كان ذلك لتقديم
الملوح او لامر آخر ولا دخل هنا لخصوص سبب التنزيل
وتعيينه بانه تقدم الملوح بصيرة منك فقصد بالتنكير
التعظيم ولهذا لم تقل بصيرتك ووقفت على ما يأتي
في الفن الرابع من ان يرتب الشيء على آخر ويتوقف
لا فهم السامع كما في قول القائل قم يدعوك بدل قم فانه
يدعوك اعثرك اي اطلعك ما اريناكه مع ما
تقف عليه في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية
الواردة بعد الامر في موضع التعليل وبيان السبب على
تفاوتها في النقد والاختيار النقد تمييز الجيد من الردي
في نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واعبد ربك
فالعبادة حق له واعبد ربك العبادة حق له على
تفاوتها متعلق باعثرك والضمير لتركيبات الجمل ههنا
اشارة الى باب النقد وجدا من نفسك حال من
كاف اعثرك فضل الاولى على الثانية ورواية الاخرى
تارة وذلك عند اقتضاء المقام التحقق اما افضلية



الاولى وردآءة الاخيرة فظاهر بان واما ان في الثانية
فضيلة ما فلذ لانه الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها
ولما كان السبب حاصلا دل على تحقق المسبب ففي الفاء اشعار
بالتحقيق الجملة وخلاف ذلك اخرى وذلك عمق اقتضاء
المقام بيان السببية بطريق التفويض او التصريح بالسببية فانه
على الاولى يكون الافضلية للاخيرة والاولى ردية اذ لا دلالة
لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين وللثانية فضيلة ما
لحصول المقصود وعلى الثاني يكون الافضلية للثانية والاولى
ردية وللاخيرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود وايضا عبارة
العكس الواقعة تنتظم في بابي الصورتين دون عبارة العكس
الواقعة في الاصل لهذا اعدل عنها واما عبارة الحكم الواقعة
فيه فلا حاجة اليه كما لا يخفى بحث المقام حقه انه يكون
بهذا التقييد الاحكام التسعة المذكورة في الصور الثلث
في الاصل كر قبل تمام الصورة الاولى ولا حاجة له وان
اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع
بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور ترتب السبب على
المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت

مالك حال الفاء السببية اذا دخلت على السبب

ان

ان الفاء السببية اذا دخلت على السبب تكون مستعارة
بمعنى اللام التعليلية كما ان اللام التعليلية تكون مستعارة
للفاء التعقيبية اذا دخلت على مثل قوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا واما الجواب عنه بان ذلك من حيث ان ذكر المسبب
تقتضي ذكر سببه فليس بصواب لان الفاء للترتيب في
الوجود لا للترتيب في الذكر ولهذا قال صاحب الكشاف في
تفسير سورة الحجرات ان ما بعد الفاء لا يكون الا مسببا
وكنت الحاكم الفيصل هو الفاصل بين الحق والباطل
ذكره في الاساس باذن الله تعالى فقدم تعبيره
غير مرة ولذلك عطف على هكذا والاشارة الى ما اخير
اليه ثمة واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام
فقد تنزلون منزلة المنكر قدم المفعول فيه هنا ليرجع
حكم عليه الى الاقرب غيره هذا اخصر واظهر من قول
العلامة السكاكي من لا يكون اياه اذا راوا عليه
شيئا من امارات الانكار جعل امارات الانكار
ملابس وهي جمع ملبس بمعنى اللباس لحلولها دون
ادراك الحق وهذا لا ينافي كون امارة الشيء وسيلة

فيفصل

ملابس الملابس على الامارات

اليه بالنظر الى الانكار وبهذا الاعتبار رجل الكلام
الوارد في مقابلته خبرا وابرازه للمنكر وغيره على طريقة
واحدة حياكة على منوال واحد فيكون حبير الكلام
لها الحوكة النسج والحبير فعيل بمعنى مفعول من حبرت
الثوب اذا حسنته وزينته على منوال واحد
هو الخشبة التي يلف الحائك الثوب عليها كذلك
لمن تصدى تعرض وهو الذي يستشرف الشيء ناظرا
اليه بمقاومة مكاوح مخاصم من كاوح اذا
جاهده وشاتمه امامه غير متدبر في الاساس
تدبر الامر نظر في عواقبه مغترا في الصحاح
التغرير حمل النفس على غرر اي خطر بما كذبته النفس
بالتخفيف في الاساس كذبته نفسه اذا حدثته بالاماني
البعيدة فلا محذوف كما توهم وكلمة ما السببية مبنية
بقوله من سهوله تأتيها له في الاساس تأتى له
الشيء اي تهيأ وتأتى له اي ترفق واتاه من وجهه
ومن قال ان التأتي التيسر لم يصب اذ لا معنى لسهولة
التيسر والضمير للمقاومة ان امامك مكاوحا لك

منوال

على الغرر

لاشك

لاشك ان المتصدي عالم بان امامه مكاوحا الا ان عدم
تدبره لاغتراره يشعر بانكاره فنزل منزلة المنكر وصدر
المذكور بحاليه علم في التاكيد ومن هذا الاسلوب
اي من قبيل التنزيل على الوجه المذكور قوله جاء شقيق اسم
رجل عارضا من عرض العود على الاناء والسيف
على الفخذ وضعه على الارض رمحه قال الشيخ عبد القاهر في
اسرار البلاغة الرمح بالسنان واذا لم يكن السنان فهو
قناة ان بني عمك فيهم رماح فهو صريح بتعديد لمحاربة
بني عمه لم يكن منكرا ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح
على العرض مدلا بشجاعته غير ملتفت ولا متهيئ
لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فخوطب خطاب
الثقات مؤكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر في
دلائل الاعجاز والامام المرزوقي في شرح الحماسة
والذي عندي في وجه التاكيد هو انه الحصر المستفاد
من تقديم الظرف تنزيل رمح شقيق منزلة العدم فكان
مفهوم الجملة بذلك الاعتبار في معرض الانكار فاستحق
التصديق باداة التاكيد فليس فيه اخراج الكلام على

صح

معنى الظاهر كما ظنه القوم ويتقلبون عطف على وكذلك
قد ينزلون لا على ينزلون اذ ليس المذكور قبل بعد اى جنس
المقلوب فلا يحسن ان يقال وكذلك قد يقلبون بين الفقيه
يعني قضية التنزيل ولما كان اصل الفقيه مشتركا بين تنزيل
غير السائل منزلة السائل وتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وكان القلب
باعتبار الثاني فقط احتيج الى زيادة قوله مع المنكر ليلا يتوهم
الوهم من ظاهر العبارة اي عموم القلب للصورتين ومن لم يتفطن
لهذا قال لا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا
وليعود الضمير في قوله واذا كان معه اى المذكور
لفظا ما اذا تأمله ارتدع عن الانكار اي مع المنكر
دلائل و امارات اذا تأملها امتنع عن انكاره ومعنى معيتها
معه كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام
فانها لظهورها في حكم المعلوم الحاضر عنده فيقولون لمنكر
الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد وقوله
جل وعلا في حق القرآن اي في شانه لا ريب فيه
قد مر تفسير الريب والفرق بين الشك بينه ونحو
من شيء مرتاب فيه في موقع الحال من مقول القول
اي

اي وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه وارد على
ذا اشارة الى اسلوب تنزيل وجود الانكار منزلة العدم
لقوة ما يزيله فهو نظير لا تمثيل لهذا غير الاسلوب الكلام
وتعرض لارتياب الاشقياء دون انكارهم ويؤيده ما
سيأتي من قوله من انتفى الكلام في اعتبارات الاثبات
وقعت على اعتبارات النفي قيل اذا جعل للريب فيه
كما ذكره ذلك بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع
البرهان على حقيته كان تمثيلا لانه حكم ينكره كثير من الاشقياء
وقد ترك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه ويرد عليه
ان المعتبر في الكلام الخارج على مقتضى خلاف الظاهر هو حال
المخاطب والمخاطب ههنا هو الرسول صلى الله عليه وسلم وهو لا ينكر
الحكم المذكور فان قلت ان اجري الكلام المذكور على
الظاهر يلزم الكذب والتنزيل المذكور لا يجدي نفعا
في دفعه وان اول وصرف عنه لا يوجد التنزيل المذكور
قلت ههنا نختار الاول ونمنع الملازمة لان المقصود
بالافادة ثبوت ما في القرآن من نفي الريب لا المعنى
الظاهر وانما اريد ذلك لبيان المقصود المذكور على

ابلغ وجه واتمه ولذا باب بهذا الاعتبار الدقيق على صاحب
الكشاف وتبعه الشارح ولنا في هذا المقام كلام آخر
اوردناه في بعض تأليفاتنا وهذا النوع اعني نعت
الكلام على معنى الظاهر انما احتاج الى التغيير لان المتبادر
منه المعهود في قوله وهم من جهة هذا النوع وهو غير مراد
ههنا متى وقع عند النظار موقعه اراد بالنظر التأمل
بالبصيرة لا بالبصر استهش النفس اي جعلها
ذات هشاشة وهي الفرح الذي يحدث في الشخص
خفة وحركة . وانق الاسماع اي اعجب بحسنه
وهز القرائح التهز تحريك بحركات متدافعة متتالية
والقريحة البئر اول ما يحفر لا تسمى قريحة حتى يظهر
ماؤه وهكذا قال الامام الميداني في مجمع الامثال لا يخفى حسن
استعارتها للطبيعة ونشط الاذهان في الاساس
رجل نشيط طيب النفس للعمل وما برحلي فرس اي قوي على المشي
المجاز [illegible] اهل الذهن وهي القوة في العقل المستكة وقد ذهني
ذهنا فطن ولا مرما الا ابهام للتعظيم تجد ارباب البلاغة في
الاصل بمعنى التربية الى الكمال شيئا فشيئا وصف للمبالغة

وهو سان الطراد اي المطاردة وهي الاقران يفني
الحرب يحمل بعضهم على بعض وبه يتعلق الجار في ميدانها
بكسر الميم - الرامية اي الذين يرمون في حدقة
عدل عما في الاصل من عبارة الجمع لان الجمع لا يقتضيه المقام
ويا باه حسن الالتيام مع قرينته البيان اي النعت
الحدقة سواد العين والمراد بيان كمال الاصابة في
الامر [illegible] في النحو والمبارزة فيهما على طريقة الاستعارة
التخييلية يستكثرون يقصدون الاكثار من نهوا
النعت يعبر عن النوع المذكور بالنعت تعنتنا في محاوراتهم
من حاورته اذا راجعته الكلام ذكره في الاساس وانه
في علم البيان من قبيل الكناية لم يقل يسمى الكناية كما
قاله العلامة السكاكي لان المسمى بها هو الامر الكلي المقابل
للتصريح والافواج لا على معنى الظاهر من افراده لانه
واما بيان انه من قبيل الكناية فعنوان الخبر المجرد عن التأكيد
على خلو الذهن [illegible] الدلالة الخطابية فاذا القي الى المنكر او
المتردد دل على تنزيله منزلة خالي الذهن ضرورة وهذا
صريح بحسب عرف البلغاء فاذا قصد بهذا التنزيل الدلالة

على ان المنكر او المتردد ماله تأمل فيه ارتدع عن انكاره وزال
تردده فيكون كناية وقس على هذا القياس الخبر المذكور لتأكيد
قوى الى غير المنكر فانه لما كان فيه دلالة خطابية على انكار
المخاطب لم يوجد الانكار في المخاطب الى ضرورة على تنزيله
منزلة المنكر وهذا ايضا صريح بحسب عرفهم فاذا قصد
ما يلزمه لزوما عرفيا وهو ان يكون مع مخاطب شيء من ملابس
الانكار يكون كناية وهكذا في سائر الاقسام واعلم
ان الدلالة الرابعة التي عليها مدار اعتبار البلغاء وشائع
دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم لانها
لفظية لا يتحقق الا من التفطن والمعنى وهذه الدلالة قد تكون
معنوية بكون الدال والمدلول كلاهما او احدهما من قبيل
المعاني على ما تقف عليه في موضعه وله اي وللمذكور انواع
انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها وحسن وجهها
بالتفصيل هناك اي في علم البيان باذن الله تعالى
بتيسيره وان هذا الفن اشارة الى الفن المعهود
المذكور في قوله يستكثرون من هذا الفن وتحقيق الاشارة
اليه لان مقابله سهل المأخذ قريب التناول ولا يليق

وبكيته

وبكيته في الاساس فلان لين العريكة اذا كان سلسا
واصله في البعير العريكة السنام ولا تنفع وقد دلته
اي ولا تدل بعينه مجرد استقراء في الاساس قرودت
الارض وتعرتها واستعرتها تتبعتها صور منه
من الفن المذكور وتتبع مظان مظنة الشيء موضعه الذي
يظن كونه فيه اخوات لها للصور المذكورة وانعام
النفس بتكرارها الضمير لمطلق الصور الشامل للصور المذكورة
واخواتها والمراد تكرار تتبع على حذف المضاف او التجوز
في الاسناد واستيداع الخاطر وفي المغرب يقال
اودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه
ليكون عنده والخاطر في الاصل ما يتحرك في البال وقد يطلق
على البال نفسه وهو المراد ههنا ثم ان المستودع بعض الصور
وانما حفظها وتحصيلها تضمينا للاستيداع معنى التوصية
بل لا بد من ممارسات الممارسة المعالجة تقال مرس
الحبل يمرس مرسا اذا وقع بين الخطاف والبكرة
فانت تعالجه اي تخرجه كذا في المجمل لها كثيرة ومراجعة
فيها طويلة الضمير في لها وفيها راجع اليه ما في

قوله تكثيرا لها مع فضل آلتي في عبارة الفضل اشارة الى انه
لا وجوب على الله تعالى في عطاياه كما لا وجوب منه من سلامة
فطرة قد مر تفسيرها والتنكير للتعظيم واستقامة طبيعة
على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة ذكاء
في يكون قوة انتقاله اليها في غاية السرعة وصفاء
قريحة عن صدأ آراء مانع لانطباع الصور فيها بسهولة
وعقل ثم اي وتمييز وافر لا يقتصر على القليل ولا يتجاوز
عن الجليل ومن اتقن الكلام اراد ما ذكر من القواعد
في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واخراجه لا على مقتضى الظاهر
في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي
اراد بيان وجه الاختصار على ايراد الامثلة من احد
النوعين مع عموم القواعد وشمول الضوابط لكليهما واما
تخصيص نوع الاثبات بالذكر فلانه الاصل وله الفضل
واعلم انك اذا حذقت في الاساس حذق السكين
الشيء اذا قطعه ومن المجاز حذق القرآن اتم قراءتها
وقطعها في هذا الفن يعني في اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر لانه المعهود المشار اليه غير مرة لصدق

بهمتك

بهمتك الهمة اجماع النفس على الامر وازماع عليه ذكره
الامام الراغب وصدقها مجاز عن قوتها واستفراغ
جهدك فيه الجهد بالضم الطاقة واستفراغها صرفها
بتمامها وبالحرى اي ملتبس بالحرى صدق بهمتك
واستفراغ جهدك او الحري ذلك والجملة اعتراض
المنفك التسلق التسلق في الاصل التسور يقال
يقال تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه والمراد التوصل
والبلوغ على اتم وجه وابلغه به اي بسبب الحذق
المذكور الى العثور اي الى الاطلاع على السبب
اي الى سبب ورود قرآنه المجيد على هذه المناهج ان شاء
الله تعالى والمناهج الطرق الواضحة اراد بها طرق الاخراج
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وهذا بناء على ما زعمه العلامة
الكاشي من ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر بجميع تنزيل
المخاطب منزلة غير منزلته وليس الامر كما زعمه فانه شعبة من شعبه
لان الاخراج المذكور كما يكون بما ذكر يكون بتنزيل المتكلم منزلة
غير منزلته بلا تعرض لحال المتكلم والمخاطب اما الاول فان
المتكلم قد ينزل نفسه منزلة الغائب ترفيعا لشانه عن مقام

التكلم مع مخاطبه لا يلزمه القصد الى تنزيل شأن المخاطب كما
في قول الشاعر لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد
النطق ان لم تسعد الحال * ولهذا الاسلوب نكات انيقة
واعتبارات دقيقة * وقد ينزل العالم منزلة الجاهل بمضمون الكلام
لنكتة تناسب المقام ومنه تجاهل العارف كما في قوله وما ادري
وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء *
وقد ينزل العالم منزلة الشاك ولا شك له فيصدر كلامه باداته
كما في قوله ايا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع
على ابن طريف * وقد ينزل العالم منزلة السائل وجه الاخبار
كما اذا سئل سؤال تقرير او تبكيت وامثلته كثيرة خصوصا
في كلام رب العزة منها قوله تعالى ان اتاكم عذاب الله
او اتتكم الساعة اغير الله تدعون فانه سؤال تبكيت
واما الثاني فانهم قد يخرجون ما حقه ان يخبر عنه لكونه مجهولا
في نفسه مخرج الوصف تنزيلا له منزلة المعلوم وادعاء انه في الظهور
والاشتهار بحيث لا حاجة الى ان يخبر عنه بل لا وجه لذلك
وقد يفعلون عكس هذا فينزلون المعلوم منزلة المجهول
لغرابته في ذاته ولبعده عن الوقوع نظرا الى امثلته

كثيرة الدور في السن القوم منها قولك فلان يفتي ويدرس
وهو معروف مشهور بين الطالبين فكان حقه ان يقال
المفتي المدرس ومنه الاستيناف بتقدير السؤال فانه
اخراج الكلام على مقتضى الظاهر بتنزيل السؤال المقدر منزلة
السؤال المحقق وليس فيه تنزيل المخاطب الغير السائل منزلة
السائل حتى يرجع الى النوع المذكور في المتن اذ لا تعرض ههنا
لحال المخاطب وليس الباعث للتنزيل المذكور حاله قال
الشيخ في دلائل الاعجاز في بيان وجه الاستيناف في قول
الشاعر * قال لي كيف انت قلت عليل * سهر دائم
وحزن طويل * لما كان في العادة اذا قيل للرجل كيف
انت فقال عليل ان يسأل ثانيا فيقال ما بك وما علتك
قدر كأنه قال له قائل ذلك فاتى بقوله سهر دائم
جوابا عن السؤال المفهوم من فحوى الحال ولا يخفى ما في قوله
ان يسأل ثانيا فيقال حيث ذكر على صيغة المجهول من التنبيه
على ان تقدير السؤال لا يلزم ان يكون من جانب المخاطب
وفائدته الاشارة الى ما بيناه من ان باعث ذلك التقدير
في نفس الكلام لا في المخاطب ولا في المتكلم واما النوع المذكور

في المتن فالمصنف قد استفرغ فيه جهده الا انه ما استوفاه
فكم من الخبايا بقيت في الزوايا منها ان المخاطب
قد يكون سائلا ولا ينزل منزلة اخرى بل يعرف منزلته
ومع ذلك يخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر بصرف سؤاله
عن الظاهر بان يجاب بجواب لا يطابق السؤال بل
يطابق سؤالا آخر يناسب حاله بطريق اسلوب الحكيم
كما في قوله تعالى ويسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه
من مهام المرام وقد خلت عنه دفاتر الاقوام الفن
الثاني لما تقرر حيث قال وارتفاع شأن الكلام
في البلاغة آه فانه قد علم منه ان الحسن الذاتي للكلام
الذي هو ملاك الامر في بلاغته مرجعه الى انطباق تركيبه
على مقتضى الحال بحيث يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فيكون
الكلام قبيحا ان مدار حسن الكلام وقبحه التوقف فيهما
للعدد والمعدود وقدر من الحسن الذي لا بد منه في بلاغة الكلام
وقدر من القبح الذي لا يجامعه بلاغته لان الحسن ان حمل لوجود
الحسن والقبح الحاصلين من جهة الدلالة المتكفل لها رعاية

القواعد البيانية وعدمها ولهذا زاد وعبارته ما لم كتب في
قوله على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى عدمه اي على عدم
انطباق تركيبه الاصلي على لا انطباقه ولا يخفى ما في البدل
من الفصل وجب عليك جواب لما وفاعل وجب ان
ان ترجع ايها الحريص الحرص قوة الرغبة على ارادة
فضلك المنتصب اراد بالانتصاب القيام في
وجه الاهتمام وليس الغرض توصيف المخاطب بالحرص الانتصاب
بل تخصيص الخطاب بالموصوف بتلك الاوصاف تنبيها على
ان غيره من شانه البحث عن لطائف هذا الفن واجتناب
الدقيقة فلا يصلح الخطاب لا قتداح زناد عقلك
اقتداح الزند استخراج النار منه وهو ما يقدح به
النار من العود والحديد والزند وجمعه المراد مجموع
الزندين وهما باعتبار عدم الانتفاع بواحد منهما في
حكم المفرد وصيغة التثنية خالية عن الاشارة الى
هذا المعنى ولهذا لا يستعمل في مقام التشبيه والاستعارة
الا على صيغة الجمع قال الجوهري تقول لمن انجدك
واعانك ورت بك زنادي وقال الزمخشري في

قول الشارح المدقق والاقتداح استخراج النار من الزند وصحح الاقتداح عن عدم اختصاص مطلق الاقتداح بالمعنى المذكور دون الزند واقتدحت المرق واقتدحت ... (حاشية)

[illegible]

الاساس من المجاز ملان وارى الزناد وقال صدر الافاضل
في ضرام السقط اذا قدحت فزناد بالمشرقي وان
حشت فاجوالها العوامل انظر كيف افرد المشرفي
حيث شبهه بالزناد وجمع العوامل حيث شبهها
بالاجوال وفيه تنبيه لمن له طبع وقاد على ان جمعه الزناد
لم تخرجها عن حكم الافراد ولا يتفطن بمثل هذه الدقيقة
الا الافراد المتخصص التفحص والبحث عن الشئ يقال المطر
تفحص الحصا اذا قلبه ونحى بعضه عن بعض عن تحايل
المزايا من على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز عبارة
عن خصايص ووجوه يكون معاني الكلام عليها وعن بيان ما
تحدث في اصول المعاني التي بها يقع تقديم الجار والمجرور
لحفظ الفاصلة لا للتخصيص فان التفاضل والتسابق
والتناضل كما يكون بها يكون بغيرها من الخواص اللطايف
البيانية التفاضل هو التغالب في الفضل
وينعقد بين البلغاء في شانها التسابق هو التغالب
في السبق والتناضل سوى الاصل التغالب
في الرمي والمراد بهنا المعنى المجازي في الاساس ومن

المجاز

[illegible]

المجاز فقعدوا ينتضلون ينتحون ان تدرج الافكار
الصايب مجاز من صاب السهم اي قصده لم يجر
ووهنك قدم تنفير الذهن الثاقب من
ثقبت النار اذا اتقدت ومنه شهاب ثاقب
اي مضئ او من ثقبت الشئ ثقبا وخاطرك قدر
تنفيره ايضا التيقظ اراد بالتيقظ عدم
الغفلة عن الشئ بطريق الكناية والانتباه
الانتباه الاستيقاظ والمراد التفطن مجازا العجب
الشان في شرح الحماسة للامام المرزوقي يقال امر
عجب وعجيب وعجاب اذا تجاوز حد العجب والاستعجاب
شدة التعجب فاطرح الحال عن الغير في تدرج بنور
عقلك من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوة
الادراكية وعين بصيرتك البصيرة للروية
كالبصر للرؤية والعين حاسة الرؤية استعير
البصر للبصيرة على سبيل الكناية والعين تخييل في
التصفح يتعلق بتدرج اراد به التفحص البليغ واصله
النظر في صفحات الشئ لمقتضيات الاحوال في

[illegible]

ايراد المسند اليه كالحذف والاثبات والتقديم
والتأخير وبالصور ماله تأثير فيه كالتعريف والتنكير
ولما في الصور من القوة وضعها بالتناقض وهو كمال الاختلاف
فتعرف نصب عطف ترجح نحوه ان يذكر مقدما على
قوله حتى يتأتى لان الترتيب المذكور مترتب على المجموع المعطوف
اياما حال لمقتضى اياما موضع مبتدا او خبر لمقتضى وما نزيده
وايما علق تعرف بالاستفهام لتضمنه معنى العلم ذكره
غير ترتيب الاصل رعاية لحق ماله التقديم وايما حال
يقتضي تركه اي ترك ذكره وايما حال يقتضي تعرفه
لم يقل تعريفه لانه لا يناسب قوله مضمرا او علما او
موصولا او اسم اشارة لان المتحقق في تلك الصور
كونه معرفة لا تكذيبه معرفة او معرفا باللام او بالاضافة
لم يقل او تعرفه باللام لا رعاية لنظام الاقسام كما
سبق الى بعض الاوهام بل لامر آخر فوق ذلك وهو
الاحتراز عن محذور وذلك انه لو قال او تعرفه باللام
لدل الكلام على ان تعرفه مضمرا او علما او موصولا نوع
وتعرفه باللام او بالاضافة نوع آخر وليس كذلك

وايما

49



وايما حال يقتضي تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف
بدليل قوله بدليل تقديم ذلك على ذكر التنكير بشيء من
التوابع الخمسة والفصل لم يقابل تعقيب المعرف بما
يقابله اعني تركه مع انه قابل تخصيص المنكر باطلاقه لان
المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كالتنكير
فالمقتضي ترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول
على ما ينبغي استغنى به عن ذكر الثاني وتفصيله اما تخصيص
المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل احالهما على
المقارنة فيما تقدمهما فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما
معا اشعارا بان الاهتمام بكل منهما وايما حال يقتضي
تنكيره مخصصا او مطلقا فيه تغيير لتعبير الاصل وترتيبه
ولا يخفى ما في البدل من الفضل وايما حال يقتضي تقديمه
على المسند اليه لما كان هذا متنا ولا لحالي المسند اليه
من التعريف والتنكير مخصصا او مطلقا اخره عن ذكرهما
يقتضي تنكيره على الحالين وايما حال يقتضي تأخيره عنه
هذا ايضا يتناول الوجوه المذكورة للمسند اليه وايما حال
يقتضي قصره هذا ايضا يعم المعرف والمنكر فلهذا اخره

عما يختص بالمنكر وانما قال على الخبر دون المسند لان تقرره
حينئذ لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فمقصد الاتيان ليلا
بهذا المعنى حتى متعلقه بتعرف يتأتى بروزه الغير
للمسند اليه عندك لم يقل ابرازك اياه لعدم شموله
بروز كلام الغير عندك لكل منزلة في معرضها الموضح
الثوب الذي يعرض فيه الجارية على المشتري استعير
لما يستحسن ويناسب من الكيفيات والصور فهو
الغير للبروز المذكور الريان مصدر رابنته على
كذا خاطته من الخطو سوالسبق الذي تم ابين عليه
والمراد ما يراهن عليه الذي يجرب بها الجياد
جمع الجواد من الفرس والنضال مصدر ناضله
والمراد ما يناضل عليه الذي يعرف به الايدي
الشداد الايدي من الاعضاء والايادي
من النعم ذكره عمرو بن العلاء والشداد جمع
الشديد اما الحالة التي تقتضي
سواء وصل حد الايجاب او لم يبق في حد الرجحان
اثبات ذكر المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط

وقدم هذه الحالة على مقابلها على عكس ما في الاصل لكونها
اغرب وظاهر من اصالة الذكر وانما قال اثبات ذكر
المسند اليه لانه ثابت ذكرا ولم يذكر وانما تأثير الحالة
المذكورة في اثبات ذكره فمن ان يراد تخصيص الخبر اراد
التخصيص بالذكر في الاثبات لا القصر في الثبوت وانما غير
ترتيب الاصل لجعل التتبع فيه اصلاح الاصحاب والتنظيم
الحالات المقتضية في سلك واحد وعبر عن المسند بالخبر للتنبيه على
ان الحاجة الى المقتضي للاثبات انما يتحقق اذا كان المسند
اليه مبتدأ واما اذا كان فاعلا فلا حاجة اليه اذ لا
مساغ لحذفه بتعيين ولا قرينة اي لا في الكلام ولا
في المقام تعيينه اي نعم ولكن المراد بالمنع عن الاسناد
الى غيره وقد عبر في الاصل عن هذا العموم بنسبة الخبر في المقام
الى كل ما يصلح في نفسه للاسناد اليه ويرد عليه ان المعتبر ههنا
صحة نسبته في المقام الى فرد آخر غير ما هو المراد لا صحة تلك
النسبة الى الافراد ومن صرف عبارة الكل عن معناها
لا معنى المتعدد في الجملة دفعا لذلك الوارد فقد ارتكب
التعسف البارد في قولك زيد قائم ابوه في الاصل

جائز ولا يخفى ما في البدل من الفضل وعمرو ذهب وخالد
في الدار وقوله القائل ابو ذويب الهذلي والنفس
راغبة اذا رغبتها الرغبة مما يصح اسناده
الى النفس مجازا واذا ترد الى قليل تقنع عطفا
على راغبة لا على معمولها لعدم الصحة والقناعة الرضا بما دون
الكفاية كقوله والله انجح ما طلبت به من انجحت
حاجته قضيتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل
من افعل والباء فيه للسببية والتوسل او من نجح
الامر تيسر وسهل والباء زائدة في المفعول والمثال
قوله والبر خير لا الله انجح لان الظاهر هو المعنى الاول
والانجح للحوائج هو الله تعالى وحده والباء السببية
وان كانت آلية لا تجعل غيره تعالى اولى بذلك المعنى
حقيبة الرحل في الاساس من المجاز احقب خيرا
او شرا احتمله وادخره واسم المحقب الحقيبة قال امرؤ
القيس والله انجح البيت فالحقيبة مجاز عن المدخر مطلقا
وعند اضافتها الى الرحل يكون المراد بها ما ادخره المسافر
والرحل للبعير كالسرج للدابة او ليقصد الاحتياط

الرغبة

يطلب من بناء افعل التفضيل من افعل قد ثبت عند سيبويه

[illegible]

الرحل

في الاصل

51

في الاصل او يذكر احتياطا وظاهره فاسد واصلاحه
بتقدير الارادة يفضي الى اعتبار ما لا حاجة اليه وهو
توسيط الذكر بين الارادة والاحتياط ولكن يعلج
العطار ما افسده الدهر في احضاره في ذهن السامع
مخاطبا كان او غيره لتقليل الاعتماد علة لتقصد الاحتياط
بالقرائن الاعتماد نظير الاعتداد ويحمل على التقوية
بالكناية او التنبيه عطف على الاحتياط والمراد
تنبيه السامع على غباوة المخاطب في الاصل على
غباوة السامع ولا يخفى على الفطن ما فيه او زيادة
في الاصل او الزيادة ولا حاجة الى تلك الزيادة
فان العطف على الاحتياط يغني عنها الا ايضاح
والتقرير يعني ايضاح المسند اليه وتقريره وانما زاد
فيه قيد الزيادة اخراجا لذكره عن مظنة ان لا يكون
للاحتياط قال العلامة التفتازاني او ان في ذكره تعظيما
للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض الاسامي
والمقام مقام ذلك وليس المقام مقامه لان الكلام فيما
يقتضي اثباته مطلقا لا فيما يقتضي اثباته ولو على جهة

مخصوص والا يلزم ان يذكر بها كل ما يقتضي تعرفه وكل ما يقتضي
كونه مضمرا او كل ما يقتضي كونه علما ونحو ذلك لعدم الفارق
بينهما ثم قال او يذكر تبركا والتذاذا اله كما يقول الموحد المؤحد
الله خالق كل شيء ورازق كل حي وحقه ايضا ان يذكر
عند ذكر الحالة المقتضية لاثباته على وجه مخصوص او لان
اصغاء تقول اصغيت الى فلان اذا ملت بسمعك
نحوه والمراد معناه المجازي وهو حسن استماع السامع
قد عرفت ان المراد منه ما يعم المخاطب وانه يناسب
المقام مطلوب فيبسط بالرفع على ان الفاء جزائية
اي فحينئذ يبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب
اي او ان يذكر للاصغاء فبسط الكلام افتراصا
مفعول له اي يبسط لاجل انتهاز الفرصة واغتنام النوبة
بسط اي مثل بسط موسى عليه السلام اذ قيل له عدل عن
صيغة المعلوم تعظيما للقائل وما تلك استفهام ضمن معنى
الاستيقاظ لما يريه في العصا من الآيات العجيبة
الدالة على القدرة القاهرة وقيل الحكمة في هذا السؤال بسطه
عليه السلام فقد كانت الهيبة قبضته ولو ترك على ما كان

عليه لعله كان لا يبقى بل يتلاشى ولما باسط الحق سماع
كلامه اخذته اريحية سماع الخطاب فاجاب عما سئل
وعما لم يسئل وسلك مسلك الاطناب وعلى هذا التوجيه
ساق المصنف كلامه وقد يتوهم سوء الادب في امثال هذا
المقام من سوء الفهم بيمينك قيل انما لم يقل بيدك لانه كان
في يساره خاتم فلو اجمل لعسى في الجواب للاشتباه
حيث ذكر المسند اليه في الاصل ثم ذكره ولا يخفى ما
في البدل من الفصل وزاد اي في الجواب فقال
تفصيلا لا ذكر هي عصاي حيث اضاف العصا
الى نفسه مع انه لم يسئل ان العصا لمن وفيه اشارة الى
ضعف ما اختاره صاحب الكشاف وهو انه كان المراد بالسؤال
عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها ليظهر له المباينة
البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشاهد
القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام لذلك
اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف
به افراد جنسها من التوكؤ عليها والهش بها وما
يناسبها ووجه الضعف الذي يشير اليه سيأتي

تلك الزيادة بمعزل عن القصد المذكور أتوكّأ عليها
اعتمد عليها اذا أعييت والتوكّؤ على الشيء التحامل عليه
في المشي والعكوف ومنه الاتكاء واهشّ احبط
الورق بها من هشّ الخبز يهشّ اذا كان يتكسّر لهشاشته
على غنمي ليأكله ولي فيها مآرب المآرب الحاجات
عاملها وان كانت جمعا معاملة الواحدة المؤنثة
فاتبعها صفتها في قوله اخرى ولم يقل آخر رعاية للفواصل
وهو جائز في غيرها فكان فيها اجوز واحسن والواو في قوله
وكان للحال بتقدير قد يكفيه في الجواب على غير ترتيب
الاصل وترتيبه واحسن كما لا يخفى ان يقول عصاي
لان السؤال عن الجنس ونظيره في مجرد البسط نعبد
اصناما فنظل لها عاكفين انما هي مجرد البسط
لانه ليس بنظر له في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه
ولا في كونه لغرض الافتخار كون الاصنام مطلوبا
ولذا بيّن الغرض بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا
منهم الابتهاج السرور قال في الاساس البهجة الامير
اسرّه فبهج به وابتهج فهو مبهج به ومبتهج بعبادة الاصنام

تركيب

الصنم

53

صنم

الصنم معروف وهو ما يتخذ من خشب او نحاس او
فضة كذا في المجمل والعكوف المواظبة في القاموس
وظب عليه يظب وظوبا دام او داومه ولزمه وتعهده
كواظب والضمير للعبادة منحرفين عن الوسط اي عن
الجواب قدر الحاجة وهو اصناما الى طرف الاطناب
في الاصل منحرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو
اصناما ولا يخفى ما في البدل من الفضل لفظا ومعنى
وما جرى بهذا المجرى ترك اللام في الاصل حيث ان يذكر
يريد به مثل سدّ طريق الانكار على السامع وتشريفه
باجراء ذكره على لسانك او تشرفك بذكره وتعيين
كونه متقدما او مؤخرا واتباع الاستعمال الوارد على
اثباته واما كون الذكر هو الاصل فلا يجدي نفعا بدون
ما ذكر اولا ولا حاجة الى التعميم اذ لا عبرة للمرجح عند وجود
الموجب ولهذا لم يذكر مع كونه مذكورا في الاصل
واما الحالة التي تقتضي حذفه عدل عن عبارة
الاصل لما فيها من اطناب بلا طائل فهي ان يكون
بهذه العبارة في بيان الحاجة اظهر من عبارة الاصل

لان المذكور ههنا نفس الحالة لا لفظها الذي يحوج الى التاويل
وانما قال السامع دون المخاطب لان بعض مقام
قد يكون المناسب فيه اعتبار حال السامع او غير المخاطب
عارفا منك القصد اليه اشارة الى وجوب القرينة
المجوزة للحذف فانه بدونها الغاز وتعمية ولا يخفى
ان الوفاء المذكور يلزمه لزوما بينا استحضار حاجة فلا
الا ما في الاصل من قوله استحضارا عند ذكر الخبر ايثار الخبر
على المسند للاشعار بان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ
فان الفاعل لا يحذف والحذف عدل عن عبارة الاصل
الواقعة في الاصلاح لا يخفى وجهه فيه تامل راجح لا بد من هذه ترك
القضية لان وجود القرينة المجوزة للحذف لا يكفي لان الذكر
اصل فلا بد من اقتضاء الحذف من امر يعارض اصالة
الذكر ويرجحه عليه اما لضيق المقام بسبب المحافظة
على وزن اراد ضيقه عن ذكر المسند اليه بخصوصه لا ضيقه
مطلقا لان نسبته الى حذفه والى حذف المسند على
السواء فلا يصلح مرجحا لحذفه على حذف المسند وبهذا تبين
خطاء من عد من اسبابه خوف ملال السامع وسامته

المتكلم

54

المتكلم وفوت الفرصة اذ الضيق الحاصل بذلك لا يصلح
مرجحا لحذف المسند اليه بخصوصه في عدم او للاحتراز عن العبث
بهو ما لا فايدة له وانما قال بناء على الظاهر لان ذكر
المسند اليه لا يكون عبثا في الحقيقة عند عدم قيام القرينة
لكونه جزء الكلام بل العمدة فيه ولا يخفى ان الاحتراز
المذكور انما يكون عند خلو المقام عن فايدة الذكر ونكتة
لان ذكره لا يكون عبثا بناء على الظاهر ايضا اذ الحاجة
في ذكره فايدة ما او لتخييل ان في حذفه تعويلا اي للايقاع
في الخيال ولا يلزم ان يكون الموقع باطلا لا حقيقة له
ان في حذفه تعويلا على شهادة العقل بهذا
بحسب الحقيقة بخلاف التعويل في قوله وفي اثباته تعويلا
على شهادة اللفظ فان التعويل بحسب الحقيقة يكون
يكون عند الاثبات ايضا على شهادة العقل ولهذا
قيد بقوله من حيث الظاهر ومن وهم انه متعلق
بالتخييل دون التعويل فقد وهم وكم بين الشاهدين
في موقع الحال وكم خبرية محذوفة المميز في موقع مبتدا
خبره الظرف اى فرق كثير بين الشاهدين دبون بعيد

او للابهام الوهم ظاهر فيما لا حقيقة له فعبارة الايهام
تناسب المقام لان ما ذكر امر وهمي محض لا تحقق له اصلاً
بخلاف ما تقدم ان في حذفه تطهير اللسان عنه او تطهيره
له عن لسانك اطلق التطهير في صورة الذم والاهانة اذ لا
محذور في ايهام انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث
بذكره كل لسان يذكره ومقام البلاغة يقتضي ذلك لما يناسب
اعتباره وقيده بالاضافة الى المتكلم في صورة المدح والتعظيم
لما فيه من المانع عن ايهام انه من الشرف والنفاسة بحيث
يتلوث كل لسان ذكره لان من جملة الالسنة لسان
الممدوح ولا وجه للتعميم وان لا ينقلب المدح ذما او ليكون
لك سبيل الى الانكار في الاصل اما للقصد لا عدم
التصريح ليكون آلة ولا يخفى ما فيه من الاطناب بلا طائل
ان مست اليه حاجة مثلا اذا قلت فاجر اي زيد يتيسر
لك ان تقول ما اردته بل غيره ان احتيج الى الانكار ارادته
لامر ما او للاحتراز عن لزوم الحد او التعزير كما اذا قال
زان او فاسق اي زيد فانه لو صرح به لطولب بالحد في
الاول والتعزير في الثاني وهذا الوجه غير مذكور في الاصل

اوللقصد

او للقصد لا بد من اعتبار القصد ليناسب يظهر الفرق
بينه وبين ما تقدم من الاحتراز عن العبث والعلامة السكاكي
لم يصحح تحرير هذا الوجه اي ان الخبر لا يصلح الا له
قد مر ايثار الخبر على المسند والاشعار بان العلامة السكاكي
غافل عنه حقيقة كقولك خالق لما يشاء وفاعل لما يريد
اراد القدرة على الخلق والفعل لان الله تعالى لم يخلق بعد
ولم يفعل بعض ما شاء خلقه ويريد فعله وهذا ظاهر وان
خفي على من قال والمعنى انه تعالى خالق لما يشاء خلقه فاعل
لما يريد فعله فلا يرد على العلامة السكاكي بناء على مذهبه
انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقها
ولا يفعلها او ادعاء كقولك واهب الالوف
اي الامير او رده وتوبيته مثالا مخصوصا لعلة
والعلامة السكاكي لم يصب في تخصيصه الاول منها بالمثال
او لان الاستعمال اورد على حذفه اراد به النحو القياسي
وبقرينة القياس لان في القياس يكون الحذف لا بمعنى
القياس لا لورود الاستعمال عليه وان كان ذلك ايضا
متحققا فيه كقولهم رمية من غير رام اي هذه رمية

مصيبة حصلت من رام مخطئ ماخوذ من مثل العرب في قلة
احسان من المسيء وهو قولهم رب رمية من غير رام ترك
في الاصل مثال هذا القسم وهو لكونه غير قياسي احق بالتمثيل
او حذف نظائره كقولهم الحمد لله اهل الحمد بالرفع
على المدح مثال الاستعمال الوارد على حذف النظائر
سواء كان الغير في قولهم للفصحاء او للنحاة اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلما عرفت ان علة الحذف في الكل سوى المعاني
كونه مع القياس لا ورود الاستعمال عليه وان كان هو ايضا
واقعا فيه وانما عدل عن ترك الاصل وهو قولهم نعم الرجل زيد
لانه انما يصلح مثالا على قول من يرى الاصل الكلام نعم
الرجل هو زيد وهو قول مرجوح او لاغراض سوى ما
ذكر كالاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على
فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة واما الاحتراز
عن اشعار التحقير فلا يصلح وجها لحذف المسند اليه قطعا
لان الاشعار المذكور لا يلزم ذكره مطلقا وكذا قصد
الاختصار لا يصلح وجها له لانه لا يحصل به تحصل لحذف
المسند الا اذا وجد قرينته وفقد قرينته مناسبة

في باب

الرفع
المدح

في باب الاعتبار اي لحذف المسند بحسب المقامات
لا يهتدي وفي بعض النسخ لا يهدي وله ايضا وجه
لان يهدي يجيء بمعنى لا يهتدي الى اماكنها الا العقل
السليم والطبع المستقيم قد مر فيما سبق انه لا بد
لادراك ما في هذا الفن من لطايف الاعتبارات
ودقايق النكات من امر آخر وراء سلامة الادراك
عن آفة الفهم يسمى بالذوق وهو المراد ههنا باستقامة
الطبع ولا خفاء في ان سلامة العقل تنفك عنه فالامران
متغايران حقيقة ولهذا قال فلما ملك الحكم اي
تصرف فيه وقدر عليه كما يتصرف الملاك في ملكهم ويقدرون
عليه هناك شيء غيرهما فراجعهما اتصالها بالفعل في
مثل طالما وقلما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل
واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا يحتاج الى تكلف
معمولة وهناك الاشارة الى موضع الهدى الى الاغراض
ولا دلالة في الحصر السابق اي ان مع العلة التي علمت
ان هدى بمعنى يهتدي في مثل قوله قال لي كيف انت
قلت عليل كما كان في العادة اذا قيل للرجل كيف

فلما ملك

ضابطة
لطيفة

ارتث فقال عليل ان يسئل تأسّنا فقيل مابك عليلا او ما
سبب علتك فقدر كانه قال له قائل ذلك فقال بقوله
سهر دائم وحزن طويل جوابا عن هذا السؤال المفهوم
من فحوى الكلام وقد عرفت فيما سبق ان التقليد
قد يستعان به في درك بعض الاعتبارات الذوقية
بل في اوائل الامر الا ان يكامل الذوق على مهل فالعلة
على معناها الحقيقي ولو قال ارق دائم لكان اليق لان السهر
الذي يتولد من الهم والحزن ذكره الامام المطرزي .
كيف تجد الحكم اذ لم تقل انا عليل ظرف للحكم ولا يلزم من
تقييده بتقييد ما يتعلق به من الوجدان ومن غفل عن
هذا تحلّ في صرف اذ عن معنى الظرف الى معنى التعليل
المحض او ورده تمثيلا لبعض ما ترك تفصيله من الاغراض
المناسبة لما نحن فيه ولهذا اخره عن قوله او لاغراض
سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار والغرض المناسب
لحال قائل ذلك القول انما هو اظهار الضجرة والسآمة
عن كثرة الكلام بسبب شدة العلة وتألمه مما به من باعث
السهر والحزن وفي مثل قوله حين شكا الى قومه

من ابن عمه في الاساس شكوت اليه فلانا فاشكاني
منه اي اخذ لي منه ما ارضاني به فلطمه في الاساس
اللطم الضرب على الوجه ببطن الكف فانشأ ان يبكي
يقول سريع الى ابن العم يلطم حال من مخبر سريع
على طريقة قولهم سمعت فلانا يقول في القصد الى التخصيص انما
قال وجهه مع انه معتبر في حد اللطم وفعلا لاحتمال المجاز
وفي الباب التوسع وليس الى داعي الندى بسريع
الندى الجود حريص على الدنيا مضيع لدينه
وليس لما في بيته بمضيع الحذف بهنا ايضا ليس لواحد
من الاغراض المذكورة فيما تقدم للمانع الذي ذكرناه
فيما سبق بل لان ذكره باسمه الظاهر لا يناسب مقام الذم
لما فيه نوع تنويه لشأنه على ما تقرر في موضعه وقد نبه
المصنف على ذلك بقوله حيث لم يقل هو سريع كما يقول
لو التزم ذكره لكان حقه ان يذكر بالضمير ولا مساغ له لانه
اضمار قبل الذكر وفي مثل قوله سأشكر عمرا ان تراخت
للتأكيد اي لا اتركه البتة وان تأخر ان تراخت
منيتي اي تأخرت ايادي مفعول ثان اذ يقال

شكرته النعمة الايدي ومن الاعضاء والايادي من النعم
كما سبق لم تمنن وان هي جلت اي صافية من
المن والاذى على جلالتها وفخامتها ويجوز ان يكون المراد
لم تقطع وان عظمت وقال في لك لان الايادي السنية
لا تكاد تتناسق فتى غير محجوب الغنى عن اضافة
الصفة الى الفاعل عن صديقه اي يشترك صديقه في
غناه مدة مساعدة الزمان له ولا مظهر الشكوى يروى
بالجر على ان لا زائدة للنفي الذي تضمنه غير وبالرفع على
انها بمعنى غير لكن التي اعرابها على ما بعدها اذا النعل
زلت اي اذا نزل الامر وزلت النعل تراه
لا يشتكي ولا يتألم وزلة النعل كناية عن الفقر اصله
زل عن منزلته فتجوز في الاسناد وزلته الى النعل فازدادت
الكناية حسنا اذ لم يقل هو فتى الحذف ههنا
للاستيناف فانهم قصدوه يحذفون المبتدا الا للتطيير
عن البيان او ادعاء التعيين او اتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظائر لها غير مرة وفي قوله
اضاءت لهم احسابهم الحسب ما يعده الرجل

الايدي والايادي

الحذف للاستيناف

الحسب

من مفاخر نفسه وآبائه ووجوههم دجى الليل الدجى
الظلمة حتى نظم الجزع هو بالفتح الخرز اليماني الذي
فيه السواد والبياض شبه به الاعين ثاقبه
الضمير يعود الى ما دل عليه قوله اضاءت لهم احسابهم
والثقوب الاضاءة ومعنى نظم حمل على النظم واقدر
كذا في شرح الحماسة للمرزوقي نجوم سماء تشبيه بليغ
كلما انقض كوكب اي انطفى نوره صفة النجوم
بتقدير العائد اي كوكب منها والتنكير للتعظيم بدا
كوكب آخر تأوي اليه يجتمع عنده كواكبه
اراد انهم سادات يهتدى بهم اذا مات منهم عظيم تعدى به
قام مقامه عظيم آخر منهم ينتظم معه جمعه حين لم يقل
هم نجوم سماء الحذف ههنا لتكميل التشبيه فان
المشبه اذا طوي وذكره يكون التشبيه ابلغ وقوله
عز قائلا نصب على التمييز اي قائليته يرشد اليه
قولهم عز من قائل ويحتمل الحال سورة انزلناها اذ
لم يقل هذه سورة الحذف في امثال هذا المقام لاخراج
الكلام مخرج ما يصلح الوجهين احدهما ما ذكره والآخر ان يكون

تقدير الكلام في ما اوحينا اليك سورة انزلناها وقوله ما
ادريك ما هي نار حامية اذ لم تقل هي نار حامية الحذف
ههنا للاحتراز عن تكرار هي على التوالي لا للاختصار لما عرفت
مرة وقوله فصبر جميل الحذف ههنا ايضا لما ذكرنا او
غير ترتيب الاصل اذ لم يقل فامري صبر جميل والوجه
الآخر صبر جميل اجمل وقوله طاعة معروفة الحذف
ههنا ايضا لما ذكر فان فسرت بالمشهورة بانها بالقالب
دون القلب فالتقدير طاعتكم الخ اذ لم يقل امركم
او الذي يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة بحسب
تغير المعرفة فان فسرت بالمشهورة بانها بالقالب
دون القلب فالتقدير طاعتكم وان فسرت بالحسنة
كطاعة من المؤمنين فالتقدير اخذ الاخيرين وتحو ذلكه
باعتبار القرآئن المختلفة ومن ههنا انكشف سر وهو ان
طي اللفظ قد يكون وسيلة الى بسط المعنى بتكثير الوجوه
المختلفة كما في الآيات المذكورة واتضح وجه الوصل بين الاجياز
المأثورة الاعجازية فيه توسيع لمجال الشهب المعنى
بتضييق مضمار ادهم العبارة فافهم الاشارة

واما

واما الحالة التي تقتضي تعريفه اي كونه معرفة وهاهي ان
وتلك على وجوه مختلفة ذكر اولا التي له المقتضية لتلك الوجوه
ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام اذ حينئذ تبين ان في
ذكر المسند اليه معرفة على احد الوجوه المذكورة لابد من
ترجيح تعريفه على تنكيره وترجيح ذلك الوجه على سائر
الوجوه فهي ان يكون المراد من الكلام افادة السامع
قد نبهت فيما تقدم على وجه ايثار السامع في مثل هذا
المقام فائدة يعتد بمثلها اي شانها ان يكون
معتدا بها وان تخلف الاعتداد عنها في بعض المواضع
كما في تمام لفظ المثل لافادة هذا المعنى ومعنى الاعتداد ان يعتني
في متعارف الناس فائدة فيقال افادني كذا او استفيد
في ذلك اي في اقتضاء القصد الى ما ذكرنا كون المسند اليه
بين ان فائدة الخبر اراد بالفائدة معناه اللغوي لا
الاصطلاحي اذ لا ينتظم معه قوله لما كانت هي الحكم
او لازمه الآية قصد بتعريف الاضافة العهد فتم امر
الانحصار المستفاد من كلمة او فانها لمنع الخلو اذ
لا معنى لمنع الجمع ولابد من واحد منهما وما فيه من الدلالة

[illegible]

عليه حذف جواب لمّا وهو انحصرت فائدة الخبر في
الحكم والمراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وفيه
تصريح بانّ فائدة الخبر نفس الحكم فلا حاجة الى التنبيه
عليه باضافة اللازم اليه الحكم بل لا وجه له كما عرفت
يعني في اوايل قانون الخبر ولازمه كون المتكلم عالما به
حكم ايضا في الاصل لازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا
ولا يخفى ما في البدل من الفصل ولا شبهة انّ في الحكم
اسقط ما في عبارة الاصل من الزيادة التي لا طائل
تحتها متى كان ابعد عن عند السامع لا بدّ من مزيد التقييد
وقد اهمله العلامة السكاكي لانّ زيادة الافادة انما
هي بحسب البعد عند السامع لا بحسب البعد في الواقع
فمن قال انّ مدار الاعتداد بالحكم على بعده من كونه
معلوما ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفس الامر
لم يصب في تعيين ثاني المدارين كما انّ العلامة افيد
بهذا اظهر والظاهر ما في الاصل وبعده اي بعد الحكم عند
بحسب تخصص طرفيه والسر فيه انّ شرائط الحكم
لكونه اكثر من شرائط العام وموانعه اوفر من موانعه

فلاجرم

فلا جرم يكون العام اقرب تحققا من الخاص غالبا انما
زاد هذا التقييد دفعا للمناقشة بانّ الحكم قد يزداد قربا
من الوقوع بازدياد طرفيه تخصصا الا يرى انّ الحكم بانّ
رجلا قويا قتل اسدا ضعيفا اقرب عند السامع من الحكم
بانّ رجلا قتل اسدا ابق ههنا موضع بحث وهو انّ العبرة
في بعد تحقق شيء وقربه بسهولة حصول شرائطه وارتفاع
موانعه لا لكثرتها وقلتها فكم من شرائط كثيرة اسهل
حصولا من شرائط قليلة وكذا الموانع ثم انّ في الاصل
تفصيلا لما ذكره بقوله كلما ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد
عموما ازداد الحكم قربا وانما اسقطه لانه لا يشتمل على ما
زيد في سياق الكلام اصلا حاله من قوله غالبا وانما
شئت تحقيق ما ذكرنا فاعتبر حال الحكم في قولك
شيء موجود في الاصل شيء ما موجود ولا يخفى انّ التنكير
يغني عن هذه الزيادة فالاولى تجريد المسند اليه عن التخصيص
اللفظي ايضا وفي قولك فلان بن فلان حافظ التورية
والانجيل وقس على هذا سائر الامثلة فانّ الحال
في جميع نظائره كذلك فاذا تبين حال مثال بوجه علم

جريانه في سايرها على سواء ثبت القاعدة الكلية كما انه
وان كانت نظرية ومثل هذا يسمى في علم الميزان
تصوّراً للبرهان الكلي ومثال جزئي مناسباً به
يتضح لك ما ذكرت مجزوم على انه جواب الامر في
قوله فاعتبر ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون
لكونه احد الاقسام المعرفات فحسب بسكون
السين بمعنى الاكتفاء والفاء عاطفة لان المعنى اما ان
يحصل المسند اليه لكونه احد الاقسام المعرفات فيكتفي
وهي المضمرات والاعلام لابد ههنا من الواو
الجامعة لان المراد من المعرفات مجموعها والعلامة
السكاكي اورد بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف
زعما انه ادل على ان كلا من المذكورات معرفات من
غير احتياج الى اجتماع الكل ولم يدر انه انما يستقيم بالنسبة
الى قوله زيد عاقل عالم واما بالنسبة الى قولنا اقسام
المعرفات فلا يستقيم ولا اشعار في الواو باستقلال
كل خبرا على حدة ولذلك آثر كلمة أو وعليها عند التعدد
الى الاشعار المذكور والمبهمات اعني اسماء الاشارة

والموصولات

والموصولات تفصيل للمبهمات وياتي وجه تقديم اسماء
الاشارة على عكس ما في الاصل والمعرفات باللام
والمضافات الى المعارف وانما قيد بقوله اضافة
حقيقة اي معنوية احترازا عن الاضافة اللفظية
لانها لا تفيد تعريفا مع القيد المذكور في علم النحو وهو ان
لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كشبه وغير
او لم يشتهر المضاف بمشابهة المضاف اليه
او بمغايرته وانما زاد وعلى ذلك اي على كونه احد
اقسام المعرفات من كونه اي المسند اليه المعرف
او لاحد الاقسام مصحوبا بشيء من التوابع جمع
تابع فان فاعل اذا كان صفة لغير الآدميين يجمع
واعتبر تذكيره بحسب الاصل فقبيل النحة
وفيما سبق اعتبر تأنيثه بحسب التأويل بالكلمة
فقبيل الخمس باعتبار التأويل مثل هذا شايع سائغ وتخصيص
ما عدا المعطوف من التوابع للمسند اليه ظاهر فكانه
ادرج فيها تغليبا ونظرا الى العطف بكلمة أو والغير
المسمى فصلا قد مر فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع

فائدة

والفصل مخصصا واما ان لايكون للاما ذكر ككونه نكرة
موصوفة او مضافة او نحو ذلك كما ستقف عليه
باذن الله ولكل من ذلك حالة تقتضيه بخصوصه
الى سعة كونه معرفا فهي ان يكون المقام
مقاما ان مقام نفسه كونه مقام الحكاية والاول هو
الذي يراعى مقتضاه في علم المعاني وهو المقام اللغوي
والثاني هو الذي يراعى مقتضاه في علم المعاني وهو المقام
الاصطلاحي المعبر عنه باعتبار آخر بالحال ومن لم يتنبه
لهذا الفرق الدقيق قال ما قال مقام حكاية اي حكاية
المتكلم عن نفسه فيؤتى بضمير المتكلم ولا اختصاص لهذه القاعدة
بالمسند اليه فان الامر في المفاعيل ايضا كذلك كقوله
انا الذي تجدوني خولف في تجدوني الاصل من حيث
انه في صلة الموصول فكان حقه ان يكون فيه ضمير عائد
الى الموصول الا انه لما كان الموصول والمبتدا شيئا
واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدا الضمير الذي يجب
عوده الى الموصول ثم ان الفعل في موضع الرفع فكان
حقه ان يقول تجدونني لكنه حذف نون الوقاية مع نون

في صدورهم مفعول ثان لتجدوني للارتقي حال صدره
الصدر بالتحريك من صدرت عن الماء وعن البلاد
نصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر منها
ولا ارد من الورود ضد الصدور اي جرت غصة
في صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تؤوب وقوله انا
المرعث لقب بشار بن برد لرعثة اي قرطة
كانت له في صغره لا اخفي على احد مؤكدة للجملة
الاولى لا بيان لها لعدم الابهام لانها مثل قوله انا ابو
النجم ورث طلعت والبارق لي الشمس للملابسة
اي طلعت ملتبسة بي اي انا معها يعرفني من يعرفها
ويحتمل التعدية احتمالا مرجوحا اي اطلعتني وشهرتني
للقاصي اي للبعيد وللدان اي للقريب
وقوله ونحن التاركون لما سخطنا السخط والسخط
خلاف الرضاء ونحن الآخذون لما رضينا اي
لا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف
مرادنا والمعنى نحن المشهورون بذلك على ان اللام
للعهد او المختصون به على انها للجنس وقوله ونحن

بنو عم علي وذلك بيننا اي مع ما بيننا من القربى بيننا فراي

جمع زربية وبين البساط فيها بغضة بكسر الباء

شدة البغض وتنافس اي تحاسد تمثيل لحالهم

المستترة بالعداوة الكامنة والمنافسة المستقرة

ونحن كصدع اي شق العس اي القدح العظيم وانما

اعتبر قيد العظم لان الشق حينئذ يكون افحش والتشبيه

تمثيلي لم يرد تشبيههم بالعس المشقوق ولا تشبيه شقاقهم

بشقه بل تشبيه الكيفية المنتزعة من مجموع ما ذكر في جانبهم

بالكيفية المنتزعة من مجموع ما ذكر في جانبه ان يلط

شاعبا الشاعب مصلح القداح يدعه لو قال

يذره لكان افصح لانه يدع من معنى الحفظ الزايد على معنى

الترك وهو غير مقصود في هذا المقام وفيه عيبه

متشاخس اي تركه حال كون العيب فيه ظاهرا غير

متصلح يقال تشاخس ما بين القوم اي فسد نقل كوثر

عن ابن السكيت واما في التمايل وعدم الاستواء فلا يناسب

شق القدح كما لا يخفى او مقام الخطاب بالنصب

عطفا على مقام حكاية والخطاب توجيه الكلام نحو الغير

اتقو قياس
يدع ويذر

للافهام



للافهام كقوله يا ابن الاكارم جمع الاكرم من

عدنان حال من الاكارم لا في الفدا اي من معنى الغفر

والابن وان لم يكن بعضا من الاكارم لكنه كبعضها

في صحة الاسقاط والاستغناء بها عنه لان المنادى

اذ حينئذ لا يفهم شرف نسب الاكارم فلا يتوقع حق

المقام قد علموا جملة معترضة بين المعطوفين اي

قد علم الناس ذلك النسب واما الحسب فلا يوجد

في سياق الكلام وكونك من ابنائهم او كونهم الكرمين

وتالد المجد وياقديم المجد وشرفه كانه يا بين

العم والخال اي من جهة الاباء والامهات وهذا

على وفق ما ذكره ابن السكيت من اختصاص المجد

والشرف بالاباء انت الذي تنزل الايام

منزلها الايام مجاز عن الوقايع والمراد من التنزيل

ما يليق بها من المحل وتمسك الارض من خسف

في الاساس خسف الارض وانخسفت ساخت بما

عليها وزلزال في الصحاح زلزل لزلزله وزلزالا

بالكسر والزلزال بالفتح الاسم وفي الكشف الزلزلة

في نسخي في الكلام

بليق

تامله

بشدة التحرك والازعاج وان يضاعف ذليل الاشياء
عن معاريها ومداكنها اي لك مقدرة تامة ورحمة
عامة وقوله وقد كان قبلك طرف لكان او
لتجعت اقوام في المجمل القوم جماعة الرجال دون
النساء وواحد القوم امرء يقال قوم واقوام واقاوم
جمع الجمع تجعت بهم صنعة اقوام يقال فجعته بالمصيبة
اذا اوجعته خلى لنا هلكهم خبر كان في الاساس
خلى سبيله تركه وانما اتى بهنا بضمير الجمع تتميما لمعنى
تاسى به سمعا في الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى
بمعنى الجمع بقرينة قدنه وثانيا بمعنى الواحد بقرينة قدنه
ايضا وابصارا قد مر تفسير البصر وانت الذي
لم تدع سمعا ولا بصرا يعني ان الاقوام مع كثرتهم
قد خلوا اسماعا وابصارا وانت تعلم مع وحدتك
لم تترك سمعا ولا بصرا الا اشقا اي شيئا قليلا باقيا
فامر العيش اي صار العيش مرا بسبب ذلك
الى حد لا غاية وراءه وهذا ما دل عليه قوله امرارا
بتكريره وقوله انت التي كلفتني الكلمة المشتقة

تجمعت

تخلى سبيله

ومنها

ومنها كلفة الامر تكليفا دلج السرى السرى السير
بالليل سواء كان في كله او بعضه والدلج على ما نص عليه
في المجمل في الاساس الليل كله فاضافته الى السرى من اضافة
الخاص الى العام تحقيقا لمعنى المشقة وجون القطا
الجون جمع جوني كالعرب والعربي وسوف تعرف من
من القطا سود البطون الاجنحة وهو اكبر من الكدري
بالجهلتين الجهلة ما استقبلك من الوادي
ذكره الامام المرزوقي جثوم جمع جاثم يقال جثم الطائر
اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة
من ابيات كتبها الى امامة يعدد عليها ما ناله من
ضروب المشقات فيها فاجابته بابيات منها البيت
الآتي ذكره وقولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
الاخلاف تضييع الوعد واشمت بي من كان
فيك يلوم الشماتة الفرح ببلية العدو والقوم
العذل تعدد عليه جناياته وحق الخطاب اي
اللائق به الواجب فيه بحكم الوضع ان يكون مع معين
لان تغيير الخطاب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين

سري

دلج

جون

الشماتة

او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله في جزئياته المعينة
على اختلاف الرأيين وانما اثر كلمة مع على اللام لان
المتبادر منها الاختصاص بمعين وهو غير معتبر في حق
الخطاب ومن وهم انه لا يقال الخطاب معه فقد وهم
ثم ترك ذلك الحق واداة التراخي للدلالة
على التفاوت بين اجزاء الكلام على وفق القياس اللغوي
واجزائه على موجب استحسان ائمة البلاغة وانما قال
الى غير معين اعتبارا لما في الترك من معنى العدول
فالى من صلة معناه لا من صلة لفظه والمصير في مثل هذا
الى التقدير او التضمين ناش عن عدم الوقوف
لهذا النوع من التوسع كما تقول فلان لئيم ان اكرمته
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك الاساءة
نقيض الاحسان فلا تريد مخاطبا بعينه بل تسقط
خصوصية المخاطب عن حيز الاعتبار كيلا يتوهم ان
لها مدخلا في المعاملة المذكورة فيفوت الغرض الاتي
ذكره كانك قلت ان اكرم او احسن يعني
كانك لا تقصد بهما مباكرما معينا ومحسنا معينا

كذلك في صورة الخطاب في الاصل او احسن ولا علاقة
بينه وبين المفسر قصدا مفعول له لقوله لا تريد
اي النفي دون المنفي الى المبالغة في تشهير سوء
معاملته كانك احضرت كل احد ممن يصلح ان يخاطب
مخاطبته بسوء معاملته معه وصورته في ذهنه هذا هو
المقتضي لاخراج الكلام ذلك المخرج لا ما ذكر في الاصل من
القصد الى بيان عدم اختصاص سوء معاملته بواحد دون
واحد اذ يمكن اداء ذلك المقصود باخصر مما ذكره المصنف
على ما ظهر مما تقدم فتدبر وانه اي ترك الخطاب
الى غير معين كشرح العدان تنبيه على حسن هذا الاسلوب
بجعل استيناف لبيان ما ذكر قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي المخاطبين
رؤسهم وقوله تعالى واذا رايتهم حسبتهم
لؤلؤا منثورا زاد هذا المثال على ما في الاصل
تنبيها على عدم اختصاص ما ذكر بصورة التصبيح على العموم
بالوجه المذكور انفا قصدا تعليل لارادة العموم
المفهوم من قوله يحمل على العموم لا للحمل المذكور لانه من

السامع لا من المتكلم الى تقبيح الحال اي حال المذمومين
وهم المجرمون في المثال الاول وتحسينها اي والى
تحسين حال الممدوحين وهم العلماء في المثال الثاني في
الغاية قيد للمقصودين المذكورين في الاصل [illegible]
تقبيح حال المجرمين وانما عدل عنه لعدم انتظامه مع
قوله وتحسينها وان قد بلغت عطف على وجه التفسير
على ما تقدم من الظهور اي حيث يمتنع خفاؤه بالبتة والبتة
البت القطع يقال افعله بتة ولا افعله البتة
لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر فلا يختص
ظهورها رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب بل هذه
مفصحة عن مقدر ينتظم به الكلام تقديره فالخطاب غير بل الفصيحة
مختص براء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فله
مدخل في هذا الخطاب ولا يبعد ان يسمى هذه بل الفصيحة
وهذا من مداحض الكتاب كم زلت فيه اقدام
الافهام عن سنن الصواب وكذا اي وكمثل ما ذكر
من المثالين على العموم للقصد المذكور امثاله في الاصل

امثاله

امثاله له ذ تنكيره للتكثير ولا حاجة اليه بعد ما سبق
وانه كثير منها قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم وقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على ربهم
واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا او مقام
غيبة هذا هو المناسب لسياق الكلام لا ما في
الاصل من قوله او كان المسند اليه في ذهن السامع
وكون الاسماء الظاهرة ايضا للغيبة لا يقتضي العدول
عن سنن الانتظام المقصود الا احترازا عنها بقوله ويراد
الاشارة الى المسند اليه مخرج ما يقتضي كونه ضميرا
في مقام الغيبة الى امر واحد لا الى امرين كما توهم
وهذا لانه اذا كان حاصلا ولم يقصد الاشارة
اليه فانه حينئذ يعبر عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله وباسم آخر دال على ما
يقصد من المنع مثل ان جارك زيد جارك فاضل
كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل اعني ذلك الرجل كذا
فعلى خلاف مقتضى الظاهر فلا حاجة للاحتراز عنه اي
اعتبار ان يكون الاشارة الى الحاصل من حيث انه

حاصل الى حاصل ثم ينقل الى اخر لان المقصود على ما مر افهم
من الحصول والمعتبر ههنا انما هو الحصول في ذهن المخبر له
في الاصل في ذهن السامع وهو لا ينتظم الغائب الذي
يفهم من الكتاب لكونه مذكورا لفظا او معنى كما في
قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى او في حكمه
للقرينة حالية كانت او مقالية في الاصل لقرائن
الاحوال ولا يخفى ما فيه من الزيادة من جهة اللفظ والنقصان
من جهة المعنى والكلام مجرى على مقتضى الظاهر لا بد في تمام
الضابط المذكور من هذا المذكور على ما ستقف عليه وقد اخل
به العلامة الشيخ اعلم ان المسند اليه اذا لم يكن حاصلا
في ذهن المخبر له اصلا لا يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري
الكلام على خلاف الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب
نعم على ما سيأتي وان كان حاصلا ولم يقصد الاشارة اليه
فانه يعبر عنه باعادة الاسم بعينه وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله او باسم اخر دال على ما يقصد من المعنى
مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل وانما قال جاءني
رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر

مطلب

فلا حاجة للاحتراز عنه الا اعتبار ان يكون الاشارة الى
الحاصل من حيث هو انه حاصل كقوله في الاصل كنحو
قوله ولا حاجة الى زيادة عبارة نحو على خلاف المعهود
لان التنبيه على كثرة الامثلة في هذا النوع قد حصل بما يراد بها
متعددة من البيض الوجوه كناية عن نقاء عرضهم
بني سنان بدل او نصب على المدح لو ابتغيت
تستضيء بهم اضاؤا اي لو ثبت طلبك للضوء
منهم لاضاؤك هم حلوا من الشرف المعلى في موضع
الصفة المحذوف بقرينة حيث شاؤا ومن حسب
العشيرة قد مر تفسير الحسب والعشيرة تنتظم
الفخذ وما فوقه من البطن والعمارة والفصيلة و
القبيلة والشعب حيث شاؤا اي حلوا اي
محل شاؤا من الشرف الرفيع وحسب العشيرة اراد
بالاول انه ذو المفاخر من جهة الاباء وبالثاني ان
اقاربه ايضا ذوو مفاخر وقوله بين ابي اسحق المرجى
البركة وابو اسحق كنية المعتصم بالله طالت يد العلى
لطول يد العلى به عبارة عن بلوغها الكمال المتوقع على يديه

ابو اسحق كنية المعتصم بالله

طول يد العلى

على الكناية من حيث ان طول اليد وسيلة في الجملة الى الوصول
الى المطالب فلا استعارة ولا تخييل كما في قوله تعالى يد الله
مغلولة عبارة عن البلوغ الى غاية البخل على الطريقة
المذكورة فلا استعارة ولا تخييل نعم فيه اسناد الى
الفعل حال ابله للاشعار بان وصف الفعل اعني ابله عن طلب
الرزق فيه وهذا من جملة مبالغ الممدوح وقامت
قناة الدين قد مر الفرق بين القناة والرمح والمراد
بهنا قناة الظهر وهي مجتمع فقراته بقرينة سياق الكلام
ولحاقه وقيامها باستقامة القامة وفيه استعارة
مكنية وتخييل وكذا في قوله واشتد كاهله الكاهل
ما بين الكتفين واشتداد كاهل الدين كناية عن احكام
احكامه هو البحر هو معروف ويسمى بذلك لاتساعه
من اي النواحي اتيته النواحي الجوانب جمع ناحية
ومن متعلق باتيته واي شرطية جزاؤها فلجته
المعروف واللجة هي التي لا يدرك قعرها ذكره الامام
المطرزي والمعروف العطاء والبر قد مر تفسيره
ساحله الساحل معروف وانما سمي به لان الماء

الكاهل

لجة

وجه تسميته الساحل

التحله

68

صح

اسحله اي قشره ذكره صدر الافاضل وقوله ارحب
الصبر اصل الصبر حبس النفس على الشر لذلك قيل قتل فلان
صبرا محمودا ممدوحا وعنه مذاهب جملة اسمية
في موقع الحال من المكروه المعتبر في مفهوم الصبر والضمير له
لا للصبر لان المذهب عنه متعدد والمذاهب مواضع
الذهاب وطرق التقصي والنجاة فكيف متعلق
بمحذوف اي فكيف لا يحمد الصبر اذا لم يكن عنه
اي عن المكروه مذهب مخلص اذ حينئذ يفيد
الجزع والقلق سوى التعب النفساني والتعب الجسماني
فلا يحسنه في الكلام ولا حاجة الى صرفه عن الظاهر
المبادر هو المدرب المنجي لمن احدقت به
المدرب اراد به معنى الملجأ وانما عبر عنه للمشاكلة
بالمدرب في قوله مكاره وهي ليس عنهن مدرب
ومن غفل عن هذا التعسف في الجواب والله اعلم بالصواب
التي تمنع كونه علما اسما كان او لقبا
او كنية هي ان يكون المقام مقام احضاره الغير في
كونه وله للمسند اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ

[illegible]

علم جنسي

وفي الآخر بالمعنى بعينه اي ملتبسا بعينه وشخصه احترز به
عن النكرة والعلم الجنسي لانه ليس بعلم كشخصه في ذهن السامع
مخاطبا كان او غيره في الاصل ابتداء اي اول مرة
احترز به عن ضمير الغيبة والموصوف بلام العهد وانما ترك
لانه يغني عنه قوله بطريق يخصه احترز به عن سائر
المعارف وهذا لا يغني عن القيد الاول لانه لو ترك لا يتعين
العلم الشخصي بل يصدق على العلم الجنسي ايضا وانما لم تعلق بلفظ
يخصه كيلا يخرج الاعلام المشتركة فان المشترك فيها اختصاص
اللفظ لا اختصاص الطريق لان كونه طريقا باعتبار
الوضع او ما يقوم مقامه من الغلبة والاختصاص بحسبه
ثابت فيها ايضا كقولك زيد صديقك وعمرو
عدولك في الاصل كنحو زيد اه وقد عرف وجه العدول
عن مثله فتذكر وقوله ابو مالك قائم فقره كا
نعم من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته
عليه لا يتجاوزه الى غيره وشيع غناه يعني انه
نعو سمته وكرمه لا يظهر حاجته وشيع عطيته
وقوله الله يعلم يجري مجرى القسم ما تركت

فتأمل

فقالهم

فقالهم جوابه حتى علوا فذبي كناية عن المبالغة
في الحاجة والباء في بأشتر للتعدية اي بدم اشتر
نزبد اي ذي زبد لكثرته وغليانه اراد الاعتذار
عن ترك القتال بانه ما كان فراغه عنه اختيارا بل
كان اضطرارا حيث لم يبق الاقتدار والاستشهاد على ما
هو اختيار المحققين من ان الله من الاسماء الاعلام
قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب التباب
الهلاك ومنه قولهم اشابة ام تابة غير الاسلوب بينا
لانه مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة فكأنه
قال تعالى ابو لهب يداه تبتا او قعام تعظيم العلم
عدل عن عبارة الاسم الواقعة في الاصل لما فيه من
التشكيك صالح لذلك اي باسم الاشارة
في موضع الضمير تعظيما لشان التعظيم دون غيره
مما يمكن ان يعبر به عن المسند اليه اسما كان او غيره
لا بد من هذه الزيادة وقد اهملها العلامة السكاكي
كما في الكنى كابي الفضل وابي المعلى والالقاب
كفخر الاسلام وصدر الافاضل والاسامي

كما في وليت اهمل هذا القيد في الاصل وحقه ان يذكر لتتم
المحمودة صلاحية هذه الاعلام للتعظيم باعتبار انبائها
بحسب معانيها الاصلية عن فضل وكمال او اهانة
والعلم صالح له مثل ما ذكرنا آنفا كالاعلام المذمومة
كنيته كان كابي جهل او لقبا كقفة او اسما ككلب
او كناية اراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية
لعدم صحتها على ما ستقف عليه عن معنى من المعاني
عطف على تعظيم او اهانة والعلم الصالح لهما
اهمل هذا القيد في الاصل وحقه ان يذكر مثل قوله
تعالى تبت يدا ابي لهب وذلك انهم قد يعتبرون
في الاعلام المعاني الاصلية ولهذا يكنون اولادهم
ويلقبون بما ينبئ عن معان مستحسنة تفاؤلا ومن التيمن
في هذا قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه
بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت رأيت
فردا ولم ار من بنيه ابا لديه اي يدا
جهنمي وذلك انه اطلق ابو لهب على الشخص المسمى
ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه

الى ملزومه في الجملة وان لم يكن مقصودا اصالة حتى يكون
من قبيل الكناية المصطلحة وهو كونه جهنميا وانما قال يدا
جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي او ايهام
اراد انه امر وهمي لا حقيقة له كالتطهير في محل المسند اليه
وذلك لان المراد من اللذة الحسية لا العقلية لانها
لا يتوقف على الذكر باللسان ولا حاجة الى اعادة
لفظ المقام الواقع في الاصل انك تستلذه من
استلذ اذا عده لذيذا وفي الاصل تستلذ اسمه
العلم ولا يخفى ما في البدل من الفضل او اعلام انك
بهذا الامر محقق فلهذا قال اعلام والعلامة السكاكي
لغفوله عن هذا الفرق نظمهما في سلك واحد تبركا
او ما شاكل عطف على ايهام او اعلام ذلك
اشارة الى جميع ما ذكر مما له مدخل في الاعتبار منها
ايقاع المخاطب في المسرة بنحو سعد وسعيد وفي
المساءة بنحو سفاك وسفاح واما التنبيه على غباوته
بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا بما يخصه من العلم
فليس بشيء على ما تقف عليه باذن الله تعالى

اي بمعنى كونه اسم اشارة قدمه على الموصول على عكس ما
في الاصل لكونه اعرف منه لان السامع يعرف مدلوله
بالقلب والعين بخلاف الموصول فهي ان يكون
متى تجد والظرفية اي فهي حاصلة في زمان صح فيه
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها
لان يشار بها الي محسوس مشاهد فان اشير بها الي
مشاهد غير محسوس او الي محسوس غير مشاهد فلتنزيله
منزلة المحسوس المشاهد واتصل بذلك اي خفقا
على الوجه المذكور داع اي باعث فان عدم الطريق
الى الاحضار سوي الاشارة الحسية باعث متقدم وكذا
القصد المتعلق بالكمل التمييز وغيره باعث متقدم وهذا
تصريح بانه لابد من مرجح بعد المصحح مثل ان لا يكون
لك او لسامعك طريق اليه اي الي احضاره في ذهن
السامع سوى اي سوي الاشارة الحسية كقوله
واذا ما مل شخص ضيف متقبل آت من جهة القوام
متسربل يقال سربله فتسربل اي البسه السربال

وهو القميص فلبس سربال الليل استعار السربال
لظلام الليل المشتمل عليه بمنزلة اللباس اخبر مظلم
بطريق الكناية ادمي جواب اذا اي التفت
اي الكوماء واقبل عليها وهي الناقة العظيمة السنام
هذا طارق في موضع الحال بتقدير القول اي قائلا
هذا الشخص آت بالليل خاطبها بذلك على مجرى عادتهم
في خطاب الحيوانات نحرتني الاعداء ان وعائه عليه
والقتل نحرا اشد يدا وهو يلايم المقام فلا وجه لحمله
على المشاكلة بان يكون المراد من النحر مطلق القتل ان لم تنحري
هذا امثال الايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه محقه
ان يذكر قبل قوله او ان يقصد بذلك اي بالاحضار
على هذا الوجه اكمل تمييز له اي للمسند اليه وتعيين
هذا اصرح في ان التمييز الحاصل باسم الاشارة اقوى من التمييز
الحاصل بالموصول فلا يصح القصد الا زيادة تقرير المسند اليه
وتوضيحه ان يكون باعثا لايراده موصولا كما توهم وكذا
لا يصح القصد الي التنبيه على غباوة السامع ان يكون باعثا
لايراده علما بل حقه حينئذ ان يذكر باسم الاشارة لا باسمه

العلم كقوله هذا ابو الصقر الصقر الطاير الذي يصاد به
فردا حال موكدة عاملها معنى الاشارة او التنبيه ويجوز
نصبه على المدح في محاسنه متعلق بفردا لانه بمعنى
متفردا اي متفردا في محاسنه وهي مقابل المساوي عن غيره
من نسل شيبان حال اخرى بين الضال
والسلم حال من نسل شيبان لا من شيبان لان
المراد منه القبيلة المنسوبة الى شيبان والمعنى ان تلك القبيلة
من خلص العرب وفصحائهم فان نزولهم بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية كناية عنه وقوله ولا يقيم على ضيم
يراد اي ظلم يراد به اي بذلك المقيم الدال عليه الفعل
الا الاذلان عير الحي يقال للحمار الاهلي والوحشي
عير والمراد حمار القبيلة يكون عندهم مكرما لكل احد لا مرسلا
في الصحاري ولا مكرما مختصا باحد والوتد الوتد من
معان العير ومن هنا ظهر وجه اللطف في الجمع بينهما وتخصيص
الوتد بالذكر من بين امثاله هذا على الخسف اي
على الذل مربوط برمته اي بالقطعة البالية
من الحبل وذا يشج يدق ويكسر فلا يرثى له

وتد

الرواية

الرواية بالفاء والدراية تعين تصديره بالواو اي
لا يرق ولا يرحم له احد بين اولا امتيازهما عما عداهما
في صفة الذل اي الهوان ثم بين ذاتهما ثم اورد اسم
الاشارة لكل منهما واحدا بذلك تميزه الكل تمييز وتعيين
ليكون ما اسند اليه من وجه ذلته بحيث لا يتطرق
اليه التباس اصلا والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم
بان هذا صفة الحمار والجماد وقوله اولئك قوم ان
بنوا لا يخفى عليك ان المناسب لمقام المدح ايراد اذا
دون ان لما ياتي من ان الاصل في ان الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط حتى اذا القطع بوقوع الشرط احسنوا
البنى بالضم جمع بنية بالضم والكسر والمراد ما بنوا
من صنايع الخير وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا
شدوا اي اوثقوا واحكموا او ان القصد
بذلك اي بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان
حاله في القرب والبعد والتوسط لما في اسماء
الاشارة من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد اليه
ذلك امر زايد على تاديته اصل المعنى الذي هو الحكم المسند اليه

بني

معبرا عنه باي طريق كان ثم تفرع على ما ذكر عطف على تعود
اي فيحصل قصد الكمل التمييز وبيان الحال ثم تفرع عليه
وجوه من الاعتبارات اي الاصل في اسماء الاشارة
ان يقصد بذلك بالكمل تمييز لكمال العناية بتمييزه وتعيينه
فانه معنى يناسبه كقوله عز من قائل اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اولئك للتنبيه على
استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بصلوح
تمييز المشار اليه او ان يقصد به التنبيه على ان السامع
غبي انكار او عبارة التنبيه على خلاف ما في الاصل لانه
المقصود لا المنبه عليه لا تمييز عنده الا بالحس
وغيه تنزيل له منزلة البهايم كما في قول الفرزدق ينفي
خطابه جريرا وهو يهاجيه اولئك اباي فجئني
بمثلهم الامر للتعجيز اذا جمعتنا يا جرير المجامع
كناية عن زمان الافتخار بالانتساب على ما هو دأب
الاعراب ثم اشار الى الاعتبار المتفرع على بيان الحال
بقوله او ان يقصد بقربه الملكات الذي قيل عليه
هذا تحقيره واسترذاله تشبيها للمراتب المعقوله

بسم
بسم الله الرحمن
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
ربه
اعراب عز من قائل
هو في موضع التمييز تعالى عز قائلا
وعز من قائل صح

بالمنازل

بالمنازل المحسوسة كما في قول عائشة رضي الله عنها
تمثيل لا تنظير لان الغرض قد يه للمشار اليه مطلقا لا
للمسند اليه بخصوصه يا عجبا اي يا قوم اعجبوا عجبا
وروي غير منون ايضا على ان الالف بدل من ياء
الاضافة اي يا عجبي احضر فهذا اوانك لابن عمرو
هو عبد الله بن عمرو بن العاص محقرة له قالته
حين افتى بوجوب نقض الضفاير على النساء عند
الاغتسال اما التعجب فلجرأته على مخالفتها فيما يتعلق
بالنساء وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا ثلثي دينكم من
هذه الحميراء واما التحقير فان فتواه على خلاف النص
وهو قوله عليه السلام لام سلمة رضي الله عنها يكفيك اذا
بلغ الماء اصول شعرك وقوله عز وعلا حكاية عن
الكفار في الاصل وكما حكيه عز وعلا عن الكفار ولا يخفى
ما في البدل من الفصل ماذا اراد الله بهذا مثلا
تمييزا او حال قالوا ذلك لما سمعوا ما في القرآن من ضرب
المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك
وفي موضع آخر خبر لما بعده وانما غير الاسلوب لانه تمثيل

الالف
بدل من ياء
الاضافة

قالته
حين افتى
... الغسل

للمسند اليه بخلاف ما تقدم اهذا الذي بعث اي بعثه في
هذا الاسقاط نوع تاييد لما قصد من التحقير الله رسولا
التنكير للتعظيم اللائق لشان من كان رسولا من الله تعالى
وفيه تقوية للانكار الذي قصد بالاستفهام وفي موضع
آخر اهذا الذي يذكر آلهتكم اطلق الذكر والمراد الذكر القبيح
اشعارا بانه لا يليق بذكرهم اصلا فضلا عن ذكرهم بالوجه
القبيح ومنه غير الاسلوب لان المشار اليه فيه
معتبر في نفسه بخلاف ما تقدم وايضا يحتمل ان يكون
المقصود قرب الحيوة بلا تحقير وما هذه الحيوة الدنيا
الا لهو اللهو ما يشغل الانسان عما يعنيه ويهمه ولعب
كل عمل لا يجدي نفعا فهو لعب وما في الاصل من تاخير
اللهو من قبيل السهو وكقوله حكاية عن امراته هذا
ايضا تمثيل للمشار اليه مطلقا وايراد الامثلة للمسند اليه
بخصوصه في البين تفنن منه تقول وقت في
موضع الحال تقديره قد تحريها بيمينها انما تعرض بخصوصه
اليمين تصويرا للحالة المعتادة للنساء ابعلي هذا
الاستفهام للانكار والتوبيخ بما رأت منه من الحالة

المسكر به وهذا اخبر بعلي بالترقي المتقاعس التقعس
خروج الصدر ودخول الظهر على طريقة الاستعارة التهكمية
ولا يخفى لطف موقعها والظرف متعلق بالمتقاعس على تضمين
التنفير اي بعلي هذا الذي صار احدب بسبب كثرة
ادارة الرحى وبعده تعظيمه عطف على قوله لقربه
تحقيره والوجه ما تقدم كما في قولك ذلك الفاضل
واولئك الفحول قصد التعظيم ظاهر من الوصف المذكور
فلا حاجة الى ما في الاصل من قوله في مقام التعظيم
وقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب ذهابا للذهاب
الى بعده درجة نصب على التمييز وقوله تعالى حكاية
عن زليخا فذلكن الذي استقط ما في الاصل من عبارة
قالت لانها مع عدم الحاجة اليها ليست من المحكي
ولم يقل فهذا او يوسف عليه السلام حاضر في
المجلس رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاق ان يحب ويفتتن
به المقام واستبعاد المحله في ذلك ومن البعيد
تقصد التعظيم بهذا التنصيص لتوهم احتمال ان يقال
الاشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا لان سياق

الكلام

وهو ضد الحدب يقال رجل اقعس وتقعس وتقاعس والمراد الاحدب مطلقا الاستعارة التهكمية

وسياق الكلام والحال في

ادخلوا الجنة ومقتضى البلاغة ان لا يتعدا بالاشارة
على ما نبهت عليه فيما سبق وتلك الجنة التي اورثتموها
بما كنتم تعملون في عبارة اورثتموها اشارة الى انها
موهبة من الله تعالى لا دخل فيها لكسبهم فالباء
في قوله تعالى بما كنتم للسببية الناشية من الوعد [illegible]
فلا مخالفة بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم ان احدكم
لا يدخل الجنة بعمله الا ان يتغمده الله برحمته او
تحقيره عطف على تعظيمه في الاصل او خلاف تعظيمه
ولا يخفى ما في البدل من الفصل لفظا ومعنى كما في قولك
ذلك اللعين تبعد الله عن ساحة عز الحضور
او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك
اولسامعك والاشارة الى ما ذكر من الامور الداعية
الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها تماله انخراط
انتظام مستعار من انخراط الخرز في سلكه
في هذا السلك يعني سلك الدعاء والتفريع
ولطايف هذا الفصل يعني فصل الداعي لكون المسند
اليه او غيره اسم الاشارة لا يكاد ينضبط اي

لا يقارب ان ينضبط فضلا عن ان ينضبط ومن اللطايف
المتفرعة قصد التعظيم بالقرب المقصود وهذا بناء على
ان عظمة الشيء تقتضي التوجه اليه والتقرب منه كما في
قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واما
ما ذكره صاحب الكشاف من ان في اسم الاشارة
الذي هو اولئك ايذانا بان ما يرد عقيبه فالمذكورون
قبله اهل لاكتسابه من اجل الخصال التي عددت
لهم فمن لطايف كون المسند اليه اسم اشارة لا من
اللطايف الداعية اليه لان الايذان المذكور يحصل
بالموصول ايضا ولهذا لم يذكره المص من الدواعي
وذكر في المثال المذكور داعيا آخر والله اعلم
التي يعني كونه موصولا اطلاق المسند اليه على اللفظ
شايع ذائع فلا حاجة الى التاويل فهي متى صح احضاره
فيه تجوز وقد مر بيانه في ذهن السامع اي
يكون شانه ان يحضر فيه سواء حصل الاحضار او
لم يحصل لمانع كما اذا كان حاضرا قبله بواسطة
جملة معلومة الانتساب يعني عند السامع بيان

مشار اليه اي الى معين مشار اليه باعتبار تعينه عنده
واتصل بذلك اي باحضاره بهذا الوجه داع وهذا
اولى من لفظ الاصل لان اطلاق الغرض على الى على المتقدم
لا يخلو عن تعسف وهذا تصريح بانه لا بد من مرجح بعد المصحح
كما هو الاصل المطرد في جميع الحالات المقتضية مثل ان
لا يكون لك او للسامع عدل عن عبارة المخاطب
الواقع في الاصل لعدم انتظامه مع ما في سياق الكلام
من التعميم منه امر معلوم سواه اي سوى كونه منسوبا
اليه بالجملة حقيقة او ادعاء اهمل السكاكي هذا القسم
وحقه ان يذكره ويدرجه الى التجاهل وملاك التحريف في
هذا النقض على ما ذكره في تنكير المسند اليه وحقه ان يذكر
هنا فنقول بان نوع هو الرواية والدراية ايضا
تقتضيه اي حينئذ نقول لا يقال يجوز ان يجعل تلك الجملة
صفة للنكرة فلا يتعين الموصول لان الكلام على تقدير كون
المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجود التعريف
الذي كان معك امس مثال للاول على ما
افصح عنه قوله لا اعرفه وقوله او الذي كان معنا امس

رجل

رجل عالم مثال للثاني على ما نبه عليه بقوله فاعرفه
وانما قال معنا دون معي ليشعر بعلم المخاطب بالصلة او الذين
في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم او لا يعرفهم هذا
المثال لبيان ان عدم العلم لك وللسامع ليس على منع
الجمع وان الثلثة قد يجمع في مادة واحدة في الاصل او ان
يستهجن التصريح بالاسم وانما تركه لانه لا يصلح مرجحا
للموصول لامكان التعبير بوجه آخر فتدبر او ان يقصد
لا بد من اعتبار القصد لان الكلام في الى المتقدم زيادة
التقرير يعني تقرير الحكم على المسند اليه نحو ان يراد تقرير ما سيق
له الكلام وهو كمال صيانة يوسف عليه السلام في المثال الاتي
وكونه وجها ظاهرا كما في قوله عز وعلا وراودته المراودة
المطالبة مهملة ولطف من راد يرود اذا جاء وذهب
التي هو في بيتها لا خفاء في ان في كونه في بيتها وتمكنها
من طلب وصاله وعرض جمالها تقريرا وتحقيقا للمراودة
عن نفسه اي خادعته عن نفسه وهذا لا يصلح مثالا
لكون المسند اليه موصولا استهجانا للتصريح باسمها كما
نبهت عليه آنفا نعم يصلح مثالا لاشتمال الموصول على

بهذه النكتة وقد نبه عليه بقوله وفيه حيث لم يصرح
باسمها ولا بامرأة العزيز ستر على الحرم وهو عند
العرب من خصايص الكرم وبهذه النغمة المتروكة في الاصل انتظم
قوله والعدول عن التصريح باب للتنكير للتعظيم
من البلاغة يصار اليه مصيرا كثيرا وان اورث
المصير تطويلا ومن لطايف هذا الفن ما في قوله
قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي اراه
من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن
قالت لمن قالت لمن يحكى عن شريح لم يقل ويحكى
لانه في معرض البيان ان بالنصح لانه معقول يحكى
رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر سلك مسلك الكناية
دفعا لاحتمال السهو والتلطف فقال له شريح شهد
عليك ابن اخت خالتك اي ابن نفسه بقرينة المقام وان
كان مدلول الكلام اعم لجواز ان يكون اخا لا نفسه
او ابن خالة اخرى انما شرع التطويل استيناف
على تقدير سؤال استهجانا للتصريح هذا اول من قول
العلامة التحاكي ليعدل عن التصريح لان العدول عن التصريح

لا يصلح غاية للتطويل نسبة الحماقة الى المنكر فان قلت
اليس يكفيه ان يقول شهد عليك ابن ابيك في الحاجة
الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه
وذلك ان العرب تخاطب اخاه يا ابن امي تحريكا
لعرق الشفقة بتذكر علاقة لا شبهة فيها لان في
الاقرار ثم الانكار اوخالا للرقبة في الاصل للعنق
ولا يجمع ما في البدل من النقض في ربقة الكذب الربقة
حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار الغنم فتشد به
وتنكير للتعظيم لا محالة اي لا تحول ولا انتقال
عن ذلك الاصل لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا
للعنق في ربقة الكذب لا محالة او للتهمة وانما عدل
عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصورة المذكورة لازم
لا محالة ضرورة ان انكاره او اقراره غير مطابق للواقع
فالوجه ما ذكر قوله او للتهمة بسكون الهاء لا بفتحها اذ
حينئذ يكون اسما لما يتهم به والمراد المصدر كالكذب
وكذا كالحكي الرابق ما يحكي عنه اي عن
شريح انه اتاه رجل كذا في الفايق وما في الاصل

من قوله ان عدي ابن ارطاة اتاه ومعه امراة من اهل
الكوفة يخاصمها ضبط ناش من الخلط بين القصتين فان
عدي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اياس بن
معاوية على ما ذكره الامام الميداني في مجمع الامثال فلما جلس بين يدي
شريح اي بين الجانبين الملاصقين بيمينه وشماله قريبا عنه
سميت يدين لكونهما على سمت اليدين مع القرب منهما
قال اي ذلك الرجل لشريح اين انت
حقيقة السؤال عن المكان والمراد معناه المجازي وهو السؤال
عن الاشتغال فيه كانه قيل اي شغل انت في مكانك
يعني هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا قال بينك وبين
الحائط ابغض شريح من ايراد خطابه لما فيه من سوء
الادب فحمله على حقيقته فاجاب بتعيين المكان تجهيلا
وتعريضا بانه بين جاهلين قال اني امرؤ من اهل الشام
قال بعيد سحيق اي مكانك بعيد غاية البعد فقد تعبت
في الانتقال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة
فيه قال اني قدمت العراق شاطي الدجلة حتى تحصل
بالبحر قال خير مقدم رحب به لما اطلع ما جرى على

عدي بن ارطاة

العراق

فلة عقله فانكسر سورة غضبه قال وتزوجت
هذه قال بالرفاء والبنين متعلق بمحذوف اي عرستها
وتزوجت هذه ملتبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات
قال ابن السكيت اذا قرا مهموزا يكون ماخوذا من
رفات الثوب اذا جمعته واذا قرئ غير مهموز يكون
ماخوذا من رفوت الرجل اذا اسكنته والنهي عن هذا
الدعاء لم يسلم كونه تحريميا فلا حاجة الى ان يقال
ان شريحا غافل وقال ان انها ولدت غلاما اي
ولدا ذكرا وانما قال غلاما تفاؤلا فان الغلام الطار
الشارب ذكره في المغرب قال ليهنك الفارس
دعاء اي ليكن هنيئا لك لا يتعاطى هنيئا وتفاؤل
ببلوغه حد الفروسية قال واردت ان انقلها
الى داري يعني ان انقلها من العراق الى الشام
قال المرء احق باهله هذا ليس من قبيل فلان
احق بماله اي لا حق لاحد فيه غيره بل من قبيل فلان
احسن وجها من فلان لا تريد به نفي الحسن عن الثاني
بل تريد به الترجيح قال قد كنت شرطت لها دارها

اي وطنها استعارة من وكر الطاير قال الشرط
املك تمامه عليك ام لك ذكره الامام الميداني مثل
اي ملكته وغلبته وتصرفه اشد واكثر فينبغي ان لا يخالف
قال اقض بيننا قال فعلت اي فعلت ما فيه الكفاية
لان القضاء انما يكون بعد حضور الخصمين وظهور الخصومة
قال فعلى من قضيت تفريع على جوابه قال على
ابن امك ولا له المقام بها مطيقة عدل عن لفظ
عليك عبر عن تركه بالعدول مبالغة في اقتضاء المقام
اياه لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق صرح به
يتعدى بالباء وتعديته ههنا بعلى باعتبار تضمين معنى
الاصرار كما في شهد عليه لا باعتبار تضمين معنى التنصيص
لان تعديته ايضا بعلى باعتبار التضمن صرح به صاحب
الكشاف عليه في الاصل على المخاصم ولا يخفى
ان حق المقام الاخفاء دون الاظهار من القضاء
في الاصل عليه ولا حاجة اليه فان ذكره في
المتن يغني عنه او الايجاز عطف على زيادة
التقرير في الاصل او ان يومي بذلك ولا يخفى ما في البدل

من الفضل الى وجه بناء الخبر اي طرق وطريقة
وانما اضيف الى بنائه تنبيها على انه باعتبار نظمه والصورة
لا باعتبار مفهومه الذي تنبيه عليه فيقول يعني نفهم
من المبتدا اي الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتامل
ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان
كما في المثال الذي ذكره بقوله الذين آمنوا لهم درجات
النعيم او العقاب والنيران كما في المثال الذي ذكره
بقوله والذين كفروا لهم دركات الجحيم الدرجة
هي المرتبة من حيث يعتبر فيه الصعود ويقابلها الدركة
فان المعتبر فيها النزول في الجحيم النار الشديدة الالتهاب
وكلمة ثم في قوله ثم يتفرع فصيحة تفصح عن محذوف
اي فيحصل الايماء ثم يتفرع عليه اي على الايماء المذكور
وانما عدل عن اسم الاشارة الواقعة في الاصل لان
مقتضى التقرير المذكور الاتيان بالضمير اعتبارات
لطيفة لما وصفها باللطف كان مظنة السؤال
عن وجه لطفها فاستانف ببيانه فقال ربما
يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم اي بغير الخبر من

[illegible]

المتكلم والمخاطب الغائب كما في قولك الذي يرافقك
او يرافقني او يرافق زيدا يستحق الاجلال
والرفع فالمرافقة المفيدة بأخذها علة لثبوت الاستحقاق
ادعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم
وكذا الحال اذا قلبت الصلة والخبر كما في المذكور بقوله
والذي يعاديك يستحق الاذلال والقمع قال
ابو الليث القمع ان يبسط الرجل كفه فيضرب به قفا
الانسان او بدنه كما في التهذيب ولقائل ان يقول
ان التعريض بالتعظيم كما يحصل بما ذكر كذلك يحصل بقولك
رفيقك يستحق الاجلال وكذا في صورة الاذلال فان قلت
ان في ترتب الحكم على المشتق ايذانا بعليته مأخذ الاشتقاق
فالغرض المذكور لا يصلح مرجحا لايراد المسند اليه موصولا
ومنه اي من التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما
فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض
ههنا من الحذف لا من الايماء قولهم جاء بعد اللتيا والتي
اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن الاحاطة
وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى ويأتيك في فصل الايجاز

والتي بعد اللتيا

معناه

معناه مرجعه الى ما ذكرناه آنفا او بالايماء عطف
على بالتعظيم كما اذا قلبت الخبر في الصورتين والعلة
على حالها وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر افرده
بالذكر اخراجا له عن حيز ما تقدم لانه لطموح بمنزلته
القريب الى حصل من حاق الكلام لا من عرضه كما في قوله
ان الذي سمك السماء اي رفعها وهذا ليس علة
لبناء البيت بل جعلا على اسناده الى ما اسند اليه بناء
عليه وذريعة الى تعظيم شأن الخبر على تشابه انا والمؤثر
الواحد واما ما فيه من الايماء الى ان الخبر على الموصول
من جنس الرفعة فلا مدخل له في التعظيم بنى لنا بيتا
يريد بيت العز والشرف دعائمه اعز واقوى
واطول من دعائم كل بيت بحذف المفضل عليه
للتعميم وحذف من من افعل سائغ شائع في الخبر
وربما جعل ذريعة الى التحقير اي تحقير شأن الخبر كما
في قولك الذي لا يعرف الفقه صنف فيه كتابا اهل
العلامة السكاكي هذا وحقه ان يذكره وربما جعل
ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا لا شبهة فيه

بمنزلة الدليل له كما في قوله إن التي ضربت بيتا
مهاجرة ضرب البيت أي المهاجرة معلول لزوال
المحبة عادة لكنه سبب حامل لإسناد الزوال إليها
وذريعة إلى تحقق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك
السماء إذ لا دلالة فيه على تحقق بناء البيت مع استحالة
على الإيماء ولو قيل غالت الغول التي ضربت بيتا
مهاجرة لكان تحقق الخبر باقيا على حاله بكوفة الجند
سميت الكوفة بها لمقام جند المسلمين بها غالت
أي أهلكت ودها غول فلا يرجى رجوع ذلك
الود إليها وربما جعل ذريعة إلى تنبيه المخاطب على خطأ
في ظنه كما في قوله إن الذين ترونهم تظنونهم
إخوانكم بهذا الظن منهم علة باعثة على الإسناد
شفاء الغليل إليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء يشفي
غليل هو ما يجده الإنسان من شدة الغيظ
وحرارة العطش صدورهم أن تصرعوا يقال
صرعه أي ألقاه الأرض ولو قيل يشفي صرعكم غليل
صدور الذين ترونهم إخوانكم لكان التنبيه على الخطاء

ودعت الكوفة بكوفة الجند

غليل

باقيا على حاله أو على معنى آخر عطف على خطاء
كقوله إن الذي الوحشة في داره يعني سبب
وفيه بمعونة المقام إيماء إلى حال صبره على خلاف ذلك
تؤنسه الرحمة في لحده على طريقة الدعاء أو
التفاؤل صرح به صدر الأفاضل في ضرام السقط وربما
قصد بذلك عطف من حيث المعنى على الأغراض
المذكورة وليس عطفا على قوله وربما جعل ذريعة لأنه
قد استوفى في فروع الإيماء بقوله أو على معنى آخر
ولهذا أتى بلفظ ذلك المشار إليه إلى جعل المسند إليه
موصولا لا بلفظ هذا المشار به إلى الإيماء وفي تغيير
الأسلوب إشارة إلى أن إيراد المسند إليه موصولا
له مدخل في التشويق المذكور وليس مستقلا بإفادته
إذ لا بد من تقديمه أيضا تشويق السامع بتوجيه
وفيه فيه تغيير لما في الأصل ولا يخفى ما في التغيير
وذلك أن يكون الصلة أمرا غريبا مشوقا إلى سماع الخبر
إلى الخبر هذا خير نتائج الأصل منتظر الوروده
حتى يأخذ مكانه منه إذا ورد عليه أي يتمكن منه

في ترجمة سقط الزند ضرامه

باقيا

وذلك لان الوارد بعد التوجيه والانتظار اعز وادخل
في القبول وانما عدل عن تركيب الاصل وغير ترتيبه
لما فيه من تفكيك الضماير كقوله والذي حارت البرية
فيه اي في شانه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني اي ابدان
الاموات كيف تحيي من الرفات كذا قال صدر
الافاضل في شرح سقط الزند وقال صاحب التنوير
المراد حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من الجماد
الذي هو التراب والاول اقرب الى الصواب وفي
هذه الاعتبارات اي من المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا
لايراد المسند اليه موصولا كثرة تحجم حولها اي
لاجل تحصيلها من حام الطائر حول الماء اذا يقع على الموضع
الذي يتمكن من شربه حول وكانك بشدة
قوتك الادراكية وتلك مثل الترغيب والتنفير و
التي تفرع على الاكرام او الاهانة او الترحم او التأمل
الى تعقب التعريف اي تعريف المسند اليه
باللام فهي متى اريد بالمسند اليه لاشارة الى نفس حقيقة

الى تعقب التعريف اي تعريف المسند اليه
باللام فهي متى اريد بالمسند اليه لاشارة الى نفس حقيقة
انما عدل عما هي الاصل من قوله متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة
لانه يرد عليه ان تلك الارادة لا تقتضي التعريف اصلا فضلا
عن ان تقتضي باللام لجواز ان يكون المسند اليه موضوعا
لنفس الحقيقة كاسماء الاجناس وان يكون من اعلام
الاجناس لدفع ما ذكرنا نازا وقوله ولا علم الجنس
فلا بد من هذه الزيادة وقد اهملها العلامة التفتازاني وغفل عن
الحاجة اليه ثالث رجال الفاضلان كقولك الماء اي
هذا الجنس مبداء كل حي اي سببه المادي قال
عز من قائل استشهاد بطريق الاستيناف على مبدق
ما تقدم من المثال وجعلنا من الماء كل شيء حي تمثال
لتعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه اي جعلنا
مبداء كل شيء حي على ان جعل بمعنى صير ويجوز ان يكون
بمعنى خلق اي خلقنا من الماء كل حيوان هذا الجنس
الذي هو جنس الماء لم يعل جنس الماء تعيينا لمعنى اللام
يأتي في الروايات يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم استقبانيا

آخر لدفع توهم ان التفسير المذكور يخالف لما ورد في الكتاب
واشتهر بين الناس من ان مبدأ الجن هو النار ومبدأ
الانس هو التراب ولما ورد في الحديث من ان
مبدأ الملائكة هو الريح انه جل وعلا خلق الملائكة من
ريح خلقها من الماء وخلق الجن من نار خلقها منه
وآدم من تراب خلقه منه هذا اصرح في وجه
التوفيق ودفع المخالفة ثم رجع الى الامثلة فقال
وقولك الرجل خير من المرأة في تفضيل جنس على آخر
يكفي ان يوجد في الاول فرد افضل من جميع افراد الآخر
والدينار خير من الدرهم هذا التفضيل باعتبار كل فرد
من الاول بخلاف المثال السابق والكل اعظم من
الجزء في افراد الكل ما هو اعظم من جميع افراد الجزء الا انه
غير مراد منه القول المذكور بل المراد منه ان كل كل اعظم
من جزئه فالتعريف في الاول للاستغراق وفي الثاني
يغني عن الاضافة ونعم الرجل وبئس الرجل اعلم ان
نعم وبئس باسم الجنس يدل على ان الممدوح والمذموم حصل
لهما من الخصال ما حصل لجميع الجنس وتمام المدح والذم تعظيما



هذه من المعينين فلا بد من حمل التعريف على الجنس قضاء لحق
البلاغة ومن تعريف الجنس قوله فضله وما عطف عليه
مما قبله لاحتمال العهد في البقين والمعهود في الاول خليله
والثاني الموجود وفي عهده وان الاستغراق في الآية لان
اولئك اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا
جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع
وايضا ما في الآية من التعريف ليس في المسند اليه الخل
كالماء اي جنس الخل كجنس الماء يبدي لي بيان
لوجه الشبه على وجه يوجد في الجنس في ضمن اي فرد
كان اي يبدي خليلي لي وكذا الماء سائر الاخلاء
فهو من قبيل تصوير وجه الشبه المشترك بين الافراد
في واحد منه ضمائره اي مضمرات باطنه مع
الصفاء ويخفيها مع الكدر التعريف فيهما لتحسين
وقوله الناس ارض بكل ارض اي لهذا الجنس ضعة
حيث كانوا وانت من فوقهم سماء اي
ولك عليهم استعلاء من جهة رفعة شان وعلو
مكان وقوله عز من قائل اولئك الذين آتيناهم

الكتاب والحكم والنبوة التعريف في هذه الامثلة محمولة
على الجنس والقرب المسافة متعلق بقوله يعامل اي
ولعله الفرق على ان المسافة مجاز عن الفرق والقرب
كناية عن العلة من وجه وهذا التعريف وعدمه وتركه
لان المعرف بلام الجنس وان اجري عليه بحسب اللفظ
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال موصوفا
بالمعرفة لكنه في المعنى كغير المعرف اما اذا اريد به نفس المفهوم
من غير اعتبار الوجود فلان غير المعرف اذا قطع فيه
النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى
سيما في المصادر وانما يختلف التفاوت بان الحضور
في الذهن معتبر في مدلول المعرف دون المنكر واما اذا
اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو الشايع
الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار
الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة من
القرينة الخارجية ويأتي في الحالة المقتضية لتحقيق
المسند ما يفصح عن مراد المصنف ويضمحل به ما سبق الى
بعض الاوهام وانما عدل عن عبارة العلامة السكاكي

وهي اذا تأملت بين ان يعرف الاسم بهذا التعريف
وبين ان يترك غير معرف به لما فيهما من الاطناب
والاستدراك والمسامحة يعامل معرفة كثيرا في موقع
الظرف اي حينا كثيرا وفيه الاشارة الى ان
المعرف بهذا التعريف يعامل معاملة اخرى بان يجعل
مبتدأ وذا حال كسائر المعارف معاملة غير
المعرف لم يقل معاملة المنكر لعدم انطباقه الاول
من الاصطلاحين المذكورين سابقا فان المنكر لا يتحمل
قطع النظر عن عارض التنوين والتنكير اذ حينئذ لا يسمى
منكرا فلا يكون المعاملة معه بخلاف المعرف فافهم
هذا الفرق الدقيق فانه قد ذهب على الناظرين في
هذا المقام قال استيناف للاستشهاد
ولقد امر على اللئيم يقال مر عليه وبه يمر مرا اي اجتاز
وانما اختار تعديته بعلى لما فيه من الاشعار
بالاستعلاء والاظهار ان الاحضار ليس لعدم
الاقتدار على الانتصار يسبني السب للتوكيد
التقبيح مضيت الفاء التعقيبة للدلالة على سرعة

المعنى تأكيد العدم الالتفات اليه ثمة العطف
بثم للبعد بين المعطوفين حيث كان الاول فعلاً
والثاني قولا وبتي بالتاء مخصوصة لعطف الجمل
قلت عدل ههنا وفيما قبله اي الى الماضي دلالة على التحقق
او عدل عن آخر الى المضارع للدلالة على الاستمرار او قصد
الاستحضار لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري
ولا يخفى ما في الاعتذار من جانبه من اظهار كمال
الكرم في مقابلة نهاية اللوم عرف اللئيم استيفاء
آخر لبيان وجه الاستشهاد والمعنى ولقد امر على اللئيم
من اللئام يعني اراد به الجنس لا من حيث هو تعريفه
الامور بل من حيث وجوده في ضمن افراده لا بعينه
او ليس في المعين اظهار ملكة الحلم وفيه نظر لاحتمال الاستغراق
العرفي فان المقام يساعده ايضا ولذلك اي
ولكون المعنى باقتضاء المقام على لئيم من اللئام تقدر
يسبني انما قال تقدر لان الاعراب في الجمل تقديري
وصفا يعني يترجح ذلك الاحتمال على احتمال الحال وذلك
ان الاصل في الوصف تنكير الموصوف والاصل في الحال

تعريف

تعريف ذي الحال ولما كان مدار المعنى المقصود
التنكير في الموصوف كان الوجه ان يراعي جانبه
فان في تقدير الحال رعاية لجانب التعريف فافهم
هذا المقال ولا تلتفت الى ما قد قيل وقد قال لا حالا
هذا اصرح في ان المراد ترجيح الوصفية على الحالية
لا تصحيحها وقوله اي والذي فيه الكلام من المعرف
الذي عومل معاملة المنكر في القرآن غير نظير
اي له نظائر كثيرة كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
وقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون وانما قال غير نظير
مع ان مقتضى الظاهر ان يقال غير مثال ودرج المثل
قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فانه ليس
بمثال ولكنه نظير او العموم عطف على نفس الحقيقة
اي واريد بتعريف المسند باللام عموم الحقيقة لافرادها
والاستغراق انما عطف على العموم تعيينا للمعنى الاصطلاحي
له فان قيد الاستغراق يميزه عن غيره على ما قرر في
موضعه كقوله عز من قائل ان الانسان لفي خسر

الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات قرينة الاستغراق
ههنا ورود الاستثناء وفي المثال الثاني صحة
وروده وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما ترك المثال الثالث المذكور في الاصل لان
التعريف فيه للجنس قال صاحب الكشاف في الاية
قوله تعالى ولا يفلح الساحر اي هذا الجنس او
اريد بالمسند اليه حصة لم يقل او حصة عطفا على نفس
الحقيقة او العموم اشعارا على ان تعريف العهد هو القسم
المقابل لتعريف الجنس كما هو رأي جمهور النحاة لا من
فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق وانما
عدل عن قول العلامة السكاكي او كان المسند اليه حصة
لان المعتبر ارادته لا كونه في حد نفسه معهودة
من الحقيقة اي عهدا خارجيا بواسطة تقدم ذكره
كما اذا قال لك قائل من ههنا ظهر ان معهودية الشيء قد
قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر
جاءني رجل من قبيلة كذا او رجلان او رجال اراد
بذكرها التنبيه على ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة

فردا كان او فردين او اكثر فتقول الرجل الذي جاءك
اعرف او الرجلان اللذان جاءاك اي اعرفهما
او الرجال الذين جاؤك اي اعرفهم وفي التنزيل
وابعث في المداين حاشرين الحشر السوق
من جهات مختلفة الى مكان واحد يأتوك بكل
سحار عليم الكامل في السحر وعلمه فجمع السحرة اشارة الى
جميع ما ذكر من كل سحار عليم وهي حصة معهودة من حقيقة
الساحر وان كانت عاما مستغرقا لافراد السحار
العليم ليس اللام فيه موصولا وان كان صفة انما يكون ذلك
في الصفة التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي
صارت بمنزلة الاسماء وليس مسلم فقد مر انه في
حكم المعرف باللام فالتنبيه ان توجه البعض الاولى تمام
لا يناسب المقام وفيه لم يقل في موضع آخر
كما قال العلامة السكاكي لانه لا يخلو عن الفائدتين كما
ارسلنا الى فرعون رسولا التنكير ههنا للتعظيم فعصى
فرعون الرسول مثال من غير هذا الباب وتقدير ما
ذكرنا من افادة اللام تعريف الحقيقة هذا غير مذكور

في الاصل وحقه ان يذكر لانه ذكر في الفن الثالث ان
القول بافادة اللام تعريف الحقيقة والاستغراق مشكل
ثم حقق كيفية افادته اياهما او الاستغراق او العهد
حقيقة
يذكر في الفن الثالث ان شاء الله تعالى اراد بالعهد ما هو
المعهود وهو ايضا لا يكون الا حصة من الحقيقة فلا يجتمع
الاستغراق في مادة واحدة فلا يتجه ان يقال اذا قلنا
مثلا كل عدد اما زوج واما فرد فالاعداد غير خارجة
عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد
واما الجواب عنه بانه اذا قصد بلفظ الاعداد
الاستغراق فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون
معهودة فمن اين لك اجتماعهما فليس بصواب اذ لا يلزم
من عدم الحاجة الى شيء عدم صحة وقوعه ومدار السؤال
على الثاني لا على الاول فتأمل الى بعض التعريف
اي تعريف المسند اليه بالاضافة فهي متى اريد احضاره
بعينه اهمل في الاصل هذا القيد ولا بد منه كما لا يخفى
في ذهن السامع ولم يكن للمتكلم اليه اي الى احضاره
بعينه متعلق بقوله طريق لانه في معنى المذهب

سوا

سواها اصلا في موقع مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او
حال عن طريق اي انتفى طريق سواها انتفاء كليا
او يمتنع مطلقا بالكلية كقولك غلام زيد ان
لم يكن عندك او عند سامعك اي ان لم يخطر ببالك
فلا يتجه ان يقال ان النسبة الاضافية يجب ان يكون
معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تقع بصلة
بادنى تصرف فيقال الذي هو غلام زيد الي غير ترتيب
الاصل واحسن منه اي من الغلام شيء من طرق
التعبير عنه سواها سوى الاضافة اي ان لم يخطر ببالك
فلا يتجه ان يقال ان النسبة الاضافية تجب ان يكون معلومة
للمخاطب لا شك انها تصلح ان تقع صلة بادنى تعلق
وتصرف فيقال الذي هو غلام زيد او كان هو
اي طريق الاضافة اخصر من غيره في الاصل او طريق
سواها اخصر ولا يخفى ما فيه والمقام مقام اختصار
كقوله هواي من قبيل رجل عدل مع الركب
قال الجوهري الركب اصحاب الابل السفر دون الدواب
وهم العشرة وما فوقها اليمانين جمع يمان والنسبة

الى اليمن يمني لكنه حذف احدى ياءي النسبة واتى بالالف عوضا
عنه ومثله شآم وتهام مصعد من اصعد في الارض
اي مضى وسار جنيب اي مجنوب مستتبع وجثماني
فرق الاجسام بينه وبين الجسماني وقال الاول الشخص والثاني
الجسم بمكة موثق يريد ان حبيبي احل بالقافلة نحو اليمن
سعدا ومنهم وشخصي مأسور مقيد بمكة وانما اختار الاختصار
لعدم الارتياح اي لبسط الكلام او لان فيها اي في اضافة
المسند اليه عطف على ما سبق بحسب المعنى اي لتوقف المسند اليه
بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار او لان
في اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار
ولامتناع للعطف على ما اريد كما لا يخفى مثل ان تغني
بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب او بالجر
على انه صفة له وضمير تغني للاضافة عن التفصيل المتعذر
او المتعسر لا يخفى وجه الحاجة الى ذكر هذه الزيادة
على ما في الاصل او تدركه اولى عطف على المتعذر او المتعسر
في الاصل والاولى تركه ولا يخفى وجه العدول عنه لجهته
من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة وتأديته الى الملال

وكون

وكون الاسماء بهم تكره في السمع او تثقل على اللسان
او مما يتطير به او استهجان التصريح بنسبة الفعل
القبيح لما صرح اسمائهم او اقتضاء الفعل تقديم بعض
فيورث عداوة او اذى خاطر كقوله ترك المثال المفصل
المتعسر والعلامة السكاكي لما ترك قوله او المتعذر
اورد قوله بنو مطر اتجه عليه ان يقال لا نم اي لا يكون
له احاطة بهم فلا تعذر او لا يكون طريق الاضافة متعين
يوم اللقاء اراد ملاقاة الاعداء متعلق بما في حيز المقتدا او
من معنى التشبيه كانهم اسود جمع اسد لها غيل
متعلق بالظرف اعني لها والغيل الغيضة فغيان
اسم موضع فيه اسود وقد اشتهرت بغاية القوة والجرأة
اشبل جمع شبل ولد الاسد فاعل الظرف
لاعتماده على الموصوف او مبتدا او خبر والظرف والجملة
صفة اسود اذا كان ذا اشبل كان اشد مقاتلة
واشد مدافعة وقوله مثال لترك التفصيل للاولوية
قصدا الى التسوية اولاد جفنة هم ملوك الشام
من غسان حول قبر ابيهم قبر ابن مارية بدل

من قبل ابيهم وماريه اسم ام جفنة الكريم بالجفنة
للابن المفضل يريد انهم لم يتغذوا عن تعززهم
بموت ابيهم وانهم لا ينتجعون كما يفعل الاعراب
وقوله وقومي ترك التفصيل لان مدار الاعتبار
على كونهم من اقاربه هم قتلوا في بناء الفعل عليهم افادة
الاختصاص اي هم الذين فجعوني باخي فلو حاولت
الانتصار منهم عاد ذلك النكاية في نفسي لان عز الرجل
بعشيرته اميم اي يا اميمة اسم امراة كانت تلومه
على ترك الانتقام اخي فاذا رميتهم يصيبني سهمي
عبارة بليغة عن المغالطة في ذكره وقوله قبايلنا
سبع وانتم ثلثة ترك التفصيل لما في عبارة
السبع من الفضل ولان في التصريح بعض الاسامي
مثل نمر وكلب وكلاب نوع استهجان والسبع
خير من ثلثة اي من ثلث قبايل واما قال او لا ثلثة
باعتبار الاحياء واكثر تفسيره بيان لجهة الخيرية
والمراد الافتخار لا الاخبار ومثل ان تتضمن
اي الاضافة اعتبارا لطيفا مجازيا كما في

الاضافة بادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية الاضافية
اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر
عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى
ملابسة كانت مجازا لغويا كقوله اذا كوكب الخرقاء
لاح هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهي المراة التي
في عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول
الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب
الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطن
في القرايب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه
الملابسة البعيدة اللطيفة لاح بسحرة السحرة بالضم السحر
سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان اذاعت
الاذاعة النشر غزلها اراد به ما في معرض الغزل
وهو القطن ههنا في القرايب جمع قريبة تعني
اقاربها وعشايرها قال الشيخ عبد القاهر انها غير الاسلوب
لانه ليس من مثله ما نحن فيه اذا قال اي الضيف
قدني حسبي وكفاني قال المضيف بالله اي احلف
بالله حلفة واللام في لتغني مفتوحة جواب القسم والياء

مفتوحة بعد راء النون الخفيفة اي لتخفين عني تقول العرب اغرب
وجهك اي غب عني وان اتيك مفعول لتخف وا جعا تاكيد له
اي تشرب جميع ما في الاناء من اللبن او مثل ان تبحث من الاضافة نوع تعظيم
اي للمضاف اليه المضاف او غيرهما باعتبار من الاعتبارات كالمالكية
والمملوكية المضاف الاشهر الاتي ذكرها كما تقول عبد جعفر حضر فتعظم
شانك وهو المضاف اليه ان لك عبدا اي بذلك القبيح
او عبد الخليفة حضر في الاصل وكما تقول ولا حاجة اليه فتعظم شان
العبد وهو المضاف او عبد الخليفة عند فلان فتعظم شان الغلام او غير
المضافين في الاصل شان فلان وحقه ان يذكر مترفا او نوع
تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه زاد
قولك كذلك على ما في الاصل او اضافة كما تقول ضارب زيد في الباب مثال لتحقير
المضاف اليه لم يذكره في الاصل وحقه ان يذكر او ولد الحجام عنده مثال
للاخرين لان فيه تحقير الولد تحقر من جمع الغير اليه او غرض من الاغراض
عطف على نوع تعظيم مخصوص لتعلق بالاضافة وذلك كالتحريض على اكرام
او اذلاله او الترحم عليه كما تقول صديقك او عدوك او الاسير في الباب
والاظهار المسرة والمسارة كما تقول حبيبي شفى او مرض او التهكم كما قال اميركم
كذا في الاصل ممكن التعلق للاضافة واختال عنه لما ذكر لانه يصلح مرجحا للتنويه بالاضافة

لمن يعني وصف المعرف اي ذكر النعت للمسند اليه
المعرف فهي ان يكون في الاصل او الحال وعدم العدول وجه
عن مثل هذا النعت في الاصل الوصف وانما عدل عنه
لان الاصل المتبادر فيما يجيء وصفه الاتي ومعنى مبينا
له اي للمسند اليه كاشفا عنه اي عن المسند اليه
من حيث انه مسند اليه ومرجعه الى الكشف عن وجه الاسناد
اليه هذا هو المرجح لذكر الوصف لا كونه كاشفا عن ماهيته
كقولك في الاصل ههنا تطويل بلا طائل الجسم
الطويل العريض العميق الطول ازيد الامتدادين
والعرض انقصهما والعمق ما تقاطعهما والمعنى المتعدد في
الجهات الثلث محتاج للمعنى المذكور قبل فان الوصف
قد يذكر للتعليل كما في الكلام قوله تعالى وهذا كتاب
انزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولتنذر ام
القرى اي انزلناه للبركة والتصديق والانذار لما
فذائع منعقا كان او موهوما على اختلاف الرأيين اما
احتمال ان يكون المكان سطحا باطنا فلا يحتمله المقام ولهذا
لم يأت بعبارة تحتمله يشغله اي يملأه بان يتمكن فيه

وهو كذلك المتقي الذي يؤمن ويصلي يعني الواجب بقرينة
قرينه ويزكي على هدى من ربه مأخوذ من قوله تعالى
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم
ينفقون فبينت بالوصف تفريع على ما تقدم من جهة
المعنى على الطف وجه ان المتقي الذي يكون على هداية عظيمة
لا بد من هذه الصفة المتروكة في الاصل لما عرفت ان المهم في
المقام الكشف عن وجه الاستعلاء على ما بينه المسند اليه
هو الذي يفعل الواجبات اراد بالواجب ما ينتظم الفرض
باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به
الاسير يقال هذا الشيء باسره اي بجميعه كما يقال برمته
ويجتنب لم يقل ويترك مع انه الانسب بقرينة يأتي
للابلغ الفواحش جمع الفاحشة وهي ما زاد قبحه والمنكر
كان يكفيه ذكر المنكرات لشمولها الفواحش الا انه اراد
الايماء الى وجه الاشارة باقامة الصلوة الى الاجتناب المراد
فرادها زاد عن آخرها اي يجتنب جميعها والتقدير
مجاوزا آخرها الا انه ضمن الجواز معنى البعد فعدي بعن
ولا يخفى ما فيه من المبالغة وكشفته كشفا كاشفا

حدوثه يروى بالتشديد والتخفيف من التحديد والحد
والجملة في موقع البيان ولهذا ترك العاطف انما قال كانك
لان القصد الى معنى آخر لا الى التحديد ويحتمل الوصف المذكور
المدح وليس مدار كونه كاشفا او مادحا على جهل المخاطب او
علمه كما توهم بل على دلالة ما ذكر في موضع التوصيف على تمام
المعنى المراد من المتقي نصا او على بعضه والمصنف لم يلتفت الى
هذا الاحتمال لان الوجه الذي ذكره بقوله وجه اللطافة
هو انك ذكرت اساس الحسنات ومنشئها لا يوجد حينئذ
اراد بالحسنات الاعمال الصالحة فلا ينافي دل الايمان ولهذا جعله
منشأ لها اي اصلا تنبعث هي فيه لا يستغني عنه شيء
منها لانه شرط لصحتها وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات
واصلها لتفرع الكل عليها وافتقارها اليه وعقبته
بالعبادات البدنية والمالية المستتبعتين لسائر
العبادات في ترتيب ذكرها اشارة الى تفاضلها
لان الايمان افضل من الصلوة والصلوة افضل من الزكوة
وهي من جملة وجوه اللطافة وهما الصلوة والزكوة جعلها
اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لان سواهما

يتلوها ويتبعها بمنزلة الولد للام لكنهما ليستا بشرطين لصحة
بخلاف الايمان ولهذا شبههما بالام وشبهه بالاساس فافهم
بذلك فعل الواجبات باسرها سواء كانت بدنية محضة
او مالية محضة او ذات جهتين كالحج وذكرت الناهي عن
الفحشاء والمنكر وهو الصلوة عطف على ذكرت اي ذكرت
اساس الحسنات فافدت بذلك اجتناب المحرمات عن آخرها
عدل عن عبارة النحو لخص التي وقعت في الاصل واصله كما لا يخفى
على ذوي الالباب ونظيره اي نظير قولك المتقي الذي يؤمن في فصل
فصله عما قدمه لان الموصوف ههنا ليس مسندا اليه في
تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف في الجملة عن
وجه الاسناد لا في كونه كاشفا عنه كافيا وفيه لهذا
لم يقل في كون الوصف كاشفا لان المتبادر منه الكشف
التام عن اصل المرام وهو لا يناسب المقام للمجرى عليه
اي للموصوف وعليه فاعل المجرى او فيه ضمير الموصوف
ترك ابرازه قوله في الاصل قول اوس وفيه
عدول عن السنن المعهود الالمعي بالرفع على انه خبر
ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع

السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا اوبالنصب
على المدح وخبر ان قوله بعد جملة ابيات اودى فلا تنفع
الاشاحة من امر لمن قد تحاول البدعا الذي يظن
بك الظن كان قد راى وقد سمعا وصف الالمعي
وهو على ما ذكره ابن السكيت الذكي المتوقد بما يكشف به
معناه بادنى التفات وهو الذي يكون بحيث يصير مظنونه
بمنزلة المحسوس حكي عن الاصمعي استيناف يدل على
كون الوصف كاشفا للالمعي انه سئل عن الالمعي
فانشده اي البيت المذكور قال في مجمل اللغة انشدتها
انشادا اذا عرفتها ومنه انشدت الشعر انشادا
ولم يزد على انشاده لكفايته في المطلوب ونحو
هذا اي يماثل القول المذكور فيما ذكر قوله جل وعلا ان
الانسان خلق هلوعا الهلع افحش الجزع لانه جزع مع قلة الصبر
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا وذلك لان جزوعا ومنوعا
بمنزلة الكاشف للهلوع سواء جعل صفة له او حالا كما في القول
المذكور وانما فصله عنه لانه ليس مما نحن فيه عن احمد بن يحيى
هو ابو العباس الشيباني الملقب بثعلب اي حكي عنه هذا

ان الانسان خلق هلوعا تفسير الهلوع قليل الصبر اذا مسه
الشر جزوعا كثير الجزع واذا مسه الخير منوعا
منوعا مبالغا في المنع والاوصاف الثلثة احوال مقدرة
او محققة لانها طبايع جبل الانسان عليها واذا الاولى
ظرف لجزوعا والاخرى لمنوعا

هذا هو الوجه لا ما ذكره الشارح المدقق رحمه الله
من كون الموصوف نكرة واحتمال ان يكون جزوعا ومنوعا
حالا لا صفة منه

هذا الكلام اي قال محمد بن عبد الله بن طاهر امير خراسان
ما البليغ فعلت قدره الله تعالى يعني في كلامه المذكور
او مدحاله عطف على مبينا له كقولك الله الخالق البارئ المصور
في الاصل او كما اذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي عليه
ولم ترد الا مدحه وانما تركه المصنف لان اشتمال الكلام المذكور
على وجه اللطف التي نبهت عليها فيما تقدم يأبى عن اهمالها
على تقدير صدوره عن البليغ ثم انه كان لم يحسن في التعبير عن المراد
بقوله او كما اذا قلت فان حقه ان يقول او كقولك كذلك
لم يصب في شرطه الحمد المستفاد ولم يرد الا مدحه لان عدم
ارادته معنى آخر غير المدح ليس بشرط في الوصف المادح
او مدحا للوصف توصيف الانبياء بالايمان من هذا
القبيل قيل في تفسير قوله تعالى يحكم بها النبيون الذين
اسلموا ان النبوة اعظم من الاسلام فكيف يمدح نبي بانه رجل
مسلم فالوجه انه للتنويه بشأن الصفة التنبيه على عظم قدرها
حيث وصفت بها عظيم كما في قوله الانبياء بالاصلاح
والملائكة بالايمان فان اوصاف الاشراف اشراف الاوصاف
او ذما له كقولك ابليس اللعين فاللعين مقول الابلاس

الابلاس من ذلك اشتق اسم ابليس او ذما
للوصف توصيف الكفار والمنافقين بالفسق من هذا
القبيل فافهم لطف هذا الاعتبار وقس عليه ما تقدم
من القبيل او تخصيصا له وانما زاد قوله زيادة
تخصيص لان المسند اليه اذا كان معرفا يكون مخصصا
البتة فوصفه انما يفيد الزيادة في التخصيص بعيدا عن
فائدة الكشف فيه اشارة الى ان المخصص اي التمييز قد يوجد
في الوصف الكاشف والمادح ومقابليه ايضا لكن المقصود
هناك احد بالاتحاد التخصيص كما في الصفة المخصصة والمادح
في الاصل او المدح وحقه ان يقيد بالواو لان المقصود في
الفائدتين لا غير واحدة منهما والذم لا بد من ذكره
وقد ايهم في الاصل كقولك زيد التاجر عندنا في
التجارة صنعة مذمومة والعرب تسمى بائع الخمر
تاجرا في الاصل كما اذا قلت المتقي الذي يؤمن ويصلي و
يزكي على هوى وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي
وانما تركه المصنف لما نبهت عليه فيما تقدم او تاكيدا
نحو اي لا لتعيين مع التاكيد معنى آخر من التخصيص وغيره

كقولك أمس الدابر لا يعود قال الجوهري [illegible]
وذهب كما ذهب أمس الدابر ومنه قوله تعالى والليل إذ أدبر
أي تبع النهار الذي قبله ودبر وأدبر بمعنى ويكون عطف
على قوله أن يكون النعت مبينا له ما يتعلق بالوصف من
الكشف والمدح والذم وزيادة التخصيص والتأكيد مطلوبا يعني يجب
في جميع ما ذكر أن يكون ما يتعلق بالوصف وحصل به مطلوبا للمتكلم
ملائما لغرضه ليكون على وفق مقتضى الحال ولما تدل الواو
ابتدائية واللام متعلقة بتمكنك وما موصولة أراد إثبات
مطالب على وجه أبلغ حيث أخر الحكم في كل منها عن تعليله
احترازا عن مصادفة الذهن مترددا فيه من حصول التمييز
أي تمييز الموصوف عند السامع من غيره بالوصف لم يقل من
طلب التمييز كما قيل في الأصل لأنه غير لازم في الوصف ولا هو
أصل فيه بخلاف حصول التمييز وامتناع أن يتميز شيء عن شيء
عطف على حصول بما لا يعرف له أي بما لا يعرف ثبوته
لذلك الشيء في الأصل وامتناع أن تميز شيئا عن شيء بما لا يعرف له
وإنما عدل عنه لأنه صيغة الخطاب لا يناسب المقام كما لا يخفى
تمكنك أن تتوصل به أي بعلمك بما ذكر من الأمرين وإنما

أمس اسم حرك آخره لالتقاء الساكنين واختلف
فيه فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفة ومنهم من يعربه
معرفة وكلهم يعربه إذا أدخل عليه الألف واللام
أو صيره نكرة أو أضافه تقول مضى الأمس
المبارك ومضى أمسنا وكل غد صائر
أمسا قال سيبويه قد جاء في ضرورة
الشعر مذ أمس بالفتح [illegible]
الصحاح للجوهري
رحمه الله

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا
من الجوهري أيضا

قال تمكنك لأنه غير كاف في حصول المطلق بل لا بد من ملاحظة
مقدمة أخرى وهي أن الأصل في الأوصاف التمييز إلى أن
حق الوصف أي أن الأصل فيه لا أن الواجب فيه
كما توهم لأن الوصف المادح قد لا يكون معلوما للسامع
قبل الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف
يعني قبل التوصيف والأحكام الإيجابية الصادقة على
المنفي مرجعها إلى السلب عند المعتزلة فلا يرد عليهم ما قيل أن
المستحيل منفي لا تحقق له ولا ثبوت أصلا وقد يوصف
بصفات ويحكم عليه بأحكام صادقة كقولك المستحيل الذي
لم يعقل ممتنع الحكم عليه في الأصل وذكر التحقق بدل الثبوت
وإنما عدل عنه جريا على ما هو المشهور ولعلمك عبر عنه
العلم السابق بالرؤية لأن متعلقه أقوى ظهورا من متعلق
هذا العلم بأن ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوته أي
على ثبوت الأول في نفسه لا لأنه ثابت بل لأنه مثبت له
لما تقرر في موضعه أن النسبة تتوقف على ثبوت المثبت له
لا على ثبوت المثبت وإنما قلنا إنه مثبت له ضرورة أن الثبوت
للغير وصف ثابت له وهذا الثبوت في الوصف الإضافي

كالابوة والوصف الاعتباري كما يقع في الذهن عند الحكماء
وفي الخارج عند المعتزلة واما جمهور المتكلمين فلا يقولون بصدق
المقدمة القائلة بثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له في الاحكام
الايجابية الصادقة على المنع مرجعها الى السلب عند المعتزلة
فلا يرد عليهم ما قيل ان المستحيل منفي لا تحقق له ولا ثبوت اصلا
وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل
الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه في الاصل وذكر التحقق بدل الثبوت
وانما عدل عنه جريا على ما هو المشهور لا يشتبه عليك
ما كان يترتب هذا المطلب على علته واخفى كخلاف المطلب
السابق اي نفي الاشتباه هاهنا وامكان التوصل تحته
ولا تفرع لهذا المطلب على المطلب الاول كما توهم ان حق كل
وصف الحق الاصل المطابق للواقع ويلزمه الضرورة
فيتلخص من معنى الواجب هو ان يكون في نفسه ثابتا
متحققا الثبوت والتحقق مترادفان وكذا الوجود مرادف لهما
لغة وان خصه المعتزلة اصطلاحا وما ذكره العلامة الكاكي
في قانون المطالب من عدم الفرق بين الثلثة على اصل اللغة
وان حق الحق هاهنا ايضا بمعنى الاصل على خلاف قرينة

[illegible]

السابق فلا يتوجه المنع كل ما يمكنك ان تجعله ثابتا
هذا هو المعنى المناسب للمقام وفي الاصل لعقد ثبوته
وفي دلالته على المرام ما لا اخفاء على ذوي الافهام
للغير سواء كان ثبوته له بطريق الاعلام والاخبار
كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف
ان يكون ثابتا في نفسه الغير عائدا اليها ومعناه
في الواقع مع قطع النظر عن ذلك الاعتقاد وذلك لما تقرر
من ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وعندك
اي في اعتقادك وانما زاده هاهنا لان قصدك ثبوت
شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو مستلزم لعلمك
بثبوته في نفسه فما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه
وعندك في الاصل او متحققا ولا حاجة اليه بل لا وجه
له لما فيه من ايهام المغايرة في المعنى بين العبارتين المذكورتين
يمتنع محقق ما لا يكون كذلك ان يمتنع منك جعله
وصفا وكذا خبرا اي ومثل امتناع جعله وصفا يمتنع
جعله خبرا فكذا في موقع المصدر وخبرا مفعول ثان لجعله
المحذوف ايضا مصدر فعل محذوف في موقع الحال او

الاخبار

[illegible]

ايضا

او الاستيناف اي عاد الامتناع عوداً بحكم عكس التعليق
في موضع الخبر لمبتدا محذوف اي هذا ثابت بحكم الخ ويجوز
ان يتعلق بيمتنع وانت اذا عرفت ما قررناه
في المطلب الاول وقفت على تزييف في الاصل
وعسى اذا استوضحت ما اريناكه ان تجذب بضبعك
في تزييف وانما عدل عنه لان عدم القطع في التزييف
المذكور المفهوم من قوله عسى ان تجذب بضبعك لا يناسب
المقام راى من لا يرى الصفة معلومة اشارة الى
مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء
الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصلح ان يعلم
ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم وانما تبعت
الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار
فيدخل في الذات فرد عليهم بان ما بيناه من كون
الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على
الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا لان قولك عالم
معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة
عندهم وكذا سائر المشتقات وما في حكمها فاذا جعل واحد

منهما نعتا لكان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فاقترب
ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة يعلم تبعا لا اصالة
وتحقيق هذا الكلام يطلب من موضعه اللائق به
وتحقيق عطف على تزييف في الاصل وان تتحقق ولا يخفى
ما في البدل من الفصل ان ثبوت الثابت في نفسه
لشيء اي الاصل ان محاولة اثبات الثابت في نفسه لشيء
آخر ولا يخفى ما فيه من الاطناب الزائد عن قدر الصواب بل
التطويل الخالي عن التحصيل يستدعي ثبوت ذلك الشيء
لا حاجة الى توصيفه بالآخر والواقع في الاصل في نفسه
لا معنى له لا خفاء في انه لا احتياج الى ما قرره المصنف من المقدمات
فضلا عن استيفائها بل يكفي فيه ان يقال ان ثبوت شيء لآخر
فرع ثبوت ذلك الآخر ثم ان هذا انما لا يترتب عليه شيء من
مباحث الانشاء ثم تعلمك سيتضح بيان تاثير المطالب
وانما اتى بلفظ ثم للتوقف على ما تقدم من كون الوصف والخبر
ثابتا عند المتكلم ان الطلب خص البيان مع ان سائر
اقسام الانشاء كذلك لما تقرر في صدر الكتاب من حصر الكلام
في الخبر والطلب وعدم الاعتداد بباقي الانشاءات ولانسياق

الذي نبين اليه من جهة ان مضمون الانشاء غير ثابت وبهذا
المعنى في الطلب الطف سر اي جد واجتهاد في التحصيل
هذا ظاهر من جهة النقل وان تحصيل الحاصل ممتنع
هذا ظاهر من جهة العقل في الاصل وسيأتيك تحقيق ذلك في
قانون الطلب ولا وجه له لان ما ذكر من المقدمتين لا تحتاج الى
البيان فضلا عن ان يكون بطريق الحوالة ثم ان توقفنا
ما ذكرنا على ما ذكره هنا اظهر من العكس تعلم ان مطلوبك
تقريره ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا عند المتكلم
لامتناع طلب الحاصل فكل ما يمكن وصفا او خبرا يجب ان
يكون ثابتا عنده كما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان تجعل
وصفا او خبرا ويرد عليه ان مدلول الكلام الطلبي هو
الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي ليس حاصلا معه
فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب
الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف
والطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم
الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها صفة
الا بتأويل اما الخبر فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر

يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من
اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء واستدلال
المصنف على ذلك بان الخبر يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام
الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمتيه مثله تنزل
من مطلوبك وفائدة زيادة المثل المبالغة في اثبات ما
ذكر في نحو هل رأيت كذا او في نحو اضرب اورد
فما ليس من نوع الطلب يمتنع ان يكون ثابتا اتفاقا
عندك اذ يجوز ان يكون ثابتا في نفسه ولا يعلمه الطالب
فيطلبه فيمتنع ان تجعله اي تجعل مثل مطلوبك فما ذكر
في الاصل ان تجعل مثله ولا يخفى ما في البدل من الفضل
وصفا او خبرا اي لا يمكن لك جعل واحد منهما ولذلك
تمحلوا في مثل قوله جاؤوا بمذق اي بلبن ممزوج
بالماء هل رأيت الذئب قط بالتشديد من الظروف
الزمانية المبنية المستعملة لاستيعاب الماضي وتخفيفه الزمان ح
هنا لضرورة الشعر تقول يقال سمعت فلانا يقول
وانما المسموع قوله فكان الاصل ان يقال سمعت من فلان
ما قال الا انه اريد تخصيص سماع القول لمن سمع منه فاوقع

المفعل عليه حذف المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه
الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال
مسنده ولا يجوز ان يكون مفعولا ثانيا لان سمع لا يتعدى الى
مفعولين وانما صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه
واما كونه بدلا منه فمجروح بل مردود لانه حينئذ تفوت
المعنى المقصود اعني تخصيص سماع القول بمن سمع منه لما
عرفت انه ثمرة المجاز فلا يحصل الا اذا سبق الكلام لسياقه
ولهذا لم يلتفت اليه العلامة الزمخشري في الكشاف تقديره
وجاءوا بمذق مقول عنده هذا القول زعم بعضهم
انه يجوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدا بلا تاويل والمشهور
هو التاويل وذلك لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث
انه حال من احوال المبتدا وتنسب اليه سواء وقعت النسبة
بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك اضرب
زيدا اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما انه في
قولك اضرب زيدا واما اذا اول بقولنا حقه اضربه على انه يستحق
ان يؤمر بضربه فبعد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد
وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا الا انك هناك

امرت بضربه واشتهر انه مستحق لذلك وقس على هذا قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس
مما نحن بصدده لانه لا استفهام ههنا وادخل في الحقيقة على النسبة
من المبتدا والخبر المقدر لا على الخبر وحده اي يحمل المذق انه
ان يقول نفسه بقوله مقول عنده اي لا يريد ان هذا القول
مقول عنده حقيقة بل تقديرا على معنى ان رؤية المذق كانت
باعثة على الخطاب بالقول المذكور واللام في للمشاهدة
متعلق بان يقول وانما عبر عن القائل بالرائي عن المقول له
بالمشاهدة لانه انما يخاطب بهذا الخطاب الرائي الحاضر هل
رايت الذيب قط جاء وابذق في لون الذيب الا انه عدل عن
لما وذكر للمبالغة كانه قيل هو بحيث في تشبهه الذيب
في اللون من رآه يذكر الذيب ويقول لصاحبه هل
رايت الذيب قط وتعرف لونه ولا يخفى على ذوي
الافهام ما في الاقتصار على هذا المقدار من الكلام في
مثل هذا المقام من المبالغة في التشبيه هذا من المواضع يكون السكوت
ابلغ لا يراده في خيال الرائي لون الذيب اللام متعلق
بيحمل لونه ورقته هو بياض يضرب الى السواد ومنه

الحمامة الورقاء لكونه سمارا بالفتح وسمى البلبل الورق
وتسميته ترقيقه بالآبار وفي مثل اي شجعنا في مثل
زيدا اضربه او لا تضربه نقول انه محمول على يقال اي يقال
في حقه اضربه او لا تضربه وانما قدر ههنا حال وفيما سبق
مقول مع جواز كل منهما في موضع الآخر رعاية لما هو الانسب
في كل منهما فان الوصف اولى بالاسم الدال على الثبوت
والخبر اولى بالفعل الدال على الحدوث ونغر عطف
على نقول اي شجعنا نغر لان التغيير بمعنى القول قوله
عز وجل ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من
فرعون بلفظ من الاستفهامية ورفع فرعون على قراءة
ابن عباس رضي الله عنه في الاصل ونغر قراءة ابن عباس
ولقد نجينا الآية ولا يخفى ما فيه من المسامحة وانما عين قوله
لانه على قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا
من فرعون والاقتصار في الاصل على هذه القراءة نسبة
القراءة الى ابن عباس رضي الله عنه لا يقوله على لفظ من الاستفهامية
بانه لما وصف الله العذاب بكونه مهينا متعلق بنفسه
بيانا مفعول له لوصف شدته وفظاعة امره

يقال فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شديد شنيع
واراد ان يصور كنهه اي كنه العذاب في الشدة
والفظاعة قال من فرعون هل تعرفونه في موقع البدل
من القول من هو بدل من مفعول تعرفونه في فرط
عتوه متعلق بمعنى العلو المستفاد من هو كانه قيل اي عال
هو في فرط عتوه وشدة شكيمته الشكيمة الحديدة
المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء
عن الانقياد في تفرعنه التفرعن التجبر وتجاوز الحد
في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون وهو علم لمن ملك مصر
في زمن العمالقة وكانوا مشهورين بفرط التجبر خصوصا
منهم وليد بن مصعب فما ظنكم بدل من هل تعرفونه
بعذاب يكون المعذب على صيغة اسم الفاعل
مثله الضمير لفرعون ولا قصد الى مثل ونظير ولكنه
على نحو قول القبعثري مثل الامير على الادهم والاشهب
ثم عرف حاله عطف على قال اي عرف حال فرعون
في ذلك اي في فرط عتوه وشدة شكيمته قائلا انه
كان من المسرفين الظاهر من سوقه انه اراد تعديده

القول وحينئذ ان جعل العلم في المهين معهودا خارجيا قدر
المقول معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا
ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز
ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر
وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه على اسرار نفوسه
وما تري عليه بنا معاني دقيقة واعتبارات لطيفة
كانها ثمرات محتجبة في اكمامها اراد ان يبين ان
من خدم كتابه هذا حق خدمته يطلع على نكات
لها كثيرة قطعا فالسين للتأكيد وقوله حق خدمته
في موضع المصدر اي الواجب من خدمته على نكات
محتجبة في اكمامها جمع كم بالكسر الغلاف الذي فيه الثمرة
اول ظهورها اراد بها عبارات كتابه وبالثمرات
اللطائف المندرجة فيها وبالاطلاع معرفتها بكنهها
الى تعظيم تأكيده اي تعظيم المسند اليه الموقوف
بما يعقد في النسبة والشمول فهي ان تقصد دفع احتمال
التجوز في الحكم اي احتمال نسبة المسند الى غير ما هو
هو له عند المتكلم بتأويل على طريقة المجاز العقلي فقوله في

الحكم احترز عن التجوز في احد طرفيه فان التاكيد لا تأثير
له في دفعه ومنع التجوز في الحكم تعديته عن موضعه الى
غيره في الاصل فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك
السامع في حكمك ذلك تجوزا ولا يخفى ما فيه مع الزيادة
عن قدر الحاجة في العبارة من القصور من جهة الاكتفاء
بذلك في غير موقعها واستعمال الظن في مقام يطلق
الاحتمال او الخطاء بان يجري على لسانه غير قصد
لفظ آخر غير المسند اليه فبالتاكيد يندفع هذا الاحتمال
ما نعلامه التحكم يحسن في تركه ثم انه اخطأ في زعمه
ان بالتاكيد يندفع احتمال السهو والنسيان حيث قال
عطفا على قوله تجوزا او سهوا او نسيانا لان التاكيد
انما يتقرر ما عند المتكلم وقت تيقنه لا خفا ما عند المتكلم وقت
السهو والنسيان خلاف ما في نفس الامر فكيف يندفع
بالتاكيد هذا الاحتمال وهذا مع وضوحه قد خفي على
الناظرين في هذا المقام كقولك عرف زيد زيد قدم
هذا المثال على خلاف ما في الاصل لان التقدم حقه
لان التاكيد فيه بذكر المسند اليه معادا وفي قوله

وعرفت انا وعرفت انت بذكر ما يوهم حكم اعادته
وعرف زيد نفسه او عينه مثال للتأكيد المعنوي
ويندفع به احتمال الاحتمالان المذكوران واما احتمال السهو
او النسيان فلا يندفع واحد منهما به لجواز ان يتوهم زيد
نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا فالعلامة السكاكي
لم يصب في زعمه اندفاع احتمالهما به كما يطلعك عليه
فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فانه ذكر هناك
ان قوله انا سعيت في حاجتك يفيد التقوي وان قولك
سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز فيعلم
من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو عرفت انا لا يفيد دفع
ذلك التوهم انما يفيده تكريره على وجه التأكيد فيكون
ارادة دفعه مقتضية لتأكيد المسند اليه لا لتكريره
مطلقا وربما يقصد به التعليل يقصد به اي
بتأكيد المسند اليه في الاصل لان القصد لا يخفى ما فيه
من الزيادة على قدر الحاجة والنقصان عنه
مجرد التقرير في عبارته مجرد اشارة الى ان التقرير
يقصد على تقدير ان يقصد دفع احتمال التجوز او الخطاء ايضا

وذلك ان التأكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره
اي جعله مقررا ثابتا بحيث لا يظن غيره ولفظ نفسه
وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير غير منهما تنبيه
الاصل لان الظاهر منه ان يتعلق قوله كما يطلعك الى
قوله وربما كان القصد الخ ولا وجه له اذ ليس في
الفصل المذكور ما يطلعك على ان التأكيد قد يقصد به
مجرد التقرير والحمل على الاعتراض تعسف ظاهر او عدم
الشمول عطف على التجوز اي يقصد به دفع احتمال عدم
الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان جمعا
متوفيا يجوز ان يقصد به الثلثة مثلا فلا يكون الحكم شاملا
محيطا فتوكيده بكل يدفع هذا الاحتمال وليس تجوزا
لغويا لان صيغة الجمع حقيقة في الثلثة وما فوقها
والتعريف لا يخرجها عن حدها فلا يكون التأكيد لدفع
احتمال التجوز كما توهم نعم اذا كان المسند اليه تثنية منكرة
كانت او معرفة يكون تأكيده لدفع ذلك الاحتمال
لانها تطلق على الواحد حقيقة وقد مر فيما سبق ان العرب
تخاطب الواحد خطاب الاثنين فمن وهم انه لا يجوز الحلاق

صيغة التثنية على الواحد فقد وهم كقولك عرفني الرجلان
كلاهما كلا اسم مفرد وضع لتأكيد الاثنين وليس في آخره
مثنى على ما ينادي عليه قول الشاعر كلانا ينادي يا
البيت وعرفني الرجال كلهم جعة العطف بالواو
واعادة عرفني ولهذا اعدل عما في الاصل من قوله
او الرجال كلهم وليس في اي ليس مما نحن فيه زيدة
على العلامة الكلي حيث زعم انه منه وذهب الشراح
في توجيهه الى ما فيه تكلف بارد او تعسف شارد
كل رجل عارف وكل انسان حيوان لظهور ان
لفظة كل فيهما لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم
خلافه لي تعقيب بيانه اي بيان المسند اليه
وايجاز او قوله وتفسيره تعيينا للمعنى اللغوي ليشمل
ما ينتظم ما يجري مجرى عطف البيان المصطلح ويؤدي
مؤداه مثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله
واحد فمن ان يكون المراد زيادة ايضاحه
وايجاز او عبارة الزيادة لان المعرفة لا تخلو عن اصل
الوضوح بما يخصه من الاسم علما كان او غير علم

فان

فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح
كذا قيل وفيه نظر ولا يجب ان يكون اختصاص ذلك
الاسم به على الاطلاق بل يكفي اختصاصه في الجملة ولو
بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور
ايضاحه اياه ولا يلزم من كونه موضحا في الجملة ان
يكون اعرف لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع
ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كقولك صديقك
خالد قدم وقوله مبتدأ او خبر من هذا القبيل
علمت كلمة لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يقصد به
البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا
ولا متبوعه مسندا اليه فضلا ان يكون معرفا فان اثنين
وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد
التأكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد
بيان ان الوصف الاصلي من متبوعيهما هو ذلك المعنى
اكد بهما وليس في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها
بيان مفهوم المتبوع وفيهما المقصود الاصلي من مفهومه

شفع الٰهين باثنين واله بواحد بيان كون الآية
من هذا القبيل لان الٰهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى
التثنية حمله المعنى الاول بمادته والمعنى الثاني
بصيغته وكذا التثنية في حمله للمعنيين مطلقاً
لفظ اله يحتمل الجنسية هذا ظاهر والوحدة وذلك
لان اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة
اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم
الٰهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت
الوحدة مستفادة من تنكير اله وتنوينه وتوابعه اما
والذي له الكلام مسوق تقديم الجار والمجرور للحصر والتخصيص
هو العدد في الاول لان سوق الكلام فيه للنهي
عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس
الاله فانه مامور به البتة والوحدة في الثاني
لان سوق الكلام فيه فان المقصود اثبات
الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية لانها
مسلمة فعقر الٰهين نصب على الحكاية باثنين
واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض الذي سيق له

الكلام

الكلام ومن هذا الباب من وجه انما قال من وجه
لان القصد الى المعنى المذكور في المثال المزبور مع
الخبر دون التابع قوله عز وجل فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك فان الخبر عنهما باثنتين لافادة
العدد المجرد يعني من الصفة على ما حكى ابو علي الفارسي
من ان مروان بن سعيد المهلبي سأل ابا الحسن الاخفش
عن الفائدة في الخبر المزبور فقال العدد المجرد عن الصفة فقال افاد نسخة
واما قوله تعالى يعني ان المناسب لان يورد ههنا
ويقال انه من هذا الباب من وجه قوله تعالى فان
كانتا اثنتين الآية لا قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه فليس مما نحن فيه اصلا رد
لما في الاصل من قوله ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر
في الاصل مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان
ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس
والى تقريره فانه لو قصد ما ذكر من البيان لتعلق
ولا طائر في السماء لانه اخصر وفي افادة ما ذكر

اظهر مع ما فيه من رعاية المناسبة بين النوعين
بذكر جهة العلو في احدهما وجهة السفل في الآخر بل
القصد بالاول يعني بقوله في الارض تحقق المقابلة
بين النوعين فان بعض الطاير يتحرك على وجه
الارض الا انه لا يستقر فيها وبالثاني يعني بقوله يطير
بجناحيه تصوير لتلك الهيئة الغريبة الدالة
على القوة الباهرة والمقام مقام بيان كمال قدرته تعالى
التي تعنيني البدل عنه اي الابدال عن
المسند اليه لينا سب ما تقدم من البيان فهي ان
يكون المراد نية تكرير الحكم انما قال نية تكرير الحكم ولم يقل
تكرير الحكم لان المتبادر منه تكريره لفظا وليس كذلك
بل هو مكرر نية وقصدا او ذكر المسند اليه
بالنصب عطفا على نية لا بالجر على تكرر لان ما ذكره
مكرر المحقق لا منوي فقط بعد توطئة ذكره
التوطئة التمهيد والتسوية من وطئ الشئ ليا او وطيا
وانما زاد عبارة التوطئة ولم يقل بعد ذكره لان
انتظامه ما عدا بدل الكل غير ظاهر فيحتاج الى التكلف

يقل

وبعد زيادتها اندفع الاحتياج الى التكلف وفي العبارة
اشارة الى ان المقصود بالنسبة المسند اليه بالحقيقة
هو البدل دون المبدل منه وان جعل مسندا اليه
حيث قال البدل عنه نظرا الى الظاهر
لزيادة التقرير اي تقرير الحكم باعتبار تكرير العامل
والايضاح اي ايضاح المسند اليه باعتبار التوطئة
فهو تعليل لمجموع الامرين على التوزيع لا للثاني
فقط كما توهم وانما قال زيادة التقرير لا لانه مع ما
فيه من التكرير مقصود بالنسبة بل لان اصل
التقرير والايضاح يوجد في التأكيد فلا يصلح مرجحا
كقولك سلب زيد ثوبه وجاء القوم اكثرهم
قدم بدل الاشتمال ثم البعض لان الادخل في
الغاية والاظهر في تحقق القصد هو الخارج الملابس
ثم البعض ولانهما ارسخ في البدلية لان بدل
الكل يحتمل عطف البيان غالبا فقيل ولظهور
التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل
احدهما توطئة نوع تحكم وفيه نظر وقوله الغافل

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم
عدل عما في الاصل وهو قوله حق عليك الصراط
المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم لما فيه من العدول
عن نظم في غاية البلاغة بلا موجب في الانواع
الثلثة من البدل متعلق بقولك وقوله دون
الرابع من انواعه وهو بدل الغلط فليتأمل امر
بالتأمل ليتضح ان الرابع بمعزل عن هذا المقام لانه
انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فلا يكون
من افادة تركيب خواص البلغاء في شيء هذا ما هو
الظاهر بحسب النظر ومنشأه عدم الفرق
بين الغلط والخطاء والحق انه فرق بينهما فان الاول
يجامع القصد دون الثاني فالذي يظهر بتدقيق النظر
ان بدل الغلط في الكلام قد يكون قصدا لنكتة يناسب
المقام كما اذا قلت رأيت حمارا زيدا او قصدت
الاشعار بان روية زيد تذكر الحمار بحيث يؤثر
ذكره في الذكر فيجري على اللسان خلاف ما في الجنان
الى تعقيب العطف اي على المسند اليه

او على المسند ووقع عند المصنف احد عشر ترك منها
ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فهي انما
يكون المراد تفصيل المسند اليه اي بيان تعدده على وجه
التفصيل والتميز وانما قلنا على وجه التفصيل لان بيان
التعدد مطلقا يوجد في مثل قولنا جاءني رجلان وانما
قلنا والتميز لان بيان المتعدد على وجه التفصيل يوجد
في مثل قولنا جاء رجل وآخر وليس فيه ما يدل على
البيان الاجمالي الحاصل من قولنا جاء رجلان سوى
التطويل الخالي عن التحصيل مع الاختصار احترا
زاده لان ما تقدم قد يحصل بعطف الجملة مثل جاء زيد
وجاء عمرو وكقولك وكقولك جاء زيد وجاء عمرو
في الاصل وخالد ولا حاجة اليه او تفصيل المسند
معه اي مع الاختصار ومن قال وليس في الواو
تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجيء من احدهما قبل
الآخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده
بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا
تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين اعطي

كما لا يخفى على ذوي التحصيل كقولك زيد اكل وشرب
هذا مثاله لما عطف بالفاء وثم كما زعمه العلامة
السكاكي لان الباعث للعطف هو احد منهما امر
آخر وراء ما ذكر على ما ستقف عليه او بيان التعقيب
اي تعقيب احد المسندين للآخر سواء كان المسند اليه
متعددا اقتضى العطف عليه عند وجود القيد الآتي
ذكره او واحدا فيقتضي العطف على المسند اليه بلا تراخ
مع الاختصار اعتبر هذا هنا ايضا للاحتراز عن مثل
قولك جاء زيد فجاء عمرو بل تتميم المقتضي للعطف على
المسند اليه كقولك جاء زيد فعمرو مثال ما قصد فيه
بيان تعقيب المسندين للاحتراز بلا تراخ والمسند اليه
متعدد فيقتضي العطف عليه بالفاء ويلزمه التفصيل
في المسند اليه لكنه غير ملتفت اليه لما تقرر عندهم
ان الكلام اذا اشتمل على قيد يكون مصب الفائدة
ذلك القيد وقولك جاء زيد فجلس مثال لما
قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر والمسند اليه
واحد فيقتضي العطف على المسند وذلك لان لانه الفاء

106

في التعقيب بلا مهلة وثم اي التعقيب المذكور يكون
في كل شيء بحسبه الا يرى انه يقال تزوج فلان فولد له
اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت متطاولة
او بتراخ معه اي مع الاختصار كقولك جاء زيد
ثم عمرو مثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين
للآخر بتراخ والمسند اليه متعدد فيقتضي العطف عليه
وقولك جاء زيد ثم جلس عمرو مثال لما قصد فيه بيان
تعقيب احد المسندين للآخر بتراخ والمسند اليه واحد
فيقتضي العطف على المسند بثم وذلك لان ولانه ثم على
التعقيب في الترتيب بمهلة ويلزمه ايضا التفصيل في المسند اليه لكنه
غير مقصود كما في الفاء وذلك اي التراخي المعتبر في
ثم يكون في الغالب باعتبار الابتداء اي ابتداء
المعطوف او المعطوف عليه وقد يكون باعتبار التمام
اي تمام كل واحد منهما قال رضي الدين في قوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في
مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر

وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظراً
الى تمام الاخضرار جاز انتهى والاعتبار المذكور الخ
كما يكون في جانب المعطوف كذلك يكون في جانب المعطوف عليه
قال الامام المرزوقي في شرح قول الحماسة صبرت
عليها ثم لم اتخشع فاما فائدة العطف بثم فهو ابانة
الاستمرار في الصبر وان طالب المهلة الى ان
انكشف تلك الملمات العارضة وانقرضت وقد
تجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء
وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي
والبعد بين تلك التدرج ولا ان الثاني بعد الاول
في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من
ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح
فابتداء بما هو الاخص فالاخص ثم منها كالفاء
اشار الى ان الفاء ايضا تجيء للترتيب في الذكر
في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين قد يفيد الفاء
العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما

قبلها

على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان وقد يكونان يعني ثم والفاء لمجرد
التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في
الذكر على الاول كقولك بالله وقوله تعالى
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
صرح بذلك رضي الدين ومن وهم انه من قبيل الاول
فقد وهم او بيان التنقص اي وبيان ان المعطوف
عليه مما ينقص شيئا فشيئا الى ان يبلغ المعطوف
مع الاختصار كقولك جاءني القوم حتى خالد
قد يعتبر في العطف بحتى ترتيب اجزاء المعطوف عليه
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس لا خارجا
لجواز ان يكون ملابسة الفعل بالمعطوف قبل ملابسته
لاجزاء المعطوف عليه كما في قولك مات كل اب لي
حتى آدم عليه السلام او في اثنائها كقولك مات
الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد
كقولك جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوا معا ويكون
خالد اضعفهم او اقويهم فالمراد من التدريج في قوله

وذلك لما الشيء في نحتى من التدريج يعني في المعطوف
على التدريج الخارجي لم يقل ولا بد كما قال العلامة السكاكي
لان التدريج ليس بشرط في العطف بحتى كما ينبئ عنه
قوله وجه الانباء عنه ان التابع لا ينقلب متبوعا
الا بتدريج في الغالب وكنت فتى من جند
ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس
من جندي زاد الاساس تقول العرب فتى من
صفته كيت وكيت من غير تمييز بين الشيخ والشاب
قال اذا عاش امرؤ ستين عاما فقد ذهب
المسرة والفتاء وسئل عن ابي يوسف عمن قال
انا فتى فلان قال هو اقرار منه بالرق [illegible] كذا
كنت من اتباع ابليس كمملوكه في كمال الاتباع ولهذا
فرع عليه قوله فارتمى بي الحال اي رماني ورقاني
حتى صار ابليس من جندي اي من اتباعي بعد ما كان
متبوعي ثم اخبر بانه
فقال ولو عشت حتى مات احدث بعده دقائق
شر ليس يحدثها بعدي اورد التابع في الاصل

ههنا فضلة يغني عنها العطف على المراد عن الخطأ في
الحكم او في التردد لا بد من هذه الزيادة على ما يتفق
عليه فقد اهملها العلامة السكاكي الى الصواب فان كان
المتبادر من الخطأ والصواب عند الاطلاق بحسب الواقع لا وجه
ههنا لتداركه بزيادة قوله عند المتكلم فالعلامة السكاكي
لم يصب في اهماله ولم يتفطن له الناظرون في امثاله
مع الاختصار لا بد من هذا القيد في تمام المعنى اذ
بدونه لا يحصل المراد المذكور بعطف الجملة على الجملة فالعلامة
السكاكي لم يصب في اهماله ولم ينتبه له الناظرون في مقاله
كقولك جاء زيد لا عمرو مثال للعطف على المسند اليه
وقولك زيد شاعر لا كاتب مثال للعطف على
المسند [illegible] بعد ما سبق للتوضيح في هذا الفن بحسب اعتقاد
الوجود لا بد من هذا التعميم فما في الاصل من الاقتصار على
الاول ليس بذاك العكس اي كون الجائي عمروا
دون زيد في المثال الاول وكون زيد كاتبا دون شاعر
في المثال الثاني الاصل لمن في اعتقاده ان عمروا
جاءك دون زيد ولا يخفى ما في البدل من الغفلة من حيث اللفظ

والمعنى او الشركة اي شركة الموصوفين المذكورين
في الوصف المذكور في المثال الاول وشركة الوصفين
المذكورين في الموصوف المذكور في المثال الثاني فههنا ايضا
تغيير لما في الاصل الى ما فيه الفضل ثم ان هذا على رأي
العلامة السكاكي من جواز استعمال لا في قصر القلب
والافراد وهو خلاف ما عند الشيخ على ما نص عليه في دلائل
الاعجاز حيث قال انها لا تستعمل الا للقلب فقط
ومنهم من شرط في العطف بلا ان يتعاند متعاطفاها
وقد دل المثال الثاني على بطلان هذا الاشتراط فان قلت
اذا وجد التعاند بين المعطوفين كما في قولك زيد قائم
لا قاعد هل لا يشتمل الكلام على اللغو قلت لا لان في
قوله لا قاعد دلالة على ان السامع معتقد بانه قاعد
او متردد فيه وكقولك ما جاءني زيد لكن عمرو
مثال للعطف على المسند اليه وكقولك زيد ليس شاعرا
لكن كاتب مثال للعطف على المسند قيل لكن ساكنة
النون ضربان مخففة من الثقيلة وهو حرف ابتداء و
خفيفة في الاصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف
باصل

ابتداء

ابتداء مجرد افادة الاستدراك فليست عاطفة وان وليها
مفرد فهي عاطفة وهو لدفع وهم فاسد نشأ من
كلام ان سبق المذكور في كلام النحاة ان لكن في ما
جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم السامع ان عمرا ايضا
لم يجئ كزيد بناء على مناسبة بينهما وملابسة لانه للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد
لكن عمرو ويرد من زعم ان زيدا جاءك دون عمرو
ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم يذكرها في
بحث القصر في امثلة طريق العطف او يكون
المراد تقرير المعطوف عليه على حاله واثبات ضده
اي ضد ما فيه من الحكم مع الاختصار قد نبهت
على وجه الحاجة الى هذا القيد مرارا للمعطوف او
جعله اي جعل المعطوف عليه كالمسكوت عنه
فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم للمعطوف معه
اي مع الاختصار كقولك ما قام زيد بل عمرو فمثال
للاول في العطف على المسند اليه وقولك زيد ليس بشاعر

بل كاتب مثال للاول والعطف على المسند اليه
وقولك زيد شاعر بل كاتب مثال للثاني والعطف
على المسند اعلم ان بل حرف اضراب فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال واما الانتقال من غرض
الى آخر وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او
ايجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه
بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي او نهي
فهي تقرر ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها واجاز
المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النفي او النهي
الى ما بعدها ومنع الكوفيون العطف بها بعد غير النفي وشبهه
كذا قال ابن هشام في مغني اللبيب وبهذا التفصيل تبين
وجه العدول عن قول العلامة السكاكي اذ كان المراد
صرف حكمك عنه محكوم له الى آخر قولك جاءني زيد بل
عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ثم انه لم يذكر كلمة بل ههنا في
معنى القصر وذكرنا في بابه في امثلة طريق العطف افرادا
وقلبا او يكون المراد الشك اي شك المتكلم
في المسند اليه او المسند هل هو الاول او الثاني

كما ضربت زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو منه

وانما

وانما اطلق الشك ولم يقيده بقوله فيه كما قيده العلامة
السكاكي تعميما للشك في المسند او التشكيك
اي تشكيكه للسامع في ذلك فانه قد يكون مقصودا
لغرض يتعلق به او في الابهام اي ابهامه الامر على
السامع لغرض يناسب المقام اهمل في الاصل لهذا
الاحتمال وحقه ان يذكر كقولك جاءني زيد او عمرو
واما زيد واما عمرو لا خلاف في ان اما الاولى غير
عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول ونقل ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانية ايضا غير عاطفة قال وانما
ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف وزعم
بعضهم انها عطفت الاسم على الاسم والواو عطفتها على
قرينتها وعطف الحرف على الحرف غريب او يكون
المراد التفسير اي تفسير المسند اليه او المسند
كقولك جاءني اخوك اي زيد مثال التفسير المسند اليه
واستكتمته الحديث اي سالته كتمانه مثال التفسير
المسند اعلم ان حرف اي حرف تفسير وما بعدها
عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا

للكوفيين والمبرد من البصريين ومن تبعهم كصاحب المسوى
والعلامة السكاكي ومن العطف لا سيما العطف
بالواو كلمة لا سيما للاستثناء يعني اخراج ما بعدها
عما قبلها في ان الحكم فيه بطريق الاولى وكثيرا ما يحذف
عنها كلمة لا كلام يأتيك في الفن الرابع اي ليس
مباحث العطف مقصورة عليها وذكر بل يأتيك باب
الفصل والوصل دقائق لطيفة ونكات شريفة
وانما خص الواو لان تمييز موضع العطف في الجمل عن غير
موضعه في الواو لا سيما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب
عسير جدا او هو مشكل وغامض من معرفة الفصل والوصل
بحيث قصر بعضهم البلاغة عليها التي
تعقيب الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى
فصلا فهي ان يكون المراد اي مراد المتكلم
تخصيص المسند اليه بالمسند اي جعله خاصا به لا يتجاوزه
الى غيره فالباء داخل على المقصور عليه وقد يدخل على
المقصور في الاصل تخصيصه للمسند بالمسند اليه ولا يخفى ما في
البدل من الفصل واشترط في دخول الفصل ان يكون

يتجاوزه

وقوله ... على المقصور ... والمقصور عليه

الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مثل أعني صيغته او غير
مغير او فعلا مضارعا على ما في دوا مثلتها وقدم المعرف
لانه الاصل كقولك زيد هو المنطلق مثال التخصيص
ان كان المراد بالمنطلق المعهود وان كان المراد الجنس
فهو مثال للتأكيد اذ حينئذ يكون التخصيص مستفادا من اللام
والفصل انما يفيد تأكيد ذلك التخصيص او تأكيده او تأكيد
ثبوت المسند للمسند اليه لا بد من هذه الزيادة على ما
تقف عليه بعيد هذا وقد اهمله العلامة السكاكي ولم يتنبه
الى هنا ومن وهم انه على الاطلاق مثال للتخصيص فقد وهم
ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا وتعيينا في المعهود
واعلم انهم قد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت
والخبر ويفيد تأكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه وانما نحو
قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه
على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد
وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تأكيد ثبوت
المسند للمسند اليه ومن هنا تبين وجه الحاجة الى زيادة
قوله او تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه والمنطلق هو

بينهما

زيد مثال للتاكيد المذكور وزيد هو افضل من عمرو او
خير منه وزيد هو يذهب الفضل في هذه الامثلة
تفيد التخصيص ان لم يجعل تقديم المبتداء على الخبر مفيداً
لحصر الخبر فيه وتفيد تاكيد ذلك التخصيص ان جعل
التقديم المذكور مفيداً له وصلاحيته سوا كان يكون
مبتداء وخبره ما بعده لا ينافي صحة الامثلة المذكورة
على اعتباره فصلا ولا يورث فيه خللاً اصلاً في الاصل
ترك حرف النسق بين الامثلة والاولى ذكره
التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه
فهي ان يكون المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد
اي يجعل المسند اليه فرداً مما يدل لفظه اما
شخصاً او نوعاً قوله شخصا او نوعا نصب على المصدر
اي للافراد افراد شخص او نوع او على التميز اي
للافراد من حيث الشخصية او النوعية كقوله جاءني
رجل اي فرد من اشخاص الرجال انما قدر المراد
لاحتمال ان يراد الصنف اي جاءني رجل دون
حبشي وامرأة وهو تعالى ولهم عذاب عظيم

اي لهم

اي لهم من بين الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه الا الله
هذا هو المثال لما نحن فيه واما الذي ياتي بعده فليس من
هذا الباب ولهذا غير الاسلوب كما هو دابه في هذا الكتاب
فقال قال الله تعالى والله خلق كل دابة من المتولدات
بقرينة قوله من ماء فان المتولدات ليست منه
اي من فرد من انواع الماء هذا هو المناسب للسياق
والسياق لا ما في الاصل من قوله اي من نوع من الماء
حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك
مختصة بتلك الدابة اراد به النوع وان كان
المتبادر منه الشخص او من نوع مخصوص ولا يخفى وجه
العدول عنه وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من
وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني
اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر
انواعه ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد
شخصا اذ لا يلايم قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لانه
تفصيل للانواع لا للاشخاص او يكون اي المقام
غير صالح للتعريف لتجريد الكلام عما لا دخل له فيما سبق

لاجله وذلك ان الكلام اذا كان منصبا الى غرض من
الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه وقد نص على هذا
صاحب الكشاف والعلامة السكاكي اسمك بهذا الوجه
لغفوله عن كونه من مقتضيات التنكير او عجبتم ان جاءكم
ذكر ربكم على رجل منكم ليس المقام مقام قصد التحقير ولا
قصد التعظيم بل تنكيره للتجريد المذكور او لارتفاع
شانه وجه افادة الابهام الصرف التعظيم من حيث
دلالته على انه ابلغ في الكمال الغاية التي تعجز العبارة
عن بيانها بل هو مما لا يمكن التعبير عنه الا بالوجه العام
الخالي عن التعيين والتعريف او انحطاطه بحيث
قيد لكل واحد من الارتفاع والانحطاط على حدة
تنقيح الابهام البحت وجه دلالة الابهام الخالي
عن اعلام التعيين على التحقير من ان التعريف لا يخلو
عن نوع تشريف فمع المصير الى التنكير تبعيد له عن
مظان الاعتبار وذلك غاية في الاحتقار كقولهم
شر اهر ذا ناب اي شر عظيم بلغ من كمال العظمة
حدا لا يكتنه كنهه في الاصل وانما لان في شانه

ارتفاعا او انحطاطا واصلا الى حد يوهم انه لا يمكن ان
يعرف فتقول في جميع ذلك عندي رجل او حضر رجل وقولهم
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وستسمع مثل هذا
التركيب اعني كو جائي رجل وامرأة حضرت فرو آيد ولا تخفى
من الزوائد من جهة اللفظ والقصور من جهة المعنى حيث
عدم الابهام المذكور سببا لعدم صلاحية المقام لتنوعه
وسببه في الصورتين المذكورتين ما ذكرناه لا ما ذكر
وقولك في حق من تحقر مقداره في نوع من الانواع
عنده شيء اي عنده شيء قليل حقير والغرض تحقير
مقدار ذلك الشيء في ذلك النوع ولفظه تدل على القلة
والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير
العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة للزيادة
فيعلم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة في الغاية
وكذا في لفظة نفحة وقوله تعالى في الاصل قال الله
تعالى وانما عدل عنه لعدم الوجه لتغيير الاسلوب
بينهما ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك المس هو
الوصول وادنى مراتب الاصابة فكان ذكره مع النفحة

انسب من ذكره بارزا ومنه اي ومن الاعتبار الاخير للاصابة
وان لم يكن في المسند اليه ولهذا غير الاسلوب اي
تظن الا ظنا اي لا نظن بالساعة شيئا من الظن
الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به وقوله قائله ابن
القسط له حاجب اي مانع جليل في كل امر
جليل تشينه يعيبه وليس له عن طالب
العرف حاجب اي المعروف هو العطا حاجب
مانع قليل وكان الظاهر ان يقول وليس لطالب
العرف عنه حاجب وانما سلك مسلك القلب
اعتبارا للطلب من جانبه ايضا واشعارا بانه
الطالب الغالب فافهم هذه الدقيقة الانيقة ولما
كان ما ذكرنا للوجهين للاعتبار المذكور اشار الى
بيانه فقال انظر كيف تجد الفهم اي فهم اصحاب
البلاغة المكتسبة والذوق اي ذوق ارباب
البلاغة الخلقية وانما قدم الفهم لان الذوق ليس
للابله فافهم يقتضيان لكمال ارتفاع شان حاجب
الاول وفي بعض النسخ يقتضيانك والاقتضاء يتعدى

الى مفعولين



الى مفعولين يقال اقتضاه الدين والاول هو الرواية
وما يقتضيه الدراية برفع حاجب للحكاية وجر الاول
لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة لكونه
معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية
للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه
ما اول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان
وضع لفظ لمعنى بشخصه وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له
لانه تعسف ظاهر وكمال انحطاط حاجب الثاني
اعرابه كاعراب الاول وقوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة
حقه ايضا ان يتقدم على قوله ومنه لما ذكرنا في تقديم
قول الشاعر ثم ان عبارة الاصل وقال الله تعالى وانما
عدل عنها لعدم الوجه لتغيير الاسلوب بتنكيرها
للتهويل والتعظيم قيل لانه اقتضى لحق المقام من
كونه للنوعية كما ذهب اليه صاحب الكشاف ووقع لفظ
في الاصل ونكرها تهويلا لامرها وانما عدل عنه لان
وجه التقييد بالغاية غير ظاهر وقوله تعالى ولكم في
القصاص حيوة حقه ايضا ان يتقدم على قوله

ومنه غير مغير الاسلوب وانما قال على معنى لكم في هذا
الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
احترازا عن معنى آخر وهو ان يكون تنكير حيوة للنوعية
في الاصل فنكرها على معنى لكم اي ولا وجه له لما نبهت عليه
فيما تقدم لمنعه اي لمنع القصاص اياهم عما كانوا
عليه القبيلة لها من قتل الجماعة لواحد من اقتدارا
على قتلهم في الاصل او نوع من الحيوة وهي الحيوة
الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص
او كما ترى اذا هم بالقتل فتذكر الاقتصاص فاورثه
ان يرتدع عن القتل كيف يسلم صاحبه من القتل
وهو من القود فيتسبب لحيوة نفسين ولا وجه
لايراده في هذا المقام لان مبنى كلامه على التنافي
بين حمل التنكير على التعظيم وحمله على النوعية فالمعنى
بمعزل عما نحن فيه ولطلب التعظيم اي لاجله
فلا حاجة الى زيادة لفظ المعنى الواقع في الاصل
والتهويل تهويل الشيء جعله هائلا مخوفا وعطفه
على التعظيم من قبيل عطف المقصود بالذات على ما قصد

لاجله

لاجله فلا حاجة على طريق التمهيد ولدقة هذا الوجه
اللطيف ذهب على من قال انه يجري مجرى التعظيم
بالتنكير قدم الجار التعليلي على عامله اعني قال تعالى
الله تعالى تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم ونظمه
في سلك ما غير الاسلوب لان المنكر ليس المسند اليه
فاذنوا بحرب اي بحرب عظيم هائل من الله
ورسوله ذكر الله للتمهيد والتنبيه على ان حربه عليه السلام
حربه تعالى ولا يخفى ما فيه من المبالغة في التهويل
ولم يقل في الاصل ودون ان يقول اي قال ذلك متجاوزا
على ان دون ظرف في موقع الحال وانما عدل عنه لان
ما ذكره اخصر واظهر ثم ان المعنى المذكور اذا قصد لابد
من كلمة من بحرب الله ورسوله اذ حينئذ يفوت ما قصد
بالتنكير من مزيد التهويل وبخلاف ذلك اي
طلب التعظيم اراد بخلافه طلب التقليل ولهذا
لم يقل وبمقابل لان مقابله طلب التحقير وانما عبر عن
المراد بما ذكر تنبيها على وجه التقريب بين المثالين
وهو مناسبة التي لف ومحافظة الادب فان في

عبارة التعليل نوع تحقير لرضوان الله تعالى ولهذا سلك
مسلك الاطناب في قوله وقد يسير ولم يقل قليل قال
الله تعالى ورضوان من الله اكبر اي اكبر من كل كبير
فلا حاجة الى استثناء ذاته اذ كفى به دلالته ما في قوله
تعالى من الله من الاشارة الى ان عظم شانه لانه
رضوانه بهذا الحسب جليل النظر والذي يجب وقيعة
هو انه لم يذكر المفضل عليه كما لم يذكر في قولنا الله
اكبر تعظيما للمفضل وتبعيدا لشانه على النسبة الى الغير
والعلامة السكاكي لما لم يتنبه لا لهذا ولا لذلك قال خير
من ذلك كله يعني فيما ذكر في سباق القول المذكور
ثم علله بقوله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح
واما قوله تعالى اما قد يكون لتفصيل ما في الذهن
ينتقل منه المتكلم ما يتمه ثم قد يسبقه ما يدل عليه بوجه ما
وقد لا يسبقه ومن الاول ما نحن فيه ومن الثاني
قولهم في صدور الكتب اما بعد اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي ممن بلغ الغاية في الرحمة
فمثله لا يغضب على احد الا ويعذبه عذابا شديدا

ويناسب

ويناسب هذا ان يكون تنكير عذاب للتعظيم وقيل ذكره
تعالى بوصف الرحمة البالغة الغالبة على الغضب
دون وصف القهر ونحوه يناسبه ان يكون التنكير المذكور
للتقليل بالتنكير ولم يقل عذاب الرحمن بالتعريف
هذا اولى من قول العلامة السكاكي بالاضافة فاما التهويل
افصح بهنا عما قصده فيما تقدم من ذكر التعظيم تمهيدا
وانما قدمه لانه المناسب لمقام التخويف ويساعده
عبارة المس من حيث انها ايصال الشيء بالبشرة بحيث
يتأثر الحاسة به واما الخلافه يعني التقليل فقد
مر التنبيه على وجه التعبير عنه بالخلاف وانما جوزه لانه
المناسب لما في المقام من جهة الاشتقاق ويساعده
عبارة المس من حيث انها ادنى مراتب الاصابة
واقل درجات الاتصال وكذا وصف الرحمن يساعده
كلام المعنيين على ما نبهت عليه فيما تقدم يعني اخاف
ان يصيبك الاشارة الى انه حينئذ يحتاج الى تجريد
عبارة المس عن قيد زائد على معنى الاصابة تأثر
الحاسة ولم يتعرض للاشارة الى انه على المعنى

نعيان

الانذار

صبر

التكثير

الاول لابد من تجريدها عن قيدها الآخر المنافي له التفاتاً
بحالهم من تهيئها بالمقايسة نعيان من عذاب الرحمن
اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما ينفيه الريح من التراب
ويجمعه في اصول الشجر وقوله وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك مبتدا وخبره المعنى رسل والعايد زائد
محذوف اي معناه وما في بعض النسخ من عبارة قال
بدل قوله لا يساعده الرواية والدراية او لا وجه لتغيير
الاسلوب اي ارسل ذو عدد كثير على قصد التكثير
مع التنكير وهذا الايناف قصد التعظيم من جهة الكيف ايضا
المفهوم من قوله وذو آيات لان مطلق التعظيم المقصود
من التنكير المحمول على الكمال باقتضاء المقام يتبطنها وليس فيه
حملا للتنكير على المعنيين ونذر اسم الانذار وهو
اعلام بالتخويف اذا كان يسع زمانه الاحتراز والا
يكون اشعارا وذو اعمار طوال في الاصل وامهل
اعمارا ولا يخفى ما في البدل من الفضل واصحاب صبر
الصبر ضربان جسماني وهو تحمل المشاق بقدر
القوة البدنية ونفساني وهو حبس النفس على تحمل المكروه

وكفها

عزم

وكفها عن تناول المشتهى وعزم حقيقة العزم توطين
النفس وعقد القلب على ما يرى فعله صوابا ولذلك لم يجز
على الله ذكره المرزوقي وما اشبه ذلك من جهات
التعظيم وفي الاصل او كان المقام غير صالح للتعريف
اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه
رجل او تتجاهل وترى انك لا تعرف الا جنسه كما
اذا سمعت شيئا في اعتقادك به قلت هل لكم
في حيوان على صورة انسان يقول كيت كيت وتغادر ما
ان تقول في فلان فتسميه كانك لست تعرف منه
ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من
الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي
صلى الله عليه وسلم هل ادلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل
ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل ما وانما اسقط المصنف لان ما ذكر انما يصلح
مقتضيا للتعبير عن المسند اليه باسم جنس منكرا كان او معرفا
بتعريف العهد الذهني فان المقام لا يخرج عن صلاحية
هذا التعريف فلا يراد منكرا دون معرفا لا بد من تخريج

غير ما ذكره ومما ذكر في الاصل واسقط من هذا المتن قوله
وباب التجاهل في البلاغة والى سحرها فان شئت
فانظر لنكتة كان من قول الخارجية   ايا شجر
الخابور ما لك مورقا   كأنك لم تجزع على ابن
طريف   ماذا ترى او الاستخبار في قول علام الغيوب
فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض
وتقطعوا ارحامكم متضمنا للتوبيخ على تعريفهم ورجاؤ
عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم
ان تولوا امور الناس وتأمروا عليهم ان تفسدوا
في الارض وتقطعوا ارحامهم تناحرا في الملك وتهالكا
على الدنيا ليهجم بهم التأمل في المتوقع على ما تحرس اولئك
الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم لئلا يلبسوا
من اذا اعرض عليهم على سبيل النصيحة جلب النهر وان
لا ينقلب له خالفيهم وانما سقط ذلك لسقوط ما ذكر هو
بواسطته وتعلقه به ثم ان حقه ان يذكر في تضاعيف
الحالة المقتضية لايراد المسند اليه موصولا على ما نبهت عليه
ثم ومما اسقط وهو مذكور في الاصل قوله واما لانه

لاطريق

لا طريق لك الى تعريف انزايد على هذا القدر ليسامعك
ولا يذهب عليك انه لا يصلح مانعا عن ايراد المسند اليه
معرفا بتعريف العهد الذهني فلا يكون سببا مستقلا
ومنه قوله واما لان في تعيينه مانعا عينك وهذا
لا يصلح مانعا عن التعريف مطلقا   الى
تقديمه   اى تقديم المسند اليه   فهي ان يكون ذكره
اهم   اى ذكر المسند قال سيبويه انهم يقدمون
الذى هو عندهم اعم اهم من الفاعل والمفعول واولى
ببيانه اعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم   ثم كونه اهم
يقع باعتبارات مختلفة   اشارة الى ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز بقوله انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف عنه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم
للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم انتهى ولذا عطف المصنف هذا الكلام
على ما قبله بالاداة المستعارة للتراخي في الرتبة

اما لان اصله التقديم اي لان الراجح في المسند اليه تقديمه
على المسند لان المحكوم عليه ذات والمحكوم به صفة والذات
مقدم على الصفة فناسب ان يراعي ذلك في الوجود
اللفظي ولا مانع فيه كما في المبتدا الذي تضمن خبره الاستفهام
مثل اين زيد وستسمع كلاما في هذا المعنى في ان ما
اصله التقديم يقدم اذا لم يمنع عنه مانع في اواخر الباب
ان شاء الله تعالى اراد ما ذكر في الحالة المقتضية للتنويع
الثالث اي من ان ذلك كالمبتدا الموصوف وكذا ذو الحال
الموصوف وكالعامل الى آخره واما لانه متضمن للاستفهام
كقولهم ايهم المنطلق انما اورده مع عدم كونه مبتدا
تكميلا لتفصيل الاعتبارات المتعلقة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه
اهم سواء كان من الخبر او من غيره وقد خص التنبيه على هذا
قوله وسيتقرر اي وسيتقرر ما ذكره بيان وجهه
في القانون الثاني الظاهر ان ايراده ههنا
عمدا لا سهوا ولانه ضمير الشان او القصة وذلك انه
ضمير راجع الى الحكم خبري في الذهن فان اعتبر انه شان
يذكر الضمير وان اعتبر انه قصة يؤنث ويقال له ضمير القصة

ضمير راجع والقصة

ومن

مع عن قريب

ومن ههنا اعتبر ان حقها ان تعطف على قسيمها بالواو الفارقة
لا الواو الجامعة كما وقع في الاصل كقولك هو زيد
منطلق وعن قريب اي بعد قريب كما في قوله
ومتهلل ورد به عن متهلل ويفهم منه عرفا اتصال الموعود
بالقرب او كائنا على قريب كما في قوله لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب علي ولا انت دياني فتخز
وفي تعريف السوفي التزام تقدمه اراد به ما صرح به
في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من
الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع
بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقدمه
واما لان تقدمه ذريعة الى تشويق السامع الى
الخبر ليتمكن تقدمه تشويقه كما قال العلامة السكاكي
لان التشويق انما يحصل بتطويل فلذلك اورد في المثال
عطف البيان والصفة وتقدم المسند اليه وسيلة اليه
لا اشارة له ليتمكن في ذهنه اذا اورده اي
اذا اورد الخبر السامع يعني ذهنه وانما لم يقل ذريعة الى
تمكن الخبر في ذهن السامع لان تقدم المسند اليه لا يتعين ذريعة

اليه فحصوله مطلقا بطريق آخر كما تقدم بيانه في الحالة
المقتضية لكونه موصولا فلا يصلح ان يكون علة مقتضية
لتقديمه بخلاف حصوله بطريق التشويق فانه لا بد فيه
من تقديمه ومن لم يتنبه لهذا علله بالتمكن المذكور وذكر
التشويق في مقام التعليل كقولك صديقك فلان
الفاعل الصانع الشايع في الاستعمال كون الفاعل
الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني
لكنه كني به عن الصفات المحمودة كالفاعل البارع استعمالا
لهما على الاصل فان اختصاصها بالذم الطاري رجل
صدوق اسم الجنس كما يستعمل لمسماه مطلقا تستعمل
لما يستجمع المعاني المقصودة منه ولذلك يسلب عن غيره
فيقال زيد ليس بانسان ومن هذا الباب قوله رجل
ومن وهم انه ذكر توطئة فقد وهم فيما نسبنا في صيغة
من صيغة المبالغة والتنكير للتعظيم وهو اي تمكين
الخبر في ذهن السامع لا تشويقه اليه كما توهم لما عرفت
انه اثر التطويل بتقديم المسند اليه ولا فضل فيه لخصوصية
كونه موصولا وايضا لو حصل التشويق بكونه موصولا

مقدما

مقدما كان او مؤخرا لما كان هذا النوع من الحالة المقتضية
لتقديمه احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي
على ما مر بيانه فيه وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن
السامع الى ما يستخبر به عنه فينتظر الورود عليه حتى يأخذ
منه مكانه اذا ورد وانما قال احدى خواص لما عرفت فيما
تقدم ان له خواصا اخر كما لا يخفى الى وجه بناء الخبر
ونحوه ومن قال كالتفخيم وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل
احتاج الى التعسف في عبارة الخواص بحملها على الآثار
المختصة في الجملة وانما قيل تركيب باب الاخبار بالذي
على ما هو المشهور لئلا يتوهم في بادي الرأي كون الباء
صلة للاخبار وان كان المقام صارفا عنه غير محتاج
الى التصدي الى دفعه كقولك الذي زيد هو المنطلق
بدل قولك زيد هو المنطلق اي مكانه على ان بدل
ظرف مقدر كما ذكره نصب سوى في الاستثناء
وقولك الذي سرني خبر قدومك والذي خبره سرني
قدومك بدل قولك خبر قدومك سرني مثل اولا
للاخبار عن المسند اليه المضاف ماخوذا مع ما

اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده
ثم الاخبار عن المضاف اليه وحده وهو اي التخلل
المذكور السبب اراد السبب عند النحويين
ولذلك حصره فيما ذكر فان سائر الاسباب انما يعتبر
اعتبارها لارباب البلاغة ومن لم يتنبه لهذا تعسف
في توجيه هذا المقال وقال ما قال في التزام تاخير
الخبر في هذا الباب يعني انهم لما التزموا في هذا الباب الغرض
المذكور التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يحصل ذلك الغرض
وامتناع الاخبار عن ضمير الشان عطف على التزام
وذلك لان ما يخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والغرض
المذكور يوجب تاخيره فلو اخبر عن ضمير الشان لاوجب
تاخيره وهو ممتنع فالغرض المذكور بتوسط ايجابه التاخير
صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان والمراد
بالاخبار في عرف النحويين هذا وان كان بحثا نحويا
لكنه لما جرى ذكره وكان فيه مزيد دقة وفضل
غموض اورده ههنا استطرادا في هذا الباب
اي باب الاخبار بالذي هو ان تعمد الى اسم فتخبر

اي سوآء

اي سوآء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة
فان الاخبار جار في الكل اذا امكن فيه رعاية شرايطه
فتزحلقه الى العجز اي تؤخره الى آخر الكلام وتجعله
خبرا وتصير ما عداه صلة للذي ان كانت الجملة
اسمية واما ان كانت فعلية فتلك اي فتصير ما عداه
صلة للذي فهو اوسع مجالا من اللام او الالف اللام
بمعناه فيه اشارة الى ان الاسم الموصول مجموع الالف
واللام لا اللام وحده كما هو المختار في حرف التعريف
واضعا مكانه المزحلق ضميرا عائدا الى الموصول
مراعيا حالان مترادفان من فاعل تزحلق او
تصير في جميع ذلك اشارة الى المذكور من الزحلقة
والوضع ما افادك علم النحو مثل منصوب على انه بدل
مما افادك ان ضمير الشان ملتزم التقديم وان
الضمير لا يعمل في الاصل وان الضمير لا ينصب مفعولا في
والبدل اولى لانه يعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم
العامل بدون معموله سوآء عمل فيه الرفع او النصب
او الجر وان الحال لا تكون معرفة ثم تقول كما في

وحده لا اللام والالف واللام هو الاسم الموصول

الاصل لان شرط الحال ان تكون نكرة فانتفى عنها
ما يقابله وهو ان تكون معرفة وان ربط المعنى
اذ الحال بسبب عود الضمير فلا بد منه اي من
الضمير العايد الى ما لا بد من عوده اليه وانا اعم
لك امثلة ضرب المثال اعتماه من ضرب الخاتم
واصله وضع شئ على آخر ليتحقق جميع ذلك اي تحقق
كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح
قل في الاخبار عن ضمير كى في طن الذباب اي تحقق
قال للذباب ذبابا لانه كلما ذب آب يطير في
الجو اي في الهواء المرتفع من الارض فيغضب
ابا زيد الذى يطن الذباب يطير في الجو فيغضب
ابا زيد انا ولما كان الجملة فعلية اراد ان يخبر بالالف
واللام فقال او الطان الذباب اي يطير في
الجو فيغضب ابا زيد انا وعن الذباب الذى
الطن يطير في الجو فيغضب ابا زيد الذباب وان
اخبرت بالالف واللام عن الذباب قلت الطان
انا يطير في الجو فيغضب ابا زيد وعن ابى زيد الذى

الطن الذباب يطير في الجو فيغضبه ابو زيد وان اخبرت
بالالف واللام عن ابى زيد قلت الطان انا الذى
يطير في الجو فيغضب اباه زيد ولا تخبر في قولك
عطف على قوله قل وقوله هو اكرامى زيدا قاعدا
واجب ليس من قبيل ضربى زيدا قائما لان قاعدا
حال لا مفعول اكرامى فهو من تتمة المسند اليه عن
ضمير الشان بان تقول الذى هو اكرامى زيدا قاعدا
واجب هو اكرامى يلزم اعمال الضمير الذى يقع موقعه
اي موقع الاكرام في زيد او لا قاعدا بان تقول
الذى هو اكرامى زيدا هو واجب قاعدا لئلا يلزم
وقوع الضمير الذى هو معرفة موقع الممتنع عن التعريف
وهو الحال ولا عن الضمير في واجب بان تقول الذى
هو اكرامى زيدا قاعدا واجب لئلا يلزم من عود
الضمير القائم مقامه اي مقام الضمير في واجب
اذا عاد الى الموصول كما يجب لما تقدم ان عود
الضمير القائم مقام المخلف واجب ترك ربط
الخبر بالمبتدا وتحرير ما ذكر ان هو هو الضمير المخلف

الطن

وقد اقيم مقام آخر استتر في واجب فهذا المستكن واجب
ان عاد الى الموصول كما هو الواجب بقي المبتداء بلا
عائد وهما باطلان واما لان يتقوى الاسناد الخبر
اليه عطف على قوله اما لان اصله التقدم قد مر
فيما سبق ان المصنف قلد الشيخ في ارجاع الحالات
المقتضية للتقديم الى اصل احد وقد نبه الشيخ الى
وجه رجحان ذلك الارجاع وان لم يتنبه له من قال
اذا كان تقدم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر
او تقوى الاسناد او منبئا عن تعظيم كما سيذكره
كان جعل امثال هذه الحالات مقتضية للتقديم
بلا توسيط الاهمية اولى من جعلها اعتبارات
الاهمية تنبيها على ان تقديمه لما كان مفيدا للمفخ
كان ذكره اهم من ذكر المسند على الظاهر اي
يتقوى الاسناد المذكور حال كون الكلام مجريا
على ظاهره وهو ان يكون المقدم كان ثابتا مثلا في انا
عرفت مبتداء خبره ما بعده بلا اعتبار تقدم وتأخير
فيتقوى الاسناد لتكرره اما اذا اعتبر كونه موخرا

في الاصل

في الاصل ثم قدم كان التقدم مفيدا للتخصيص كما
تعرفه في الفن الثالث حيث يصرح بان مثل انا عرفت انا عرفت [illegible]
يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتداء وعرفت
خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت
انا فيفيد التخصيص واما لان اسم المسند اليه يصلح
يعني بالنظر الى اصل وضعه للتفاؤل او التطير انما
زاد على ما في الاصل لان التفاؤل في العرف مخصوص
بالخير والمستعمل في الشر هو التطير وقد جاء في الخبر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحب التفاؤل ويكره التطير فتقديمه
الى السامع بايراده في مستهل الكلام ويلزمه تقديمه
على المسند معنى اشارة الى جواب دخل تقديره ان
التفاؤل والتطير حاصل سواء قدم الاسم الصالح الواحد
منهما او اخر فما ذكر لا يصلح مقتضيا للتقدم ومن
لم يتنبه لهذا زعم ان المقتضي له تعجيل المسرة او المساءة
لتسره للتفاؤل او تسوءه بالتطير مثل
ان تقول سعد في الاصل سعد بن سعيد وانما عدل
عنه الى ما ذكر تجريدا للمثال عما لا دخل في المسئلة تقليلا

الامر الفاسد او سفاك لعدا احسن في العدول عما
في الاصل من العطف بالواو واما تذكر قوله ابن الحجاج
فقد نبهت على وجهه آنفا في دار فلان لم تعل في
دارك لما مر من ان التجريد مقصود واحترازا عن الوهم
الفاسد لان فيه حجابين يلتئم التفاول والتطير
فيورث الاشتباه والعلامة السكاكي لمغفوله عن هذا
مال في المثال الثاني في دار صديقك فكان قوله في
المثال الاول في دار فلان رمية من غير رام ومن
رام توجيهه قايلا وانما قال في المثال الثاني في دار
صديقك ليجتمع فيه التطير الى حصول مجموع الكلام مع التطير
المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد البصيرة لم يكن
على بصيرة وكذا لم يصب من قال انه للاشارة الى ان
المراد من السامع المخاطب اولا لما مر ان انتظاره مع
على المخاطب في بيان الحالة المقتضية كلها للتعميم المذكور
فلا حاجة لقصد الاشارة اليه ههنا واما لان كونه
متصفا بالخبر اي موصوفية المسند اليه بالمسند
يكون هو المطلوب فيكون اهم فيقدم لا كونه

اهم من ان يكون هو

بسماع ابتدا

اي كونه



اي كون الخبر وصفا له اي للمسند اليه فيه اصلاح
لما في الاصل من الخلل فتأمل كما في قولك الزاهد يشرب
ويطرب والاعتبار ان المذكوران وان كانا متلازمين
لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه يتصف
بالشرب والطرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان
الكلام في الشرب والطرب وانهما يتعلقان بمن
لزاهد ولهذا قال عند السؤال عن حاله وفيه تغيير
لما في الاصل الى ما فيه الفضل واما لتوهم انه
انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر فهو مستحق
الى اللسان كقولك وصالك يتمنى ولا يخفى ما في
اطلاق الخاطر واللسان من قيد الاضافة الى المخاطب
من ايهام لطيف يناسب المقام او انه يستلذ
اي يعد ذكره لذيذا فيجري على اللسان كقولك حبيبي
اشتاقه فهو الى الذكر اقرب اي من ذكر
المسند فان من استلذ شيئا قدم ذكره وكذا ما لا يزول
عن الخاطر يقدم في الذكر مما ذكر تتميم للحالتين المذكورتين
واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بناء على ان التقديم

طريقة التعظيم ولهذا يتقدم الخبر في مثل قوله عند الملوك
مفرة ومنافع تعظيما له لمكان اضافته الى من له حق
التعظيم ومن لم يتنبه على هذا تعسف في توجيه ما ذكر
في الاصل والمقام يقتضي ذلك انما ترك لعدم الحاجة الى ذكره
بل لا وجه له لايهامه الاختصاص واما لانه اى لان
تقديم المسند اليه يفيد التخصيص في الثبوت اعني القصر
ودعوى اشتراطه بكون الخبر فعلا شاهد لها بل هي
مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله تع كلمة هو قائلها
وما انت علينا بعزيز كقولك انا سعيت في حاجتك
هذا هو المثال المشهور للتقديم للوجه المذكور وما
ذهب اليه العلامة السكاكي من ان انا تابع قدم على
متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه فافادته ظاهر
واما المثال الذي ذكره بقوله متى تهزز بني قطن
تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف • جلوس
في مجالسهم رزان • وان ضيف الم بهم خفوف •
والمراد بهم خفوف والذي ذكره بقوله قوله
يحسبك في القوم ان يعلموا بانك فيهم غني مضر

۱۲۵

سميح مليح كلحم الحوار فلا انت حلو ولا انت مر
فالثاني منهما لا يصلح مثالا لما ذكر اذ لا خفاء في ان
القصر غير مقصود فيه وانما قلت فالثاني منهما لا يصلح
مثالا لما ذكر لان الاول منهما يصلح مثالا له بناء على
ان المعنى هم يسارعون في خدمة الضيف لا احد غيرهم
فكان فيه الحصر الاضافي المناسب للمقام ومن لم يتنبه
له زعم ان هذا المثال ايضا غير صالح لما قصد به
ولا مساغ لقصد الحصر حقيقيا كان او اضافيا في جلوس
تعبير — فلهذا اخرجه عن حيز الاستشهاد وتعين فيه كونه خفوف له — رحمه
لا يقال مراده من التخصيص في قوله واما لانه يفيد زيادة
التخصيص في الابيات وهو التخصيص بالذكر لا التخصيص في
الثبوت لان التخصيص بذلك المعنى حاصل بالاتفاق
قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيد الزيادة
هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة اليه بيانية
او لامية انه يلزم حينئذ ان لا يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه
التخصيص الذي هو اشهر اثره ويذكر في تقديم المسند على ما — اشهرها
نقف عليه في موضعه ولا وجه لذلك لا يخفى او اشتباه

ذلك في النسخة المقابلة بالنصب عطفا على التخصيص وذلك
كما تقصد من اول الامر الى تحقيره مثل ولد الحجام حضر او الى
تعظيمه مثل كل احد يحتاج الى البكى او الى الترحم عليه مثل عدوك يشكني
في الباب وبالجملة تعجيل المعنى الذي يصلح له الاسم واما تاخيره عطفا
على انه يفيد وانه لا اشتباه ما ذكر بخلاف الظاهر لان حقه
ان يقول واما الاشتباه ذلك واما الحالة التي تقتضي تاخيره
اي تاخير المسند اليه على المسند فهي ان يكون المقام يقتضي تقديمه
لا شك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تاخير المسند اليه
وبالعكس ضرورة انهما متلازمان فلهذا قال ههنا بتاخير
المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند بقوله كما يرد عليك في
الفن الثالث ان شاء الله تعالى واحال هناك بتاخير المسند
على ما يقتضي تقديم المسند اليه بقوله فهي ان يكون ذكر المسند
اهم كما مر في الفن الثاني الا ان ما يقتضي تاخير المسند
اليه لا يلزم ان يكون من احوال المسند كما اذا
كان ذلك القصد الى استحقاره او استرذاله
او كونه قليل الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه او
كونه اسما مما يتطير به فان مثل هذا ليس من احوال المسند فلهذا عدل عما في الاصل

جاء ع

واما الاشتباه

اذا

الاصل

نافوله

من قوله فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم وكونه
ما يقتضي تاخير المسند لا يلزم ان يكون من وجوه التقديم المسند اليه
كما زعم العلامة السكاكي واما الحالتان المقتضيتان اطلاقه
المسند اليه وتخصيصه عدل عن عطفه بالواو الواقع في الاصل
لانه خلاف الظاهر وذلك ان المناسب في مقابلة المقيد وهو العطف
بالواو وارادة معنى الواو من او خلاف الظاهر حالي
التنكير تتعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص
فانت اذا اهدرت فيما تقدم المبادرة في الشيء الطرق
فيه استغنيت عن التعريف والتبيين فيهما
اي في التبيين المذكور تبين يعني قد عرفت ان المسند اليه
المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة بعدد التوابع
الامور بعضها فاذا اهدرت في ذلك وتعرفت ان انتفاء
تلك الامور تقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في
المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير
يوجب اطلاق المنكر ففيه نظر واما الحالة المقتضية لتقديم
المسند اليه اي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه
ان يتجاوزه الى مسند آخر وانما عدل في هذه الحالة

ومنعه بيانه

[illegible]

وما قبلها من المفرد الى المظهر لزيادة الايضاح والتقرير
لكونه آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر
على ان اظهاره ههنا يوهم رجوعه الى المنكر فتأمل ان
يكون التابع عنده حكم مشوب اي مخلوط بصواب
وخطاء لم يقل حكمان صواب وخطاء لتنتظم المخلوط
في صورة قصر التعيين فانه ليس من قبيل الحكم على ما يطلف
عليه ومن لم يتنبه لهذا زعم ان ذلك لان اعتقاد
التابع ان زيدا متمول وجواد حكم واحد نظرا الى انه
حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما
صواب والآخر خطاء وانت تريد تقرير صوابه ونفي
خطائه الغير ان للتابع لا الحكم لما عرفت ان المخلوط
قد لا يكون حكما ثم ان ما ذكر في قصر الافراد ظاهر واما
قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا
والخطاء فيه التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده في
الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطاء
عدم الترجيح بينهما ورد بان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف
بكونه خطاء لكنه مردود لان الخطاء ليس من خواص

الخطاء ليس من خواص الاحكام

الاحكام بل يتناول الشك والوهم كما لا يخفى وقد نبهت فيما سبق
ان الخطاء المختلط بالصواب لا يلزم ان يكون حكما مثل
انما يكون عند التابع ان زيدا متمول وجواد نصب
على الحال من حكم متمول زيد متمول لا جواد مدفوع
على ان الفاء جواب شرط محذوف اي فانت تقول
ولو نصب عطفا على يكون لكان احسن ليوفق
اي التابع ان زيدا المقصور على التمول لا يتعداه
الى الجواد او تقول ذكر في الاصل قوله وثانيا ولا حاجة الى
ذكره لانه مذكور في المعطوف عليه ما زيد الا متمول
او انما زيد متمول اقتصر من طرق القصر على الثلثة
دون التوابع وهو تقديم المسند اليه فانه ايضا يفيد
القصر المذكور مثل متمول زيد اي لا جواد وتمثي انما اي
لا فيتشيء اكتفاء بما يأتي في تقديم المسند وعليه اي
وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطاء
ورد ما يحكي اي ما يحكيه الله عز وجل في حق يوسف
عليه السلام عن النسوة المعدودة المذكورة في قوله تعالى
وقال نسوة في المدينة ان هذا الا ملك كريم

سياقه ما هذا الا بشرا ولا دخل له في المثال فلهذا
لم يذكر مع كونه مذكورا في الاصل ولما كان الظاهر من
كلام العلامة السكاكي ان يكون هذا المثال كالمثال
الثاني من قبيل قصر الافراد حيث قال في بيانه علما
ثبيانه علی
وفق ما قال في بيانه الثاني اي المقصور على
الملكية لا يتخطاها الى البشرية وكان الحق
خلافه قال في رده وهو من قبيل قصر القلب
حيث قلب ما هو الصواب من اعتقاد السامعين
بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين
وتعيين الخطاء الذي هو تعيين البشرية
لا من قبيل قصر الافراد ولا مما يكون معتقد السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية
والملكية وما يحكى عن اليهود في الا [illegible]
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض ولا حاجة اليه اذ
يمكن ان يقال في قوله تعالى قالوا
انما نحن مصلحون هذا ظاهر في قصر الافراد

لان نفيهم من الافساد لا يدل على انهم ليسوا الا في صلاح
شيء فيكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل
الظاهر من حال الانسان الصلاح والفساد جميعا
فعدوا ما اعتقدوا صوابا وهو الاصلاح ونفوا
ما اعتقدوا خطاء وهو الافساد ولذلك ترك التنصيص
على كونه من قبيل قصر الافراد واكتفى ببيان معناه
على وجه يدل عليه دلالة ظاهرة حيث قال اي نحن
مقصورون على الاصلاح مبناه على ان الاصلاح في
صلاح لا يتأتى منا آخر سواه اي امر آخر سواه
هذا الامر الذي اتى على ما اعتقده السامعون واعلم
ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند كما مر بيانه
يكون ايضا للمسند على المسند اليه كما يأتي بيانه في
فصله ثم هو ليس مختصا بهذا البين اي المسندين
وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وانما ذكر هنا من عدم
اختصاص القصر بما بين المسندين وشيوعه فيما عداهما
اعلى مرتبة مما تقدم ذكره من جريانه فيما بينهما بل له
شيوع فيه وفيما بين الفاعل والمفعول وما بين المعمولين

وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك ولهذه تفريعات
من انقسامه الى الافراد والقلب وتأتيه بطرقه
الاربعة واشتراط كل بشروطه واختصاصه باحكام
الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردها في فصل القصر
فالاولى ان يفرد للكلام في ذلك فصلا مخصوصا وكونه
الى تمام التعرض سواه في قانوننا هذا ليكون ذلك
الفصل بصيغة الافراد والتأخير الى الوقوف
عليه اي على القصر والكلام فيه اقرب من
خلافه بان لا يفرد له فصل او يؤتى فصله في اثناء
مباحث قانون الخبر وذلك لانه حينئذ يتوجه اليه القصد
على حدة وفراغ بال واعلم ان جميع ذلك اي
جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى الظاهر
اي مقتضى ظاهر الحال ولا ينافي ذلك اي كون
جميع المباحث على مقتضى الظاهر وقوع اسم اشارة
موقع الضمير لان في بعض الامثلة المذكور فيها جهة
مجيئه لكمال العناية بتمييز المسند اليه لا جهة وقوعه
موضع الضمير ومن وهم ان اسم الاشارة هناك في موضعه

فقد

فقد وهم ثم قد يخرج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع
اسم الاشارة موضع الضمير اورد بعض الصور لاخراج
المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية
سلوك طريقه ولما كان فيما اورده على طريق الالتفات
انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة
له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فوائد
عامة ولطائف معان تختص بها مواقعه وتكلمه ثم
للتراخي في الرتبة فان اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر على اسمه من اخراجه على مقتضى الظاهر على ما
جرت اليه الاشارة في فن الاسناد وذلك
اذا كملت العناية بتمييزه مقتضى الظاهر وهو ايراد
التقدم ذكر المشار اليه وانما عدل اي اتى باسم الاشارة
لكمال العناية بتمييزه وقد مر فيما تقدم ان العناية انما
تصلح علة اذا كانت عن سبب معتبر عند ارباب
البلاغة فلا جرم احتيج الى تفصيله فشرع فيه بقوله
اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان
والشيء الغريب لا يغيب عن الخاطر فيعي حكم المشاهد

الحاضر دائما فيعتني بتمييزه ايفاء لحق الحكم المذكور وقيل انما
يعتني بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز هو الذي له الحكم العجيب
الشان فعليك الاختبار ثم الاختبار كقوله
قائله ابن راوندي كم عاقل عاقل اي كامل في
عقله وكم للتكثير اعيت مذاهبه اي اعجزته
معايشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا تعاشه
وجاهل اي وكم جاهل وصف وصف الاول كما في
اي متناه في الجهل تلقاه مرزوقا من ههنا اخذ
لفظ الترزيق المستعمل في اشد الجهل البحت هذا الذي
ترك الاوهام حائرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه مسبوق
بذكر ما اشير به او هو كون العاقل ردي الحال والجاهل
رخي البال وانما عدل وذكر باسم الاشارة اعتناء
بشانه لاختصاصه بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة
والافهام بائرة تصرفه عن الوجه الظاهر اي لا ينبغي
ان يخطر بالخاطر من القول بوجود والتمين شريد وحير
كما هو الظاهر من قوله وصير العالم النحرير المتقن
زنديقا الزنديق معرب زنده اسم كتاب المجوس

لفظ الترزيق

الزنديق

وتفصيل

وتفصيل الكلام يطلب من رسالتنا المعمولة فيما يتعلق
بالزنديق من الاحكام واما الزنديق يعني المبطن
المبطن على اصطلاح الفقهاء فلا يناسب المقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التهكم
بالسامع قال العلامة الزمخشري التهكم هو الاستهزاء
واصله التهكم مقلوب منه لانه يجعله كهاما والسخرية
منه يقال فلان مسخرة يضحك منه الناس وقد مر
ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز ولا شك اي التهكم
بالسامع وكذا النداء على كمال بلادته او فطانته
وادعاء الظهور يزيد بزيادة التمييز فان قصد
واحد منهما يورد اسم الاشارة اعتناء بشانه
بافادة زيادة التمييز كما اذا كان السامع فاقد
البصر ما كافة او موصولة صلتها الظرف
اولم يكن له مشار اليه عطف على كان
اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه بحسب
الحس حتى يكون البصير هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب
بالاشارة الحسية حتى يتعين قصد التهكم بلا اشتباه او النداء على كمال بلادته

التهكم
اصله
التهكم

عطف على او لم

بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره متعلق بالنداء
اي وقصد النداء على بلادته الكاملة باظهار حالته
المذكورة كني بالنداء او باعتبار انه يكون باعلى الصوت
عن التنبيه الفاحش او على كمال فطانته الفطانة
والفطنة التنبه لشي قصد تعريفه ويستعمل كثيرا في — استعمال مواضع الفطانة والفطنة
الرموز والاشارات في الاصل وبعد غوره وادراكه
واما ترك لعدم ظهور مناسبته للمقام كما لا يخفى على
ذوي الافهام بان غير المحسوس بالبصر عنده
كالمحسوس في الاصل عنده غيره ولا اصل له اذ
لا تفاوت بينه وبين غيره في ان حق المحسوس
ان يشار اليه او قصد ادعاء انه ظهر ظهور
المحسوس بالبصر عطف على قصد التهكم واعادة
الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع
وهذا بالمسند اليه كقوله تعاللت اي تكلفت
اظهار العلة والمرض كي اشجى بالكسر اي احزن
وما بك علة اي والحال انه ليس بك علة تريدينا
قتلي في موقع الحال او الاستيناف او البدل

قد ظفرت بذلك الاستيناف جواب لهذا
المراد والاشارة الى القتل المذكور واقع موقع الضمير
قصدا الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس
بالبصر او ما شاكل مجرور معطوف على احقص
او مرفوع معطوف على ادعاء وحقه ان يعطف باو
كما في قوله او ما شاكل ذلك مما له مدخل في الاعتبار
والعلامة السكاكي لم يحسن في الفرق بين القولين
في تخصيص احدهما بالقصد التفنن بتكلف بارد كما في
تخصيصه بالتنبيه على عدم منع الجمع تعسف بارد
وذلك اي ذلك المذكور من اسباب
كمال العناية والمراد بما شاكله ما يفيده اسم الاشارة
من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير
والتعظيم ويوضع المضمر موضع المظهر عطف على
قوله يوضع اسم الاشارة موضع الضمير كما اي
كوضع فصحاء العرب في قولهم في الاصل كقولهم
ولا يخفى ما في البدل من الفضل ابتداء مصدر
لفعل في موقع الحال اي يبتدؤن ابتداء من غير

بجي ذكر كالبيان لابتداء حقيقة كان ذلك
الجري كما اذا كان مذكورا لفظا او معنى او حكما
كما اذا لم يكن مذكورا لا لفظا ولا معنى ولكن يوجد
قرينة دالة عليه حالية كانت او مقالية وقد
مر بيان هذا في بحث كون المسند اليه مضمرا فتذكر
في الاصل لفظا او قرينة حال ولا يخفى ما فيه من
القصور ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا عمرو
مقول قولهم مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس
الرجل ظرف لقولهم على قول من لا يرى حال
من نعم رجلا وبئس رجلا الاصل اي اصل على ذكر
زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا انما اعتبر هذا القيد
لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون راجعا الى
المخصوص لكنه التزم افراده فقيل نعم الرجلين الزيدان
ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متأخر غالبا فعومل
بضميره معاملة الضمير المبهم وقولهم اي وكما في قولهم
هو زيد عالم وهي هند مليحة مكان الشان زيد عالم
والقصة هند مليحة فان قيل كيف يعجب الشان

نحو نعم رجلا

زيدان

ابو

زيد عالم والقصة هند مليحة بدون عائد في الخبر الجملة
قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي الشان هذا
الحكم والقصة هذه القصة ليتمكن متعلق بوضع
المضمر زيادة تمكن زيد هذا على ما هو الاصل
لينتظم مع قوله فضل تمكن في ذهن السامع ما
يعقبه الضمير المستتر لما والبارز للمضمر وذلك
ان السامع اي تمكن ما يعقبه في ذهن السامع
لاجل انه متى لم يفهم من الضمير معنى حيث وجده
مبهما غير عائد الى مذكور لا حقيقة ولا حكما بقي منتظرا
لعقبى الكلام ماذا يكون وعلى اي حال يكون
فيتمكن المسموع بعده اي بعد الضمير فضل تمكن
في ذهنه لحصوله بعد سبق شوق وتعب عليه
بناء على ان الانسان مجبول على الشوق الى
المعرفة المبهم وزيادة التعلق لما سبق اليه
بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا
اذ لا يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكره
النكرة فاين الانتظار وعدم الفهم من الضمير معنى

استعادة بالكناية

وهي تشبيه المشبه بالمشبه به

في الذهن استعارة التحقيقية [illegible]

[illegible]

وهي [illegible]

من لوازمه نحو [illegible]

اظفارها

اما

فذكر المشبه به واريد المشبه

فصار استعادة

استعارة التحقيقية نحو
رايت الاسد فى الحمام

الاستعادة بالكناية نحو
انشبت المنية اظفارها
وهى حذف المشبه
وذكر الشيء من
لوازمه

ومن ثمة قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم
وهي هند مليحة فقط وايده بان في قوله وهو اي
قصد التمكن في ذهن السامع فضل تمكن السر
اي السبب الخفي الموعود في التزام تقديمه
اي تقديم ضمير الشان بالاضمار حيث لم يقل
في تقديم ضمير الشان بالاظهار ولانه حقيقة على ان
هذا البيان مختص بضمير الشان وايضا فيه اشعار
بذلك من حيث الذي بعدم الوعد ببيان سر
هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان
التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم
جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقديمه للمظهر
الذي وضع موضع المظهر اي مطلقا لكنه يجب ان
يكون بارزا لا مستترا او السر الموعود داخل في
السر المذكور، قال الله تعالى قل هو الله احد
وقال فانها لا تعمى الابصار استشهاد معنوي
على ان الفائدة هي تمكن ما يعقب الضمير فان ذلك
انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد

تمكنه

تمكنه كما في الآيتين حتى لا يصلح ان يقال هو الذباب
يطير وهي النملة تسير او للتفخيم عطف على معنى
قوله ليتمكن اهمل العلامة السكاكي هذا الوجه
وحقه ان يذكر كما لا يخفى كما اي كالوضع في قوله
تعالى انا انزلناه اي القرآن في ليلة القدر
وذلك اي في الاضمار من غير ذكر لا حقيقة ولا حكما
شهادة له اي للضمير بالنباهة المغنية
عن التصريح قال الشيخ في دلائل الاعجاز عند تفصيله
ما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء
اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على
الجودي من وجوه البلاغة ثم اضمار السفينة قبل
الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشان
كما يوضع المظهر موضع المضمر متعلق بقوله
ويوضع المضمر والمراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق
وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما سيأتي من قوله ويترك
الحكاية الى المظهر ليتمكن في ذهن السامع به
اي بنفس المظهر فضل تمكن يعني ان هذا الوضع

يفيد تمكن المعنى الذي اريد بالمظهر في ذهنه بخلاف
وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكن ما يعقبه
كما تر كما اي كوضع الشاعر في قوله ان
تسألوا الحق يعطي الحق سائله فيه وضع الظاهر
موضع ضمير الغائب اذ اصله يعطه اياكم على ما
سيأتي في المتن والدرع محقبة

تم بخير
الخير
م